الجمهورية اليمنية
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهاكات حقوق الإنسان
عدن

Republic of Yemen
The National Commission to
Investigate
Alleged Violations to Human Rights
(Aden)

التقرير الرابع

عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

خلال الفترة من ١ يوليو ٢٠١٧ م وحتى ٣١ يناير ٢٠١٨ م

التقرير الرابع
عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

خلال الفترة من ١ يوليو ٢٠١٧ م وحتى ٣١ يناير ٢٠١٨ م

الفهرس

أولا: مقدمة ٥
ثانيا: المنهجية ٥
ثالثا: السّياق ٦
على الصعيد السياسي ٦
على الصعيد العسكري ٧
على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ٨
على الصعيد الإنساني ٩
رابعا: علاقة اللجنة مع الجهات ذات الصلة بعملها ٩
الحكومة اليمنية ١٠
التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية ١٠
جماعة الحوثي وقوات صالح ١١
السلطة القضائية ١١
التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ١٢
التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ١٣
خامسا: أهم الاعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير: ١٤
في الجانب التنظيمي ١٤
في مجال رفع القدرات ١٤
النزول الميداني ١٥
في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات ١٦
في مجال التحقيق في الانتهاكات ١٦
سادسا: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة: ١٦
القسم الأول: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني ١٦
أولا: قتل وإصابة المدنيين ١٧
ثانيا : تجنيد الأطفال ٣٣
ثالثا : زراعة الألغام الفردية ٣٦
رابعاً : ألغام المركبات ٣٨
خامسا: الاعتداء على الأعيان الثقافية ٤٣
سادساً: استهداف الطواقم الطبية والمنشئات الصحية ٥٠
سابعاً: التهجير القسري ٥٤
القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ٥٦
أولا: القتل خارج إطار القانون ٥٦
ثانيا: الاعتقال والاختفاء القسري ٦٤
ثالثا: التعذيب وسوء المعاملة ٦٩
رابعا: تفجير المنازل ٧٤
خامسا: الاعتداء على حرية الحركة والتنقل ٧٧
سادسا: وقائع قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز) ٧٨
التحديات والصعوبات ٨٠
التوصيات ٨٢

أولا: مقدمة

تستمد اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان ولايتها للتحقيق في كافة ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب على جميع أراضي الجمهورية من جميع الأطراف من القرار الجمهوري رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢م، وتعديلاته بشأن إنشاء وإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.

ويغطي هذا التقرير نتائج أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي قامت بها اللجنة خلال الفترة الممتدة من ١ / ٧ / ٢٠١٧ م إلى ١ / ٢ / ٢٠١٨م. ويأتي إطلاقه في سياق حرص اللجنة على إطلاع الرأي العام المحلي والدولي على نتائج أعمالها خلال هذه الفترة.

كما يأتي هذا التقرير بعد صدور القرار الجمهوري رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧م والذي نص على التمديد لفترة عمل اللجنة لمدة عامين قابلة للتجديد بقرار جمهوري، كما نص على إجراء بعض التعديلات في تشكيل اللجنة، ومنحها الصلاحية في إحالة الملفات التي انتهت من التحقيق فيها إلى النائب العام لاستكمال عملية الإحالة إلى المحاكمة.

ويعد هذا التقرير امتدادا للتقارير الأول والثاني والثالث الصادرة عن اللجنة خلال الفترة الماضية، ويجب قراءته مرتبطا بهذه التقارير خصوصا فيما يتعلق بمسائل الولاية والاختصاص والمنهجية وأساليب العمل.

ثانيا: المنهجية

اعتمدت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان على منهجية واضحة في عملها قائمة على الالتزام بمعايير التحقيق الدولية المعمول بها في اللجان المماثلة، ووفقا لمبادئ «الموضوعية والشفافية والحياد والمهنية» المنصوص عليها في قرار إنشاء اللجنة.

وتمارس اللجنة أعمالها في الرصد والتوثيق والتحقيق في الانتهاكات طبقا لما هو مقرر في القوانين والتشريعات الوطنية، وذلك من خلال عدد من الوسائل والإجراءات التي تكفل الوصول إلى الحقيقة، كالمقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم، وزيارة أماكن وقوع الانتهاكات، والاستماع إلى الشهود، وتوثيق شهاداتهم، بما يضمن دقّة الشهادة، وحفظ تفاصيلها كدليل إثبات قانوني، مع مراعاة الحفاظ على السريّة، وسلامة الشهود، وضمان خصوصيتهم، إضافة إلى فحص ما يُقدم من تقارير وشهادات طبية وغيرها من الوثائق والصور والمستندات للتحقق من صحتها، كما عملت اللجنة على الاستعانة بالخبراء العسكريين الوطنيين لتحديد نوعية الأسلحة المستخدمة في استهداف الأحياء السكنية

والأعيان المدنية، ومعرفة مصدر القصف وجهته ومداه، وذلك من أجل الوصول إلى قناعة في تحديد المتسبب في كل انتهاك.

وتعتبر منهجية النزول الميداني لمعاينة مكان الانتهاك إحدى الأساليب الرئيسية التي اعتمدت عليها اللجنة للوصول إلى الحقيقة، حيث بادر أعضاء اللجنة وفريق التحقيق المساعد إلى الانتقال إلى أماكن وقوع الانتهاكات خصوصا الجسيمة منها، وخلال عملية النزول والمعاينة يتم رصد وتوثيق كل الآثار المتعلقة بالانتهاك، وذلك من خلال التقاط الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو، كما يتم فتح المحاضر وإجراء المقابلات المباشرة، والاستماع لإفادات الضحايا والشهود، والتأكد من مطابقة ما تتضمنه الإفادات لما هو ثابت من وقائع.

وقد حرصت اللجنة ضمن منهجية عملها على مراجعة وتحليل ما يُسلم إليها من وثائق وتقارير صادرة من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات، كما قامت اللجنة بتوجيه دعوة مفتوحة لعموم المواطنين وذلك عبر موقعها الإلكتروني وصفحتيها في «الفيس بوك» و» تويتر» لتقديم بلاغاتهم المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان إلى مقر اللجنة وموقعها الإلكتروني ومكاتبها أو إلى أحد راصديها المتواجدين في كافة محافظات الجمهورية. وقد التزمت اللجنة الوطنية في كل ذلك بالمعايير الدولية لعمل هذا النوع من اللجان خاصة فيما يتعلق بمبادئ الحياد والنزاهة والشفافية والمهنية.

ثالثا: السّياق

أخذت الأوضاع في اليمن منحنيات خطيرة وتعطلت بسببها أغلب مؤسسات الحماية القانونية والاجتماعية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، واستكمالا لما تم الإشارة إليه في تقارير اللجنة السابقة بشأن السياق العام للأوضاع التي شهدتها وتشهدها اليمن منذ العام ٢٠١١م، سنحاول من خلال هذه الفقرة الحديث بإيجاز عن أهم المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والعسكرية التي أثرت على الوضع العام وعلى وضع حقوق الإنسان في اليمن بشكل خاص خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

على الصعيد السياسي:

استمرت حالة التعثر التي تواجهها عملية السلام برعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، حيث توقفت توقفا تاما خلال الفترة التي يغطيها التقرير، على الرغم من الدعوات التي وجّهها لأطراف النزاع بضرورة العودة إلى المفاوضات والجلوس على طاولة الحوار من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تكفل إيقاف الحرب وتطبيق

قرارات مجلس الأمن، إلا أنه ومنذ مفاوضات الكويت لم تعقد أي جولة مفاوضات بين أطراف النزاع، كما أنه لا يوجد أي موعد محدد لعقد أي جولة مفاوضات جديدة حتى الآن.

الاشتباكات المسلحة بين جماعة الحوثي والقوات الموالية لعلي عبدالله صالح:

خلال الفترة الممتدة من ٢٩ نوفمبر إلى ٤ ديسمبر ٢٠١٧م اندلعت اشتباكات عنيفة في صنعاء بين جماعة الحوثي من جهة والقوات الموالية لعلي عبدالله صالح – الرئيس السابق لليمن ورئيس المؤتمر الشعبي العام - من جهة أخرى، أدت إلى مقتل وإصابة المئات في صفوف الجانبين، وسقط ما يقرب من (١٠) مدنيين قتلى خلال الاشتباكات في وسط أمانة العاصمة والأحياء في شوارع صخر وعمان والحي السياسي والجزائر.

وأثناء وبعد الاشتباكات شنت جماعة الحوثي حملة من المداهمات والاعتقالات على قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام وكبار الشخصيات الموالية لصالح، وبتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٧م، أعلنت جماعة الحوثي تمكنها من قتل علي عبدالله صالح، وعارف الزوكا، وسيطرتها على جميع المنازل التابعة لصالح ولعدد من أفراد أسرته ومناصريه، وكافة المواقع العسكرية التابعة لقوات صالح، كما تمت السيطرة على مقرات حزب المؤتمر الشعبي العام، ومعظم وسائل الإعلام التابعة له.

- من جهة أخرى، اندلعت في أواخر شهر يناير ٢٠١٨م مواجهات مسلحة في العاصمة المؤقتة عدن بين ألوية الحماية الرئاسية التابعة للحكومة الشرعية من جهة وقوات الحزام الأمني وقوات موالية للمجلس الانتقالي الجنوبي من جهة أخرى، سيتم تغطيتها في التقرير القادم.

على الصعيد العسكري:

شهدت فترة التقرير تطورات متسارعة على الصعيد العسكري و(الأمني) في مناطق مختلفة من الأراضي اليمنية، وحققت قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية التابعة للحكومة الشرعية تقدما في جبهة الساحل الغربي وتحرير مدينة الخوخة بمحافظة الحديدة والتقدم باتجاه مديريتي التحيتا وحيس، وسبق ذلك سقوط معسكرات خالد بن الوليد وأبو موسى الأشعري، كما تمكنت قوات الجيش الوطني من السيطرة على مديريتي بيحان وعسيلان. واتسعت دائرة الحرب خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وطرأ بعض التغيير في موازين القوى على الأرض لصالح القوات المسلحة التابعة للحكومة الشرعية، حيث استطاع الجيش الوطني في جبهة الساحل الغربي السيطرة على مدينة الخوخة في محافظة الحديدة وصولا إلى مشارف مديريتي التحيتا وحيس، وكذا السيطرة على معسكري «خالد بن الوليد وأبو

موسى الأشعري»، وهي من أهم القواعد العسكرية في الساحل الغربي للبلاد، كما تمكنت القوات الحكومية من السيطرة على مديريتي عسيلان وبيحان في محافظة شبوة، ومديرية نعمان وأجزاء من مديرية ناطع في محافظة البيضاء، إضافة إلى السيطرة على مديرية «خب والشعف» ومركزها اليتمة بمحافظة الجوف، كما حققت القوات الحكومية تقدما بسيطا في مديرية «صرواح» بمحافظة مأرب، حيث سيطرت على بعض القرى والمناطق الجديدة في مديرية نهم بمحافظة صنعاء، إضافة إلى السيطرة على بعض المناطق في محافظة تعز ومحافظتي حجة وصعدة على حدود اليمن مع المملكة العربية السعودية. وبناء عليه فإن ما يزيد على ثلاثة أرباع المساحة الجغرافية للجمهورية اليمنية أصبحت تحت سيطرة قوات الحكومة الشرعية، فيما انفردت جماعة الحوثي بالسيطرة على باقي المناطق خصوصا بعد إقصائها لقيادات حزب المؤتمر الشعبي العام، وسيطرتها الكاملة على جميع الألوية والمواقع العسكرية الموالية لصالح.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

نتيجة لاستمرار النزاع المسلح واتساع نطاق الحرب، استمر تراجع سعر العملة اليمنية في مقابل العملات الأجنبية، حيث وصل سعر الدولار إلى ما يزيد عن ٤٥٠ ريال، بنسبة تزيد على ١٢٠٪ مقارنة بسعره قبل أحداث ٢٠١٥م، وترتب على هذا الانهيار الكبير لسعر العملة ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الغذائية وأسعار الخدمات بما يزيد عن الضعف، كما أن عدم صرف مرتبات الموظفين لأكثر من عام - خصوصا في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي - ألقى بآثاره السلبية العميقة سواء على الوضع الاقتصادي للمواطنين أو على الوضع الاقتصادي العام للبلاد والذي يعاني أصلا من مشاكل جسيمة.

من جهة أخرى، تسبب النزاع المسلح وغياب سلطة الدولة وضعف تواجدها في بعض المناطق في توقف العديد من المؤسسات الخدمية وتعطل معظم البنى التحتية، الأمر الذي أدى إلى صعوبة حصول المواطنين على الخدمات الأساسية ومن أهمها التعليم والكهرباء والمياه الصالحة للشرب والصحة ساهم في تفشي بعض الأوبئة بين المواطنين مثل الكوليرا والدفتيريا وحمى الضنك وغيرها من الأمراض، في حين شهدت بعض المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية مثل عدن وحضرموت ومأرب وأبين ولحج وشبوة بعض التحسّن في خدمات الكهرباء والمياه، واستمرار عمل المدارس والجامعات ونسبة كبيرة من المؤسسات الصحيّة الحكومية في هذه المناطق، وتوقفت جميع محطات الطاقة في المناطق الخاضعة لجماعة الحوثي عن العمل، كما أقفلت معظم المدارس الحكومية أبوابها في وجه التلاميذ نتيجة لعدم استلام نسبة كبيرة من المعلمين لرواتبهم لأكثر من عام.

على الصعيد الإنساني:

استمرت الأوضاع الإنسانية بشكل عام في التدهور بحسب تقارير وكالات الأمم المتحدة للإغاثة، حيث ارتفع معدل الانتهاكات الماسة بالحق في الحياة والسلامة الجسدية والمعاملة اللاإنسانية، خصوصا خلال الفترة اللاحقة لإعلان جماعة الحوثي تمكنها من القضاء على صالح، حيث شهدت العاصمة صنعاء وبعض المناطق الأخرى التي تسيطر عليها جماعة الحوثي عمليات مداهمات واعتقالات واسعة طالت العديد من قيادات المؤتمر الشعبي العام والموالين لعلي عبدالله صالح من بينهم حوالي (٤٢) صحفيا من العاملين في قناة اليمن اليوم التابعة لحزب المؤتمر، حيث تعرضوا للاعتقال التعسفي لعدة أيام بعد سيطرة جماعة الحوثي على مبنى القناة والتمكن من إغلاقها لفترة، كما تم الاعتداء على مسيرة نسائية بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٧م خرجت للمطالبة بتسليم جثة صالح، واحتجاز حوالي (٢٠) امرأة من المشاركات في المظاهرة لمدة تزيد على (٨) ساعات، وكذا مداهمة وتفجير عدد من المنازل في محافظتي حجة والمحويت وفي الوقت نفسه استمر سقوط الضحايا المدنيين في محافظات صنعاء وصعده والحديدة وحجة وتعز والبيضاء وشبوة ولحج بسبب عدم التزام أطراف النزاع بقواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، كما أن ضعف مؤسسات الدولة وتعدد الأجهزة الأمنية وعدم تبعيتها لقيادة موحدة أدى إلى حصول انتهاكات تجاه بعض المواطنين، كما هو الحال بالنسبة للاعتقالات التي طالت البهائيين وكذا فيما يتعلق بالمنع من الحق في التنقل الذي يتعرض له مواطنين من أبناء المحافظات الشمالية الذين يتم منعهم من الوصول إلى العاصمة المؤقتة عدن.

رابعا: علاقة اللجنة مع الجهات ذات الصلة بعملها

منذ بداية عمل اللجنة الوطنية وهي تسعى جاهدة إلى خلق علاقة جيدة مع الجهات ذات العلاقة بعملها وبوضع حقوق الإنسان في اليمن، بما يساعدها على تحقيق هدفها في إجراء تحقيقات مهنية مكتملة، تحقق الهدف الذي تسعى إليه والمتمثل في الحفاظ على حقوق ضحايا الانتهاكات، وضمان مساءلة المنتهكين وعدم إفلاتهم من العقاب. وفي سبيل ذلك حرصت اللجنة على إيجاد روابط اتصال مع أطراف النزاع، كما سعت إلى المزيد من التعاون مع السلطة القضائية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، والتواصل المستمر مع وسائل الإعلام وكافة الجهات ذات الصلة بعملها على النحو الذي سنستعرضه فيما يأتي:

الحكومة اليمنية:

أشارت اللجنة في تقاريرها الثلاثة السابقة إلى أنه وبالرغم من الصعوبات التي تواجهها الحكومة الشرعية خصوصا على صعيد البناء المؤسسي لمعظم الوزارات الحكومية، والتي لا يوجد للعديد منها مقرات رسمية (ديوان وزاري)، إلا أنها تمكنت من بناء علاقة تواصل جيدة مع الحكومة بشكل عام، ومع الوزارات ذات العلاقة بشكل خاص، وفي هذا الاطار عقدت اللجنة عدد من الاجتماعات مع مسؤولي وزارة الداخلية، وعدد من مدراء أمن المحافظات التابعين لها، عدن وتعز والحديدة والبيضاء. كما قامت اللجنة بالتنسيق والتواصل مع مسؤولي السلطة المحلية بمحافظات تعز ومارب وحضرموت وحجة والحديدة والمحويت وريمه ولحج في المجالات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والحد منها في تلك المحافظات، كما حرصت اللجنة على تبادل المعلومات المتعلقة ببيانات الضحايا مع كل من وزارة حقوق الإنسان وبعض مكاتب وزارة الصحة في بعض المحافظات، وكان لهذا التعاون الأثر الإيجابي عند قيام اللجنة بالنزول الميداني إلى كل من محافظات عدن وتعز ومأرب وحضرموت ولحج، ومعاينة وزيارة السجون التابعة لوزارة الداخلية في هذه المحافظات، وكذا مقابلة الموقوفين على ذمة الحرب من المقاتلين الذي تم إلقاء القبض عليهم في جبهات القتال للاطلاع على أحوالهم، والتأكد من مدى التزام الجهات المعنية باحترام حقوقهم وحصولهم على الرعاية الصحيّة ومعاملتهم المعاملة الإنسانية اللائقة، وتم رفع تقارير مفصلة عن كافة عمليات النزول المشار إليها، وما تم رصده من انتهاكات، وما استمعت إليه اللجنة من شكاوى وملاحظات عند جلوسها مع السجناء والموقوفين، كما قامت اللجنة بتحرير عدد من المذكرات إلى الجهات المعنية بخصوص بعض وقائع الادعاءات بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل اللجنة عند قيامها بالنزول والتفتيش. وبالرغم من تعاون الحكومة مع اللجنة وفقا لما بيناه، إلا أن هناك بطء في استجابة الحكومة للتوصيات، والتأخر في الرد على المذكرات وطلبات الاستفسار الموجهة إليها من اللجنة.

التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية:

استمرت اللجنة بالتواصل مع قيادة التحالف العربي. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تم عقد اجتماع مشترك بين اللجنة والفريق المشترك لتقييم الحوادث التابع لقوات التحالف بتاريخ ٢٠١٧/٨/٨م حضره ممثلون عن قيادة التحالف العربي، وخلص الاجتماع إلى تحرير محضر اتفاق على وضع خطة لاستمرار التواصل بين اللجنة والفريق المشترك لتقييم الحوادث والتحالف بهدف تحسين آلية استلام مذكرات الاستفسارات من اللجنة والرد

عليها، كما تم تحديد أسماء مسؤولي التواصل من الأطراف الثلاثة (اللجنة الوطنية وقيادة التحالف والفريق المشترك لتقييم الحوادث). وقد توجهت اللجنة بعدد من المذكرات وطلبات الاستفسار حول عدد من الانتهاكات التي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها والمنسوبة إلى طيران التحالف، وتأمل أن تتلقى الرد على هذه الاستفسارات من قبل قيادة قوات التحالف في أقرب وقت.

جماعة الحوثي وقوات صالح

استمر عمل اللجنة بالمناطق التي تحت سيطرة جماعة الحوثي وقوات صالح، كما استمرت عمليات الرصد والتوثيق والتحقيق لكافة الانتهاكات التي ترتكب في هذه المناطق من جميع الأطراف وذلك عبر فرق اللجنة من الراصدين القانونين المتواجدين في أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء والمحويت وعمران وحجه وصعدة وذمار والحديدة والبيضاء، وغيرها. وحرصا من اللجنة على التنسيق والتواصل مع قيادة جماعة الحوثي وقوات صالح، استمرت اللجنة - خلال الفترة التي يغطيها التقرير - في محاولتها المطالبة بضرورة تحديد ضابط اتصال يكلف باستلام استفسارات اللجنة بالوقائع المنسوب ارتكابها لجماعة الحوثي وقوات صالح، وإرسال الردود بشأنها، وكذلك السماح لأعضاء اللجنة بزيارة أماكن الانتهاكات والمعتقلين لدى الجهات التابعة لهم باعتبارهم طرفا في النزاع، إلا أن اللجنة لم تتلقى أي رد على مذكراتها. ونتيجة لذلك استمرت اللجنة في القيام بعملها في مجال الرصد والتحقيق في الانتهاكات، وإجراء المقابلات مع الضحايا والشهود والنزول إلى أماكن الانتهاكات وذلك عبر فرق عملها المتواجدة في كافة المحافظات التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي وقوات صالح.

السلطة القضائية:

بناء على التعديلات الأخيرة التي تمت على قرار إنشاء اللجنة رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢م، والتي كان آخرها القرار الجمهوري رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧م، والذي نص في المادة الخامسة منه على أن تحيل اللجنة القضايا التي أكملت التحقيق فيها إلى النائب العام لاستكمال عملية الإحالة للمحاكمة، وحرصا من اللجنة على تنفيذ ما تضمنه القرار، وفي إطار التعاون ما بين اللجنة وقيادة السلطة القضائية بادرت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى طلب عقد اجتماع مع النائب العام. وتم عقد الاجتماع بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٩م، وفيه تم الاتفاق على آلية إحالة الملفات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها، وتسليمها إلى مكتب النائب العام، والتي يصل عدد الدفعة الأولى منها حوالي (٣,٠٠٠) ملف. واهتماما

من اللجنة بمحتوى تلك الملفات التي تم الانتهاء من التحقيق فيها ومصيرها، ضمانا لإنصاف الضحايا، وإعمالا لنص الفقرة (١١) من المادة (٣) من قرار إنشاء اللجنة، والتي خولت اللجنة صلاحية تقديم التوصيات والمقترحات لمختلف الجهات والهيئات من أجل ضمان مسائلة مرتكبي الانتهاكات وجبر الضرر، قامت اللجنة بتقديم عدد من المقترحات للمجلس الأعلى للقضاء حول آلية النظر في الانتهاكات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها.

التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية:

تنظر اللجنة إلى منظمات المجتمع المدني باعتبارها شريكا أساسيا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لاسيما المنظمات الوطنية العاملة في مجال الرصد وتوثيق الانتهاكات. وإيمانا من اللجنة بأن حماية حقوق الإنسان لا يمكن أن تقوم بدون تكامل أضلاعها الثلاثة، والمتمثلة في الحكومة والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، فقد عملت اللجنة على تنفيذ العديد من اللقاءات وورش العمل والندوات مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، عقدت اللجنة عدة لقاءات وحلقات نقاش في كل من محافظات تعز وحضرموت ومأرب مع عدد من منظمات المجتمع المدني وعقال الحارات والجهات ذات العلاقة حول أليات التنسيق في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات وتوعية المواطنين.

وقد قام أعضاء اللجنة بمراجعة وفحص (٤٠٠٠) ملف من الملفات المسلّمة إلى اللجنة من منظمات المجتمع المدني، وتم الاستفادة مما تضمنته هذه الملفات من معلومات. وقامت اللجنة بإحالتها إلى الرّاصدين والمحققين المساعدين التابعين للجنة للتحقق منها واستكمال إجراءات التحقيق فيها.

وفي مجال التعاون وتبادل المعلومات مع المنظمات الدولية، عقدت اللجنة - أثناء تواجدها في جنيف - لقاء بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢١م، مع مسؤولي ملف حقوق الإنسان في اليمن بمنظمة العفو الدولية. وتم خلال اللقاء تبادل الآراء حول عدد من الوقائع، وما تضمنه التقرير الثالث الصادر عن اللجنة. وتم الاتفاق على ضرورة استمرار التنسيق في المستقبل بين اللجنة والمنظمة، والاستفادة من التقارير الصادر عن الطرفين، كما قام أعضاء اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالاطلاع على عدد من التقارير الصادرة عن «منظمة العفو الدولية»، و«منظمة هيومن رايتس ووتش»، وغيرها من المنظمات، ودراسة هذه التقارير، والاستفادة مما تضمنته من وقائع ومعلومات في التحقيقات التي تقوم بها اللجنة، كما

حرصت اللجنة وبشكل دائم على إرسال تقاريرها العامة والبيانات الشهرية الصادرة عنها إلى جميع المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية العاملة بمجال الرصد والتوثيق.

التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

استمرت آلية التعاون فيما بين اللجنة والمفوضية وفقا لبرنامج الأنشطة الذي تم الاتفاق عليه في منتصف العام الماضي، استنادا لقرارات مجلس حقوق الإنسان وآخرها القرار ٣٦/٣١ بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات. وفي هذا الإطار تم تنفيذ عدد من الأنشطة خلال فترة التقرير ومن أبرزها:

١. بتاريخ ٢٠١٧/١١/١م قام وفد من المفوضية السامية برئاسة السيد / محمد النسور، مسؤول قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والدكتور/ العبيد أحمد العبيد، مدير مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن، إضافة إلى عدد من موظفي المفوضية، بزيارة مقر اللجنة، وتم عقد اجتماع قدّمت خلاله اللجنة رؤيتها المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان الأخير، كما خرج اللقاء بوضع إطار عمل عام لتنفيذ بنود القرار فيما يتعلق بتقديم المفوضية للدعم خلال العام ٢٠١٨م وتنفيذ ما تبقى من أنشطة لعام ٢٠١٧م.
٢. بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٢م، زودت اللجنة مكتب المفوضية السامية باليمن بنسخة مكتوبة من رؤيتها لآلية التعاون تنفيذاً لقرار المجلس (٣٦/٣١).
٣. خلال فترة التقرير نفذت المفوضية (٣) ورش تدريبية في مجال رفع قدرات اللجنة وهي:

أ. بتاريخ ٢٧-٣٠ نوفمبر ٢٠١٧م، ورشة الرصد الميداني (٢٦ راصد) بكوالالمبور- ماليزيا حول منهجية الرصد وزيارات السجون.

ب. بتاريخ ١٦ – ١٩ ديسمبر ٢٠١٧م، ورشة تدريبية لفريق التحقيق المساعد (١٠ مشاركين) – كوالالمبور- ماليزيا حول منهجية الرصد.

ج. بتاريخ ٢٢ – ٢٥ يناير ٢٠١٨م، ورشة تدريبية لأعضاء اللجنة (٩ مشاركين) أديس لأبابا- أثيوبيا حول رصد انتهاكات حقوق الإنسان وكتابة التقارير.

وتتطلع اللجنة إلى مزيد من التنسيق والتعاون مع المفوضية السامية خلال الفترة القادمة.

خامسا: أهم الاعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

الإطار القانوني:

بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٧م صدر القرار الجمهوري رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧م بشأن إعادة تشكيل اللجنة، والذي تضمن تمديد ولايتها لمدة عامين، إضافة الى صلاحيات إحالة القضايا الى النائب العام بشكل مباشر لاستكمال إجراءات التحقيق والمحاكمة.

في الجانب التنظيمي:

أقرت اللجنة خطتها السنوية للعام ٢٠١٧- ٢٠١٨م المكونة من (٩) محاور، وتم تفصيلها إلى (٧٣) نشاطا، إضافة إلى الأنشطة اليومية المعتادة المتعلقة بالرصد والتحقيق. وقد حرصت اللجنة في خطتها تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت اللجنة، والوصول إلى الضحايا، وقيام اللجنة بمهامها وفقا للمعايير المعمول بها.

كما تم عمل تقييم أداء عام للجنة، وكذا تقييم لمستوى تنفيذ خطتها السنوية السابقة للعام ٢٠١٦م -٢٠١٧م، وذلك من أجل الوقوف على أهم الصعوبات وجوانب القصور، لتحسين الأداء، وإجراء مراجعة للوائح الداخلية المنظمة لعمل اللجنة ا، والنماذج الداخلية المرتبطة باللوائح وأعمال التحقيق، وكذلك وضع قائمة محدثة بتصنيف انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تعمل عليها اللجنة، وتعميمها على الراصدين والمحققين المساعدين، والعاملين في وحدة الرصد للعمل بموجبها، إضافة إلى وضع آلية داخلية لتحويل الملفات من اللجنة إلى القضاء، ولائحة خاصة بالتحقيق في الملفات المسلمة إلى اللجنة من قبل المجتمع المدني.

في مجال رفع القدرات:

حرصت اللجنة على الاستمرار في رفع قدرات طاقمها وتأهيله. وفي هذا الإطار نفذت اللجنة - في مكتبها بعدن خلال الفترة ٢٢- ٢٠١٧/١١/٢٤م- دورة تدريبية داخلية لعدد (٣٢) من راصديها العاملين في كل المحافظات حول (معالجة إشكاليات التكييف والإثبات لانتهاكات حقوق الإنسان وفقا للتشريعات الوطنية وقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان). واستطاعت اللجنة من خلال هذه الدورة تحقيق هدفها من التدريب والمتمثل في توفير مادة نظرية يستطيع الراصد استعمالها في الميدان، والتعرف على وسائل إثبات الانتهاكات وفقا للتشريعات الوطنية والمعايير الدولية، إضافة إلى حل

الإشكاليات التي يواجهها الراصد خصوصا فيما يتعلق بالتكييف للانتهاكات، والتفرقة بين الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما تم عقد عدد من اللقاءات وورش العمل مع المحققين المساعدين وفريق وحدة الرصد في مقر اللجنة.

النزول الميداني

الزيارات الميدانية والنزول إلى مواقع الانتهاكات والمقابلات المباشرة مع الضحايا والجهات المعنية واحدة من المنهجيات التي تعتمدها اللجنة في التحقيق، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث نفّذ أعضاء اللجنة عدد من الزيارات الميدانية لعدد من المحافظات اليمنية ومن بينها الآتي:

- النزول الميداني إلى سجني «المنصورة» و«بئر احمد» بمحافظة عدن لمعاينة وضع السجناء في هذه السجون، والاطلاع على ما لديهم من شكاوى. كما تم زيارة المهجرين قسرياً في منطقة القلوعة وزيارة بعض الجرحى من جماعة الحوثي في مستشفى ٢٢ مايو.
- زيارة مواقع الادعاءات بالانتهاكات بمحافظة تعز خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٧/١٢/٢٥م إلى ٢٠١٧/١٢/٣٠م، للتحقيق بشكل مباشر في الوقائع الأخيرة التي سقط فيها ضحايا من أحياء شعب الدبا وتعبات، إضافة إلى معاينة التدمير الذي طال المستشفى الجمهوري وإذاعة تعز، والتهجير القسري للمدنيين في جبل حبشي، كما قام أعضاء اللجنة بمعاينة السجون والمحتجزات التابعة للجيش الوطني ولوزارة الداخلية، وتقييم حقوق كافة المحتجزين والموقوفين لاسيما المقاتلين التابعين لجماعة الحوثي وقوات صالح والذين تم اعتقالهم في جبهات القتال.
- قام فريق آخر من أعضاء اللجنة الوطنية بزيارة محافظة مأرب خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٧/١٢/٢٨م إلى ٢٠١٨/١/٣م، تم خلالها النزول ومعاينة السجون في محافظة مأرب ومقابلة المعتقلين، وتقييم مستوى حصولهم على الحقوق المكفولة في التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. وتم اللقاء بقيادات السلطة المحلية في محافظات مأرب والحديدة والمحويت وحجة والقيادات الأمنية بمحافظة مأرب، كما تم عقد جلسة استماع لعدد من ضحايا الانتهاكات بحضور عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني.
- خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٨/١/١م إلى ٢٠١٨/١/٣م قام عدد من أعضاء اللجنة بالنزول إلى محافظة حضرموت، ومعاينة أماكن الاحتجاز والسجون في مديرية المكلا بمحافظة حضرموت، وكذلك اللقاء مع المسؤولين في قيادة المحافظة والأجهزة العسكرية والأمنية

والقضائية، وكذلك الاستماع للمحتجزين والاطلاع على ظروف احتجازهم ومستوى حصولهم على الحقوق المكفولة في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية.

في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات:

من خلال ما يزيد على (٣٢) راصدة وراصد تابعين للجنة، ومنتشرين في معظم محافظات الجمهورية، وفي ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، ومع استمرار النزاع المسلح في معظم المناطق التي تعمل فيها اللجنة، وبالرغم من الأوضاع الأمنية السيئة التي تشهدها البلاد، تمكنت اللجنة خلال الفترة الماضية من عملها من رصد وتوثيق (٥,٤٣٢) حالة ادعاء بالانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية، شملت جميع أطراف النزاع المسلح، وتوزعت على أكثر من عشرين نوعاً من أنواع الانتهاكات، واستمعت اللجنة خلال ذلك إلى (٤,٨٠٠) شاهد، واطلعت على أكثر من (٧,٢٠٠) وثيقة تم إرفاقها بملفات الانتهاكات التي تم رصدها وتوثيقها فضلا عن المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات التي تم حفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

في مجال التحقيق في الانتهاكات:

قامت اللجنة بواجبها في التحقيق في الادعاءات التي قامت برصدها وتوثيقها، حيث أنهت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير التحقيق في (٢,٤٣٢) حالة ادعاء توزعت على أكثر من (٢٠) نوعاً من أنواع الانتهاكات التي منحتها اللجنة الأولوية في الرصد والتوثيق والتحقيق.

سادسا: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة

القسم الأول: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني

يوصف النزاع المسلح الذي يجري حاليا في اليمن بكونه نزاعاً غير دولي، وبالتالي فإن القوانين والتشريعات الوطنية فضلا عن أحكام القانون الدولي الإنساني وتحديدا أحكام المادة (الثالثة) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع هي التي يجب تطبيقها والالتزام بها من قبل اطراف النزاع، إضافة إلى أحكام البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م، المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، كما أن كل الأطراف ملزمة أيضا باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، وما يتضمنه من قواعد تتعلق بمبدأ التمييز

والتناسب، ومعاملة المدنيين، والأشخاص العاجزين عن القتال، والمعاملة الإنسانية، وتنظيم أساليب القتال، ووضع الأشخاص والأعيان المحميين.

وبالرغم من كل التحديات التي واجهتها اللجنة فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، فقد تمكنت من تحقيق نجاحات كبيرة في هذا الجانب، وأنهت تحقيقاتها في عدد كبير من الحالات التي تم رصدها، أو رفعها إليها من قبل الراصدين، أو من قبل منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، وسيعرض التقرير فيما يأتي بعض القضايا والانتهاكات المتعلقة بادعاءات انتهاك القانون الدولي الإنساني التي حققت فيها اللجنة.

نماذج لأهم التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

أولا: قتل وإصابة المدنيين

أولت اللجنة هذا الانتهاك حيزاً كبيراً من جهودها في الرصد والتوثيق والتحقيق، لما لهذا النوع من الانتهاكات من آثار سلبية سواء من ناحية عدد الضحايا أو نوعية الضرر الذي تخلفه الهجمات العشوائية والخاطئة على المدنيين والأحياء السكنية والمتمثلة في القتل والإصابات وإثارة الرعب بين المواطنين. وقد انعكس اهتمام اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات على نتائج الرصد والتحقيق الذي قامت به، حيث بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها من قبل اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير المحددة بستة أشهر (١,١٨٨) واقعة اقتل وإصابة لمدنيين، أتمت اللجنة التحقيق في (٥٩٤) واقعة، سقط فيها (٥٥٠) قتيلاً منهم (٤٧) امرأة و(٨١) طفلاً و(٥٧٩) جريحاً منهم (٦٤) طفلاً و(٤٠) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقا للآتي:

- عدد (٣٧٠) قتيلاً و (٤٧١) جريحًا سقطوا نتيجة للأعمال القتالية لجماعة الحوثي وقوات صالح .
- عدد (١٨٥) قتيلا و (١٠٨) جريحا سقطوا نتيجة لضربات طيران التحالف العربي والأعمال القتالية الحكومية.

أ) نماذج لوقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي وقوات صالح:

١- واقعة قصف حي شعب الدبا بمديرية صالة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٣م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تثبته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة (٩:٠٠) صباحا بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٣م، سقطت قذيفة على حي شعب الدبا بمديرية صالة محافظة تعز أمام منزل المواطن حفيظ طاهر

مـما أدى إلى إصابـة زوجتـه وجميـع أطفالـه الذيـن كانـوا متواجديـن في المنـزل بإصابـات بليغـة تنوعـت بـين الحرجـة والمتوسـطة.

أسماء الضحايا:		
م	الاسم	العمر
١	اتحاد قائد عبدالوهاب	٣٠ سنة
٢	أيمن حفيظ طاهر	شهرين
٣	عبداللطيف حفيظ طاهر	سنتين
٤	أنور حفيظ طاهر	٥ سنوات
٥	نوره حفيظ طاهر	٩ سنوات

وبحسـب مـا ورد في إفـادات الضحايـا وذويهـم، ومـا جـاء في شـهادة الشـهود الذيـن تم الاسـتماع إليهـم مـن قبـل اللجنـة، ومنهـم: (ق.ق.ع)، و(ن.أ.م)، فإنـه وفي حـوالي السـاعة (٩:٠٠) صباحـا بتاريـخ ٢٠١٧/٦/١٣م، سـقطت قذيفـة أمـام منـزل المواطـن حفيـظ طاهـر، وذلـك أثنـاء مـا كانـت الأسرة نائمـة داخـل المنـزل، مـما أدى إلى إصابـة جميـع أفـراد الأسرة المتواجديـن في المنـزل. وعنـد سـماع الجـيران لـدوي الانفجـار وصراخ الأسرة حـضروا لإسـعافهم، وتـم نقـل المصابـين إلى مستشـفى الثـورة، وأثنـاء إسـعاف المصابـين سـقطت قذيفـة أخـرى عـلى بعـد (٥٠) مـترا مـن مـكان القذيفـة الأولى. ووفقـا لمـا تضمنـه تقريـر المعاينـة المرفـوع مـن قبـل الفريـق المكلـف بالنـزول مـن قبـل اللجنـة، ومـا ورد في إفـادة سـكان الحـي الذيـن تـم الاسـتماع إليهـم مـن قبـل اللجنـة، فـإن الحـي الـذي سـقطت فيـه القذيفـة هـو عبـارة عـن حـي سـكني يقـع تحـت سـيطرة الجيـش الوطنـي ولا توجـد فيـه أي أهـداف أو ثكنـات عسـكرية. ويتعـرض الحـي للقصـف بشـكل دائـم مـن جهـة منطقـة الحريـر وتبـه سـوفتيل التـي تقعـان تحـت سـيطرة جماعـة الحـوثي وقـوات صالـح. وقـد تبـين مـن خـلال معاينـة الشـظايا المرفوعـة مـن مـكان سـقوط المقـذوف أنهـا مـن نـوع هـوزر.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة في هـذه الواقعـة، والأدلـة التـي حصلـت عليهـا، وأقـوال أبنـاء الحـي، والمسـعفين، والشـهود، والضحايـا، والتقاريـر المرفقـة، ومنهـا تقريـر النـزول الميـداني لمحـل الواقعـة المرفـوع مـن قبـل فريـق الرصـد المكلـف مـن قبـل اللجنـة، ومعاينـة بقايـا المقـذوف، واتجـاه سـقوط القذيفـة، تأكـد ثبـوت صحـة الواقعـة، كـما تـم تحديـد الجهـة مصـدر القذيفـة بأنهـا جماعـة الحـوثي وقـوات صالـح المتمركـزة في منطقـة الحريـر وتبـة سـوفتيل.

٢- واقعة سقوط قذيفة على حي الجحملية مديرية صالة- تعز بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٨م

تتلخص الواقعة بأنه في حوالي الساعة (٥:٤٠) قبل المغرب بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٨م، سقطت قذيفة على حي الجحملية، أصابت تحديدا ركن واجهة منزل المواطن أمين عبدالجبار، فتطايرت الشظايا وأصابت (٤) أطفال كانوا يلعبون في الشارع إلى جوار المنزل، مما أدى إلى مقتلهم وتمزيقهم إلى أشلاء.

أسماء القتلى:		
م	اسم الضحية	العمر
١	نصر منصور احمد غالب	١٣ سنة
٢	يوسف خالد عبدالكافي	١٢ سنة
٣	ريان بدر غالب احمد	٧ سنوات
٤	عيسى محمد عبده الحمري	١٥ سنة

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م.ع و)، و(ي.أ.ص)، وعدد من الشهود الآخرين المرفقة شهاداتهم في ملف القضية، فإنه في حوالي الساعة (٥:٤٠) قبل المغرب بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٨م، سقطت قذيفة على حي الجحملية، أصابت ركن منزل المواطن أمين عبدالجبار، وتطايرت شظايا من القذيفة مما أدى إلى إصابة (٤) أطفال آخرين كانوا يلعبون في الشارع بجوار المنزل مما أدى إلى مقتلهم وتمزيقهم إلى أشلاء. ومن خلال ما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادة سكان الحي الذين تم الاستماع إليهم، فإن الحي الذي سقطت فيه القذيفة هو عبارة عن حي سكني يقع تحت سيطرة الجيش الوطني، ولا توجد فيه أي أهداف أو ثكنات عسكرية، كما تبين من خلال الشظايا التي تم رفعها من مكان الواقعة، واتجاه سقوط المقذوف، أن القذيفة التي سقطت على الحي هي قذيفة هاون، وأن مصدرها من جهة الحوبان تبه سوفتيل والحرير التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي وقوات صالح.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة التي حصلت عليها، وأقوال أبناء الحي، والمسعفين، والشهود، والضحايا، والتقارير المرفقة، ومنها تقرير النزول الميداني لمحل الواقعة المرفوع من قبل فريق الرصد المكلف من قبل اللجنة، ومعاينة بقايا المقذوف، واتجاه سقوط القذيفة، تأكد صحة الواقعة، كما تم تحديد الجهة مصدر المقذوف

وهي منطقة الحوبان تبة سوفتيل والحرير التي تتمركز فيها جماعة الحوثي.

٣- واقعة سقوط صاروخ كاتيوشا في حي الروضة السكني - مدينة مأرب بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠١٧م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تشير إليه الوثائق، والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة (٧:٣٠) صباحا بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠١٧م، وأثناء توجه الطلاب إلى مدارسهم، سقط صاروخ يعتقد أنه من نوع كاتيوشا في حي الروضة بمدينة مأرب نتج عنه حدوث أضرار مادية في عدد من المنازل، كما أدى إلى إصابة طفلين أثناء ذهابهما إلى المدرسة وهم:

العدد	الاسم	العمر	نوع الإصابة
١	مراد عباس محمد احمد المنجر	٧ سنوات	إصابة بالغة بالظهر
٢	إياد محمد المنجر	١١ سنة	إصابة بالغة بالوجه والفكين

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم:(ن.ح.أ)، و(ص.ص.أ)، وعدد من الشهود الآخرين المرفقة شهاداتهم في ملف القضية، فإنه وفي تمام الساعة (٧:٣٠) صباحا بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠١٧م سُمع دوي انفجار كبير في حي الروضة السكني بمدينة مأرب نتيجة سقوط مقذوف تبين فيما بعد، ومن خلال فحص بقايا المقذوف، أنها من نوع كاتيوشا. إثر ذلك توجه سكان الحي إلى مكان سقوط الصاروخ، ووجدوا الطفلين مراد عباس المنجر وإياد محمد المنجر مرميان على الأرض نتيجة إصابتهما بعدد من شظايا الصاروخ. وفي الحال بادر الأهالي إلى إحضار سيارة، وتم إسعاف الطفلين إلى مستشفى الهيئة في مأرب، حيث كانت إصابتهما بالغة، حيث تعرض أحدهما للإصابة في الوجه والفكين، وأصيب الآخر في الظهر، كما أنه، ومن خلال ما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادة سكان الحي الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، فإن الحي الذي سقط فيه الصاروخ هو عبارة عن حي سكني يقع في شرق مدينة مارب الواقعة تحت سيطرة الجيش الوطني، ولا توجد في الحي أي أهداف أو ثكنات عسكرية، كما تبين من خلال الشظايا التي تم رفعها من مكان الواقعة واتجاه سقوط الصاروخ أن الصاروخ تم إطلاقه من اتجاه جبل هيلان الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي وقوات صالح.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة التي حصلت عليها، وأقوال أهالي الحي، والمسعفين، والشهود، وما تضمنته التقارير المرفقة بملف القضية،

ومنها تقرير النزول الميداني المرفوع من قبل لفريق الرصد المكلف من قبل اللجنة لمعاينة محل الواقعة، وبقايا المقذوف، واتجاه سقوط الصاروخ، تأكد لدى اللجنة ثبوت صحة الواقعة، كما تم تحديد الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك بأنها جماعة الحوثي وقوات صالح المتمركزة في جبل هيلان المطل على مدينة مارب.

٤- واقعة سقوط قذيفة على حافلة في الشارع الرئيسي لمنطقة الحيمراء – صالة – مدينة تعز بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢١م.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في الساعة (٥:٠٠) مساءً بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢١م، سقطت قذيفة على حافلة صغيرة في الشارع الرئيسي بمنطقة الحميراء مديرية صالة التابعة لمدنية تعز كان على متنها (٧) ركاب، مما أدى إلى تدمير الحافلة ومقتل أم وطفلها وإصابة (٥) آخرين.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	مهند عبدالله عبدالحفيظ	١١ سنة
٢	ايمان احمد هزاع السفياني	٣٨ سنة
أسماء الجرحى:		
م	الاسم	العمر
١	شهد عبدالله عبدالحفيظ	٩ سنوات
٢	عمران عبدالله محمد	٢١ سنة
٣	نصير صالح علي حسين	٢٤ سنة
٤	طه علي احمد	٣٥ سنة
٥	عزيز محمد يحيى	٢٤ سنة

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ط.ع. ع)، و(ع.أ.س)، و(ب.م.هـ)، وعدد من الشهود الآخرين المرفقة شهاداتهم في ملف القضية، فإنه وفي تمام الساعة (٥:٠٠) مساء بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢١م، سقطت قذيفة على الشارع العام بمنطقة الحميراء مديرية صالة أثناء مرور حافلة يستقلها (٧) ركاب. وأدى انفجارها فوق الحافلة إلى سقوط من في الحافلة بين قتيل وجريح، وتعرض الحافلة إلى أضرار كبيرة، إضافة إلى تعرض عدد من المنازل المجاورة لأضرار مختلفة، كما أوضح الشهود الذين كانوا يجلسون في مكان بالحي قريب من الواقعة أنهم بعد الانفجار مباشرة أسرعوا لإسعاف الضحايا، ووجدوا امرأة وطفلها أشلاء داخل الحافلة، ودماء البقية تنزف، فقاموا بإسعافهم إلى المستشفى العسكري ثم

مستشفى الصفوة. ومن خلال ما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادة سكان الحي الذين تم الاستماع إليهم، فإن الحي الذي سقطت فيه القذيفة هو عبارة عن حي سكني يقع تحت سيطرة الجيش الوطني، ولا توجد فيه أي أهداف أو ثكنات عسكرية، كما تبين من خلال الشظايا التي تم رفعها من مكان الواقعة، واتجاه سقوط المقذوف، أن القذيفة التي سقطت على الحي هي قذيفة هاون تم إطلاقها من منطقة الحوبان التي تتمركز فيها جماعة الحوثي وقوات صالح.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة التي حصلت عليها، وأقوال أبناء الحي، والمسعفين، والشهود، والضحايا، والتقارير المرفقة، ومنها تقرير النزول الميداني لمحل الواقعة المرفوع من قبل فريق الرصد المكلف من قبل اللجنة، ومعاينة بقايا المقذوف، واتجاه سقوط القذيفة، تأكد ثبوت صحة الواقعة، كما تم تحديد الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك بأنها جماعة الحوثي وقوات صالح المتمركزة في منطقة الحوبان.

٥- واقعة سقوط قذيفة على مدرسة يسكنها نازحين في حي الشماسي – مديرية صالة – مدينة تعز بتاريخ ٢٠١٦/٦/٧م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في حوالي الساعة (١١:٠٠) ليلا بتاريخ ٢٠١٧/٦/٧م (٣ رمضان)، سقطت قذيفة على مدرسة براعم الوحدة الكائنة في حي الشماسي، يقطنها عدد من الأسر النازحة من منطقة المسبح، مما أدى إلى مقتل أسرة بكاملها من النازحين وشخص آخر من سكان الحي.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	بشير سامي قائد	٧ سنوات
٢	خديجة سلطان ناجي قائد	٣١ سنة
٣	احمد سامي قائد	٦ سنوات
٤	سلطان سامي قائد	٨ سنوات
٥	احمد محمد احمد الحكيمي	٢٧ سنة

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم (م.ر.م.ع)، و(م.ت.أ)، وعدد من الشهود الآخرين المرفقة شهاداتهم في ملف القضية، فإنه في تمام الساعة (١١:٠٠) مساء بتاريخ ٢٠١٦/٦/٧م (٣ رمضان)، سقطت قذيفة على مدرسة براعم الوحدة في حي الشماسي مديرية صالة، والتي

تسكنها أسر نازحة من منطقة المسبح، مما أدى إلى مقتل أسرة مكونه من أم وأطفالها الثلاثة، إضافة إلى أحد سكان الحارة الذي كان يقوم بمساعدة النازحين وإمدادهم بالغذاء من منزله، كما أوضح الشهود من أهالي الحي أنهم توجهوا بعد توقف القصف إلى المدرسة لإسعاف الضحايا، وشاهدوا جثة الضحية خديجة وجثث أبنائها الثلاثة ممزقة، وبالقرب منهم جثة احمد الحكيمي، وقاموا بنقل الجثث إلى مستشفى الثورة. ومن خلال ما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، ووفقا لما ورد في إفادة سكان الحي الذين تم الاستماع إليهم، فإن الحي الذي سقطت فيه القذيفة هو عبارة عن حي سكني يقع تحت سيطرة الجيش الوطني، ولا توجد فيه أي أهداف أو ثكنات عسكرية، كما تبين من خلال الشظايا التي تم رفعها من مكان الواقعة، واتجاه سقوط المقذوف، أن القذيفة كان مصدرها جهة الحرير في الحوبان التي تسيطر عليها جماعة الحوثي وقوات صالح.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما قام به أعضاء اللجنة المكلفين بالنزول إلى مكان الواقعة، ومن واقع التحقيقات الميدانية المباشرة، والأدلة التي حصلت عليها اللجنة من مكان الانتهاك، وأقوال أبناء الحي، والمسعفين، والشهود، والضحايا، والتقارير المرفقة، ومنها تقرير النزول الميداني لمحل الواقعة المرفوع من قبل أعضاء اللجنة، وفريق الرصد المكلف من قبل اللجنة، ومعاينة وفحص بقايا المقذوف، واتجاه سقوط القذيفة تأكد لدى اللجنة ثبوت صحة الواقعة، كما تم تحديد الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك بأنها جماعة الحوثي وقوات صالح المتمركزة في منطقة الحرير بمدينة تعز.

ب - نماذج لوقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على قوات الحكومة وطيران التحالف العربي:

١- واقعة قصف طيران التحالف لحارة الحضائر - لمنزل معصارة محمد معصار - حي فج عطان جنوب غرب العاصمة صنعاء بتاريخ ٢٠١٧/٨/٢٥م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في صباح يوم ٢٠١٧/٨/٢٥م، تعرّض حي الحضائر بمنطقة فج عطان بأمانة العاصمة صنعاء لثلاثة غارات قام بها طيران التحالف، واحدة تسببت في قصف منزل معصارة محمد معصار المكون من دورين، كل دور يتكون من أربع شقق مأهولة بالسكان المدنيين، مما أدى إلى تدمير المنزل بالكامل، وتضرر عدد من المنازل المجاورة بأضرار مختلفة. ونتج عن ذلك سقوط عدد (١٥) قتيلاً، منهم (٦) أطفال و(٣) نساء، كما نتج عن الواقعة إصابة (١١) شخصا منهم (٤) أطفال و(٣) نساء والضحايا هم:

أسماء القتلى:			
م	الاسم	العمر	ملاحظات
١	محمد منصور سعد الريمي	٣٥ سنة	رب الأسرة. وقد وقتل كل أفراد أسرته عدى طفلة واحدة
٢	آلاء محمد منصور سعد الريمي	٧ سنوات	
٣	آية محمد منصور سعد الريمي	٦ سنوات	
٤	برديس محمد منصور سعد الريمي	٥ سنوات	
٥	رغد محمد منصور سعد الريمي	٣ سنوات	
٦	عمار محمد منصور سعد الريمي	٤ سنوات	
٧	نائف احمد عبدالله مثنى	٥ سنوات	
٨	شروق احمد عبدالله مثنى	١٧ سنة	
٩	باسم صادق عبيد الهمداني	٢٠ سنة	
١٠	مها عبدالوهاب السامعي	٢٥ سنة	
١١	محمد سعد الريمي	٢٩ سنة	
١٢	وداد عبدالله مهدي	٢٠ سنة	
١٣	محمد علي القديمي	٢٧ سنة	
١٤	وائل عبدالحافظ فرح	٣٣ سنة	سوداني الجنسية
١٥	محمود الفلسطيني	٣٠ سنة	فلسطيني الجنسية

أسماء الجرحى:			
م	الاسم	العمر	ملاحظات
١	معصارة محمد معصار	٤٠ سنة	مالكة المنزل
٢	إيهم باسم صادق الهمداني	٧ سنوات	قتل أبويه في القصف وبقي وحيدا
٣	بثينة محمد منصور الريمي	٧ سنوات	قتل جميع أفراد أسرتها وبقيت وحيدة
٤	احمد عبدالله مثنى	٣٥ سنة	
٥	حطية احمد مثنى	٥ سنوات	
٦	سارة احمد مثنى	٤ سنوات	
٧	مصطفى عبدالقوي العديني	٢٠ سنة	
٨	امه الرحمن علي عبده العديني	١٧ سنة	
٩	وداد علي عبده العديني	١٠ سنوات	
١٠	احمد لطف العاصمي	٢٥ سنة	
١١	حورية احمد ناصر	٢٧ سنة	فلسطينية الجنسية

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول الميداني لفريق اللجنة إلى مكان

الواقعة، ومقابلة عدد من الضحايا، وكذا الاستماع إلى عدد من الشهود والمسعفين، ومنهم: (م.ع.م) و(أ.م.ن) و(م.ق.ع) و(ف.ع.م.م) و(م.ع.ح)، حيث أكد الجميع أن طيران التحالف أصاب منزل الضحية معصارة محمد معصار الذي يسكنه مستأجرين مدنيين منهم أسرة نازحة من الحرب من تعز، وأن القصف على الحي كان بثلاث غارات، تسببت في تدمير منزلين، وإلحاق الأضرار بعدد من المنازل الأخرى، وأن عملية انتشال الجثث استمرت عدة أيام، وأنه تم انتشال (١٦) جثة، منهم (٦) أطفال و (٣) نساء، كما تم إسعاف (١١) مصابا، منهم صاحبة المنزل الضحية معصارة محمد معصار (٤٠ عاما)، والتي أصيبت في عمودها الفقري، وفقدت اثنين من أولادها في القصف، وقد تم توثيق الأقوال وإفادات الشهود، وتم التقاط عدد من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو لعملية انتشال الجثث، ولعمليات إسعاف المصابين، وصور لمكان الواقعة إجمالا وللمنازل الأخرى المتضررة وإرفاقها بملف القضية، إضافة إلى تقرير المعاينة وعدد من التقارير الطبية وشهادات الوفاة، وغيرها من الوثائق والتقارير الأخرى.

النتيجة:

من خلال التحقيق الذي أجرته اللجنة في هذه الواقعة، وما توفر لديها من أدلة مختلفة، وما جاء في البيان الصادر عن قوات التحالف العربي لاستعادة الشرعية، وما ورد على لسان ناطقه الرسمي اللواء الركن/ تركي المالكي، والذي صرح لوسائل الإعلام بما مضمونه أن قوات التحالف العربي تراجع عملياتها ليوم الجمعة ٢٠١٧/٨/٢٥م، وأنهم سيفتحون تحقيقاً في الواقعة في الحال، وسيتم عرض نتائج التحقيق على الرأي العام. وفي تصريح لاحق بشأن الواقعة صرح المتحدث باسم قوات التحالف أن الهدف المخطط له كان هدف عسكري مشروع يمثل مركزا للقيادة تابعا لجماعة الحوثي، وأن هذا المركز تم استحداثه من قبل الجماعة ضمن مناطق الأحياء السكنية بهدف اتخاذ المدنيين كدروع بشرية، وأنه تم مراجعة كافة الإجراءات، واتضح صحتها إلا أن وجود خطأ تقني تسبب في وقوع الحادث العرضي غير المقصود، ولهذا فإن قيادة التحالف قامت بإحالة الحادث العارض - على حد وصفها - إلى الفريق المشترك لتقييم الحوادث لاستكمال إجراءات التحقيق في الواقعة، مشددا على التزام التحالف التام بتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني، وخصوصا المتعلقة بحماية المدنيين، ومعربا عن تعازيه للضحايا.

ورغم أن اللجنة لم تتلقى أي رد أو توضيح من قيادة قوات التحالف يبين ماهية الخطأ التقني الذي تمت الإشارة إليه في البيان، الان انه يتبين من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة ان المسئولية تقع على القوات الحكومية وقوات التحالف العربي.

٢- واقعة قصف طيران التحالف لمنزل عبد القوي صالح الجبري في حي الدحي – مديرية المظفر – مديرية تعز بتاريخ ٢٠١٥/٥/١١م.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في حوالي الساعة (٥:٤٥) صباحا بتاريخ ٢٠١٥/٥/١١م تعرض حي الدحي بمديرية المظفر إلى القصف بأربع صواريخ أطلقتها الطائرات التابعة للتحالف العربي، سقط إحداها على منزل عبد القوي الجبري، والثاني على منزلين جوار مسجد السنّة، مما أدى إلى مقتل (١٤) شخصاً، بينهم (٧) أطفال، و(٤) نساء، وإصابة (٥) آخرين.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	رقية محمد سعيد قائد	٤٥ سنة
٢	صدام عبدالقوي صالح سيف	٢٩ سنة
٣	احمد عبدالقوي صالح سيف	١٢ سنة
٤	عبدالله عبدالقوي صالح سيف	سنتين
٥	ماريا عبدالقوي صالح سيف	٢٥ سنة
٦	أمل عبده سعيد قائد	٢٦ سنة
٧	عبدالقوي صدام عبدالقوي صالح	٦ سنوات
٨	ملاك صدام عبدالقوي صالح	٤ سنوات
٩	أيهم محمد سعيد عبيد	٦ سنوات
١٠	هند محمد سعيد عبيد	٤ سنوات
١١	نهى دبعي	٣ سنوات
١٢	أميرة أمين علي إبراهيم الطيار	٣٢ سنة
١٣	راكان عبدالواسع الشرعبي	١٢ سنة
١٤	احمد يحيى عبدالجليل الشرعبي	٤٥ سنة

أسماء الجرحى:		
م	الاسم	العمر
١	ياسين عبدالقوي الجبري	٢٥ سنة
٢	أسمهان عبدالقوي الجبري	٣٠ سنة
٣	زينب محمد شمسان الدبعي	٦ سنوات
٤	هدى الدبعي	٣٥ سنة
٥	شوكان عبدالرحمن مهيوب سيف	٣٠ سنة

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول الميداني لأعضاء اللجنة إلى مكان الواقعة، ومقابلة عدد من الضحايا الذين تعرضوا للقصف، والاستماع إلى عدد من الشهود والمسعفين ومنهم: (ع.أ.ي)، و(ع.م.ح)، و(ر.ج.أ.ع)، و(م.س.ع)، و(ع.أ.ع.أ)، و(ع.م.غ.أ)، و(ي.ع.ص)، و(ع.أ.م.ز)، والذين أكدوا جميعا أنه في حوالي الساعة (٥:٤٥) صباحا بتاريخ ٢٠١٥/٥/١١م، أصاب طيران التحالف العربي حي الدحي بمنطقة وادي الدحي، والذي يتكون من (١٠) منازل متقابلة مع بعضها تقع فوق تلة مرتفعة، وتتوزع عليها بشكل شبه دائري، ويبعد الحي عن الشارع الرئيسي قرابة (٥٠٠) متراً، وهو الشارع الذي تتواجد فيه مباني ومرافق المعهد التقني، وإدارة المرور الحكومية التي كان يتواجد فيها مسلحي الحوثي وقوات صالح. وقد كان معظم السكان نائمين في ذلك الوقت، إلا أن العديد منهم سمعوا صوت الطيران، وصوت الصاروخ قبل سقوطه على الحي، وأعقب ذلك انفجار هائل غطى المكان وتصاعد الدخان، ثم تلى ذلك سقوط صاروخ آخر كان الفرق بينه وبين الصاروخ الأول مدة دقيقتين، وقد سقط الصاروخ الأول على منزل عبد القوي الجبري الذي يتوسط الحي مما أدى إلى تدميره تماما وتحويله إلى ركام، ومقتل كل من فيه من الأسرة، وعددهم (١٠)، وتدمير جزئي لعدد (٩) منازل أخرى، ومقتل (٤) من سكان تلك المنازل. وقد أخذت عملية انتشال الجثث من تحت الأنقاض من قبل الجيران (٦) أيام. وأفاد سكان الحي أنهم لم يكونوا يتوقعون قصف حي الدحي لأنه يبعد عن مكان تمركز مسلحي الحوثي بما يزيد عن (٥٠٠) متراً، وأغلب الجثث التي تم انتشالها كانت مجرد أشلاء ممزقة.

وقد تم النزول والمعاينة من قبل أعضاء اللجنة، وفريق الرصد الميداني المكلف، وخبير الأسلحة التابع للجنة، ومعاينة المكان الذي سقط فيه الصاروخ، وقياس المسافات، وتوثيق الأضرار وتوثيق أقوال وإفادات الشهود، كما تم إرفاق عدد من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو لعملية انتشال الجثث ولعمليات إسعاف المصابين، وصور لمكان الواقعة إجمالا وللمنازل الأخرى المتضررة، وإرفاقها بملف القضية، إضافة إلى تقرير المعاينة وعدد من التقارير الطبية، وشهادات الوفاة، وغيرها من الوثائق والتقارير والأدلة الأخرى، والتي أكدت جميعها أن طيران التحالف هو من قام بقصف الحي، وتحديدا منزل عبد القوي الجبري، والذي تم قصفه بصاروخ جو أرض في الساعة (٥:٤٥) صباحا، تبعه صاروخ آخر بعد حوالي دقيقتين على منزل جوار جامع السنة، ما أدى إلى تدمير (١٠) منازل، واحد منها تم تدميره كليا، حيث حوله الصاروخ إلى ركام، وأدى إلى مقتل (١٤) شخصا وإصابة (٥) آخرين.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة التي حصلت عليها، والاستماع إلى أقوال أبناء الحي، والمسعفين، والشهود، والضحايا، والتقارير المرفقة، ومنها تقرير النزول الميداني لمحل الواقعة المرفوع من قبل فريق الرصد المكلف من قبل اللجنة، ومعاينة بقايا المقذوف، وقياس المسافة بين الحي السكني - الذي ثبت عدم وجود أي ثكنه عسكرية فيه - وبين المواقع التي كانت تتمركز فيها جماعة الحوثي وقوات صالح بمقرات المؤسسات الحكومية بالشارع الرئيسي، والتي تبعد حوالي (٥٠٠) متراً عن مكان سقوط الصاروخ الأول وحوالي (٣٠٠) متراً عن مكان سقوط الصاروخ الثاني، وبناء عليه فقد تأكد لدى اللجنة أن الجهة المتسببة في الواقعة هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي. واللجنة بانتظار رد قيادة التحالف على استفسارات اللجنة بهذا الخصوص.

٣ واقعة استهداف بيت المقضي قرية الفرعة عزلة ضاعن - مديرية وشحة محافظة حجه بتاريخ ٢/٩/٢٠١٧م،

بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تشير إليه الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في الساعة (١:٣٠) ظهر يوم السبت بتاريخ ٢/٩/٢٠١٧م (ثاني أيام عيد الأضحى)، تعرض منزل المواطن محمد يحي المقضي في قرية الفرعة عزلة ضاعن مديرية وشجة بمحافظة حجة لقصف بصاروخ طيران التحالف العربي أدى إلى مقتل امرأتين وطفل وإصابة (١٣) آخرين من بينهم (١٠) أطفال وامرأتين.

أسماء القتلى:			
م	الاسم	العمر	
١	تقوى صالح ناصر المقضي	٤٥ سنة	أم الطفل القتيل
٢	مجروح وليد هادي المقضي	٦ أشهر	-
٣	صفية احمد مرشد المقضي	٣٠ سنة	-

أسماء الجرحى:			
م	الاسم	العمر	الإصابة
١	هزاع وليد هادي المقضي	٦ سنوات	إصابة في الرأس
٢	علي وليد هادي المقضي	٥ سنوات	إصابة في الرأس واليد
٣	علي علي مبخوث المقضي	٣٥ سنة	كسر بالقدمين
٤	علي صالح المقضي	٥٠ سنة	إصابة في الرأس والأذن

٥	حمير صادق محمد المقضي	١٢ سنة	إصابة في القدم
٦	عدي واثق محمد المقضي	٨ سنوات	إصابة في الضلع
٧	محمد بكيل علي يحيى المقضي	١٠ سنوات	إصابة في الرأس
٨	فؤاد بكيل علي يحيى المقضي	٤ سنوات	كسر في اليد
٩	أفكار واثق محمد المقضي	٦ سنوات	إصابة في اليد
١٠	مهيب محمد علي المقضي	٩ سنوات	إصابة في الرأس
١١	مهند صالح علي المقضي	١١ سنة	كسر في اليد
١٢	رمزي صادق علي المقضي	٢٠ سنة	شظايا بالرأس والقدم
١٣	علي محمود علي المقضي	٩ سنوات	كسر في اليد
١٤	مريم ناصر علي المقضي	٧٥ سنة	أصيبت بحالة هستيريا وخوف

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول الميداني، ومقابلة عدد من الضحايا أصحاب المنازل التي تعرضت للقصف، وكذا الاستماع إلى عدد من الشهود والمسعفين، ومنهم: (م.ع.ع) و(ح.م.ع)، والذين أكدوا أنه في الساعة (١:٣٠) من ظهر يوم السبت بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢م تعرضت منازل كل من علي يحي المقضي، ومحمد يحي المقضي للقصف من جراء سقوط صاروخين أثناء توافد أبناء القبيلة لغرض التهنئة بالعيد. وأكد الشهود، وأقارب الضحايا والمسعفين سماع صوت تحليق الطيران بشكل منخفض، تلاه مباشرة سقوط أول صاروخ، والذي استهدف بشكل مباشر منازل الضحايا، وبعد (٣) دقائق سقط صاروخ آخر نتج عنه مقتل (٣) أشخاص، وإصابة (١٤) آخرين، وتدمير المنزلين بمحتوياتهما، وكذلك تدمير (٣) سيارات مملوكة للأسرتين تدميراً كاملاً، وتدمير خزان مياه أرضي ومقتل (٥٠) من الأغنام، كما أفاد الشهود أن القرية عبارة عن مجموعة من البيوت المتلاصقة أغلبهم ينتمون إلى أسرة المقضي، ولا يوجد بالقرب منهما أي ثكنه عسكرية أو مواقع تتبع جماعة الحوثي وقوات صالح، كما أن الضحيتين الذين تم استهداف منزليهما لا ينتمون إلى الحوثي ولا يربطهم بها أي رابط.

النتيجة:

من خلال التحقيق الذي قامت به اللجنة، ومن خلال تقرير فريق الراصدين الميداني، وأقوال الضحايا وأقاربهم، وشهود الواقعة، والمسعفين المثبتة أقوالهم في النماذج المعدة لذلك، وكذا تقارير وشهادات الوفاة للضحايا، وصور مكان الواقعة، ولكون الواقعة حدثت ظهرا، وسمع معظم الأهالي صوت الطيران وهو يحلق بعلو منخفض في سماء القرية، وأعقبه قصف بالصواريخ على المكان، فإنه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة مسؤولية القوات الحكومية وطيران التحالف العربي عن هذه الواقعة.

٤- واقعة قصف منزل رشاد محمد ناجي المهدي- حي السواد – أمانة العاصمة بتاريخ ٢٠١٧/٦/٩م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تشير إليه الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في الساعة (١٢:٣٠) مساء بتاريخ ٢٠١٧/٦/٩م، تعرض منزل المواطن رشاد محمد ناجي المهدي للقصف بصاروخ لطيران التحالف مما أدى إلى مقتل (٤) أشخاص وإصابة (٢) آخرين.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	جيهان رشاد محمد المهدي	١٣ سنة
٢	علياء رشاد محمد المهدي	١٢ سنة
٣	احمد رشاد محمد المهدي	٣ سنوات
٤	دولة محمد حسين الدبيلي	٦٧ سنة
أسماء الجرحى:		
العدد	الاسم	العمر
١	رشاد محمد المهدي	٣٩ سنة
٢	وردة علي احمد المهدي	٣٥ سنة

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة، حيث قامت بالنزول ميدانيا إلى مكان الانتهاك، ومقابلة عدد من ذوي الضحايا والاستماع إلى شهادة الشهود وهم: (ع.ا.ر)، و(س .ق .م)، و(ا.م.ع)، الذين أكدوا أنه في حوالي الساعة (١٢:٣٠) بعد منتصف الليل بتاريخ ٢٠١٧/٦/٩م، وبعد سماع أصوات تحليق الطيران، ودوي الانفجارات الناتجة عن قصف معسكر السواد جنوب صنعاء القريب من الحي، سقط صاروخ لطيران التحالف على منزل المواطن رشاد محمد ناجي المهدي، والمكون من شقتين، والذي يقع في حارة القوري غرب جامعة الأندلس في منطقة الخمسين، مما أدى إلى مقتل ثلاثة من أطفاله ووالدة زوجته، وتهدم منزله الشعبي، ومنزل والدة زوجته الملاصق لمنزله، كما أكدت ذلك التقارير المرفقة بالملف والصور الفوتوغرافية المرفوعة من مكان الواقعة. ووفقا لإفادات أهالي الحي، فإن الحي يسكنه مواطنون ليس لهم علاقة بأطراف الحرب، ولا توجد فيه أي ثكنة عسكرية، وأن أقرب هدف عسكري هو معسكر السواد الذي يبعد حوالي كيلومتر عن مكان سقوط الصاروخ.

النتيجة:

من خلال التحقيق الذي قامت به اللجنة، ومن خلال تقرير فريق الرصد الميداني، والصور الموثقة لآثار الدمار، والاستماع للشهود، والمسعفين، والضحايا وأقاربهم وعدد من سكان

الحي، وتوثيق إفاداتهم في النموذج المعدة لذلك، ومن خلال التحقيق في الواقعة المبني على الأدلة السابقة وتقارير الوفاة المرفقة بملف القضية، تبين لدى اللجنة مسؤولية القوات الحكومية وطيران التحالف العربي عن واقعة قصف منزل الضحية رشاد محمد ناجي المهدي الواقع بحي سكني يبعد عن معسكر السواد مسافة كيلو متر واحد. واللجنة بانتظار رد قيادة التحالف على استفساراتها حول الواقعة.

٥ - واقعة قصف طيران التحالف لسيارتين على طريق الرجاع طور الباحة - محافظة لحج بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٦م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، ووفقا للتقارير والوثائق المرفقة بالملف، بأنه في الساعة (٤:٠٠) عصراً بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٦م، تم قصف سيارتين في طريق الرجاع طور الباحة بصاروخين جو أرض مما أدى إلى مقتل (١٥) شخصاً، وإصابة (١١) آخرين والضحايا هم:

أسماء القتلى:	
الرقم	الاسم
١	محمد احمد سالم حيدره
٢	مجدي عبدالقادر نعمان
٣	علي حسين ثابت
٤	وضاح احمد هائل
٥	منصور علي محمد سالم
٦	حاتم احمد علي الحاج
٧	رحاب احمد محمد سلام
٨	محمد احمد علي الحاج
٩	محمد علي حسن
١٠	عماد احمد سالم
١١	حسن عوض عبدالرب
١٢	رامي محمد صالح مقشمي
١٣	نبيل احمد بن احمد
١٤	حبيب احمد بن احمد
١٥	فايز عبدالقوي العتبي

أسماء الجرحى	
الرقم	الاسم
١	نظمي محمد صالح سعيد
٢	جبران أنيس صالح سعيد
٣	نظمي عبدالحميد احمد سعيد
٤	رفعت عبده محمد مكرد
٥	شيماء أديب عبدالنور
٦	مروان احمد هائل
٧	رامي خالد عبده حسن
٨	عبدالرحمن علي الخفيفي
٩	شمسان علي احمد الخفيفي
١٠	منير احمد ثابت مقبل
١١	رشا رامي خالد

ومن خلال التحقيقيات التي قامت بها اللجنة، وما تضمنته التقارير المرفقة بملف القضية، وما ورد في إفادة الضحايا وذويهم، وما جاء في أقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (أ.ع.أ.س)، و(ع.م.أ.ق)، بأنه وفي تمام الساعة الرابعة عصراً بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٦م كان مجموعة من الأهالي يستقلون عدد (٤) سيارات إحداها حافلة لنقل الركاب وهم في طريق الرجاع مديرية طور الباحة في الخط العام، عائدون إلى قراهم من لحج. وأثناء سيرهم تفاجئوا بقصف صاروخ جو أرض إلى جوار الطريق، كأنه تحذيري، وعند مشاهدة الأهالي للانفجار الذي خلفه الصاروخ، وتحطم زجاج بعض السيارات من حدة الانفجار، توقفت جميع السيارات في مكانها، وبعدها بحوالي نصف ساعة قام سائق إحدى السيارات، وسائق الحافلة بالتحرك والسير في الطريق معتقدين زوال الخطر ومغادرة الطيران، إلا انهم، وبعد دقائق بسيطة من تحركهم، تفاجأوا بعودة إحدى الطائرات من جديد، وقيامها بقصف السيارة والحافلة مباشرة بصاروخين، فيما كان ركاب السيارتين الأخريين واقفين في مكانهم يشاهدون القصف على السيارتين من قبل الطيران، وكانت نتيجة القصف تدمير السيارة والحافلة ومقتل (١٥) شخصا وإصابة (١١) آخرين.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما احتواه ملف القضية من أدلة وتقارير وفاة، والتقارير الطبية الخاصة بالمصابين، وما ورد في أقوال الضحايا من المصابين وذوي القتلى، وشهادة عدد من الشهود الذين كانوا على متن السيارتين اللتين لم تتحركا، وشاهدوا القصف، وما ثبت من أن جميع الضحايا الذين سقطوا في الواقعة هم من

المدنيين، وأن القصف الأول أمام السيارات كان بغرض توقيفها وتحذيرها من المرور، وأنه بعد مضي نصف ساعة تحركتا السيارتان محل الاستهداف، وتم قصفهما مباشرة من دون تكرار تنبيههما إلى ضرورة الوقوف مرة أخرى إذا كان لذلك ضرورة، خصوصا وأنهم سبق وأن استجابوا للتنبيه الأول وتوقفوا أكثر من نصف ساعة في أماكنهم، مع العلم أن السيارات محل الاستهداف كانت قد تعدّت منطقة التماس ما بين جماعة الحوثي وقوات المقاومة والجيش الوطني، والتي كانت في مفرق مصنع الحديد، وكان الضحايا عائدون باتجاه قراهم، أي في الاتجاه الآخر وليس في اتجاه الجبهة، مما ينتفي معه أي شبهة بإمكانية اعتبارهم من المقاتلين القادمين لدعم عناصر جماعة الحوثي وقوات صالح التي كانت في حينه مسيطرة على مصنع الحديد، كما تم توضيحه سابقا. وقد وجهت اللجنة مذكرة استفسار عن الواقعة إلى قيادة قوات التحالف إلا أنها لم تتلقى الرد حتى تاريخ كتابة هذا التقرير. ومن خلال ما تقدم فقد ثبت لدى اللجنة صحة الواقعة محل التحقيق، وثبوت مسؤولية القوات الحكومية وطيران التحالف العربي عن هذا الانتهاك. واللجنة بانتظار رد قيادة التحالف على استفساراتها حول الواقعة.

ثانيا : تجنيد الأطفال

يعد تجنيد الأطفال من الانتهاكات الجسيمة التي تحظرها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية المعنية بحماية الأطفال، وعلى وجه الخصوص «اتفاقية حقوق الطفل» المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، و«البرتوكول الاختياري الأول الملحق بالاتفاقية»، واللذان يحظران استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وتجنيدهم، بالإضافة إلى «قانون حقوق الطفل اليمني» المتوائم مع الاتفاقية. ولهذا فقد اهتمت اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات لاسيما مع توافر الكثير من صور استخدام وتجنيد الأطفال أثناء النزاع المسلح سواء بالمشاركة المباشرة في القتال أو في تقديم العون للمقاتلين، مما تسبب في تعريض أولئك الأطفال للخطر. وفي هذا الجانب فقد رصدت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (١٨٥) حالة ادعاء تجنيد أطفال ما دون سن (١٥) عاماً. وفيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها:

١- واقعة تجنيد ومقتل الطفل/ داؤود محمد علي راجح – ١٤ عاما – مديرية نهم – محافظة صنعاء

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (م.ع.ق.ت)، وما جاء في شهادة الشهود: (ع.غ.ع)، و(ع.غ.أ) بأنه تم تجنيد الطفل / داؤود محمد علي راجح (١٤ سنة) من قبل جماعة الحوثي في بداية العام ٢٠١٦م، وتم نقله

من قريته غربان المنار بمحافظة ذمار إلى أمانة العاصمة صنعاء بعد تسجيله كمنتسب في مدرسة القرية، وإغراءه بأنه سيمنح الشهاد الدراسية مقابل التحاقه بالجبهات، ودون حاجة إلى الحضور إلى المدرسة. وقد أفاد الشهود أن المدعو عبدالرحمن الجرموزي مشرف الأوقاف في أمانة العاصمة أخو الطفل الضحية لأمه هو من قام بتجنيد الضحية ونقله إلى صنعاء، حيث تفاجأت أسرة الطفل بالتحاقه بجبهات القتال مع جماعة الحوثي في جبهة نهم بعد أن كانوا يعدونهم بأنه سيحصل فقط على دورة ثقافيه، ولن يتم الزج به في المعارك. وبعد حوالي عام من مغادرته للقرية جاء نبأ مقتل الطفل الضحية إلى أسرته بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٢م في مديرية نهم محافظة صنعاء، ونقلت جثته إلى مستشفى ذمار، وهناك جاءت أسرته لاستلام جثته، ولم تتعرف عليه إلا بصعوبة، ومن خلال علامه فارقة كانت في يده، وتم نقل الجثة إلى قريته لدفنه.

٢- واقعة تجنيد الطفل/ (ن.ا.م .س) – مواليد ٢٠٠٤م – مديرية خولان – محافظة صنعاء

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ز.م.أ.س)، و(ر.أ.ع.أ)، و(ح.أ.ع.أ) بأنه في شهر فبراير ٢٠١٧م، قامت جماعة الحوثي في مديرية خولان محافظة صنعاء، بأخذ الطفل (ن.ا.م .س)، وعمره (١٣ سنة) من قريته بدون علم أو رضا أهله، واستمر غياب الطفل عن أسرته حوالي سبعة أشهر دون أن يعملوا مكانه، إلى أن تم التواصل معهم بعد فترة من قبل بعض الأشخاص، وأبلغوهم أن ابنهم يقاتل مع جماعة الحوثي في جبهة نهم. وبتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٥م تم إعادة الطفل إلى أسرته، وهو يعاني من مرض نفسي (فاقد لقواه العقلية)، وفي وضع صحي سيء جدا، كما أفاد الشهود أن جماعة الحوثي تقوم بتجنيد الأطفال في مديرية خولان، وأخذهم إلى الجبهات للقتال دون علم آبائهم، وهو ما حصل مع العديد من الأطفال من المنطقة.

٣- واقعة تجنيد الطفل/ همدان علي محسن مهدي – مواليد ٢٠٠٢م – مديرية جبلة - محافظة اب

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية، وما جاء في شهادة الشهود، وهم: (ع.أ.ع.أ.ع.أ.أ)، و(م.ص.ع.ع.أ)، و(أ.ع.ع.أ) بأنه في شهر إبريل من عام ٢٠١٥م، قام المشرف الأمني التابع لجماعة الحوثي في مديرية جبلة محافظة إب، بتجنيد الطفل الضحية همدان علي محسن مهدي، وضمه إلى صفوف عناصر جماعة الحوثي المسلحة، وإرساله للقتال في جبهة الضالع المشتعلة بدون علم أسرته، وانقطعت أخبار الطفل عن أهلة منذ أن غادرهم. وبعد حوالي شهرين وصل نبأ

مقتل الطفل همدان في المواجهات في الضالع، من خلال اتصال أحد الأشخاص ومن دون أن يتم تسليم الجثة إلى أسرته، مما تسبب في إصابة والدة الضحية بحالة نفسية، كما أفاد الشهود بأن مشرف جماعة الحوثي بمديرية جبلة قام في نفس فترة تجنيد الطفل همدان وإلحاق عدد من الأطفال الآخرين من أبناء المنطقة بجماعة الحوثي، وإرسالهم إلى جبهات القتال، وهم دون السن القانونية ومنهم: همدان علي مهدي، وحمد علي الهمام وكمال عبدالسلام إسماعيل النائب. وفي البداية كانت جماعة الحوثي تضعهم في النقاط الأمنية لتفتيش المارة داخل مديرية جبلة، ثم بعد ذلك قامت بنقلهم إلى جبهة القتال في الضالع دون علم أهاليهم، وجميعهم قتلوا في المواجهات العسكرية، وتم دفن جثثهم دون إشعار أهاليهم لحضور الدفن أو تسلم الجثث.

٤- واقعة تجنيد الطفل (ي.ع.ب.ح) -١٣ سنة - مدينة عمران - محافظة عمران

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة الضحية، وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ع.ن.ك.ع)، و(ع.ح.م.ع)، أنه في شهر نوفمبر ٢٠١٧م، قام مشرف جماعة الحوثي في مدينة عمران محافظة عمران ويدعى أبو العز بتجنيد الطفل الضحية (ي.ع.ب.ح) (١٣ سنة)، دون علم أهله من خلال إقناعه بأنه سيقوم بالجهاد ضد الكفار واليهود، ومن عمران تم نقلة إلى جبهة الخوخة، حيث تم وضعه في البداية في مهمة الإمداد لعدد ستة مقاتلين في جبهة الخوخة محافظة الحديدة، ثم بعد ذلك تم الزج به في الخطوط الأمامية للقتال. وعندما وصلت طلائع الجيش الوطني إلى قرية الحاج سالم بمنطقة الخوخة، تم اعتقال الطفل الضحية الذي كان جريحاً جراء أصابته في المعركة، بعد أن هرب وبقية زملائه من مقاتلي جماعة الحوثي، وتم إسعاف الطفل من قبل الجيش الوطني إلى مستشفى ٢٢ مايو في محافظة عدن لتلقي العلاج.

النتيجة:

خلصت اللجنة من خلال التحقيقات التي أجرتها في الوقائع المذكورة أعلاه، وفي غيرها من الوقائع المتعلقة بتجنيد الأطفال في اليمن إلى استمرار جماعة الحوثي، وبشكل منفرد عن باقي الأطراف، في انتهاك حقوق الأطفال في اليمن، وتجنيدهم، والزج بهم في جبهات القتال، وعدم التزام الجماعة بالتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وهو ما يستدعي ضرورة الوقوف بحزم أمام مرتكبي هذا الانتهاك، واتخاذ كافة التدابير التي تكفل حماية الأطفال، والحد من الانتهاكات التي يتعرضون لها لاسيما الانتهاكات المتعلقة بتجنيدهم والزج بهم في النزاعات المسلحة.

ثالثا : زراعة الألغام الفردية

تعتبر جريمة زرع الألغام الفردية من الانتهاكات المجرمة في القانون الدولي الإنساني، والمواثيق المرتبطة بها، ومنها «اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد»، والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية في العام ١٩٩٨م. وقد أدرجت اللجنة جريمة زرع الألغام ضمن قوائم الانتهاكات التي تعمل على رصدها والتحقيق فيها، وخلال الفترة التي يُغطيها التحقيق - والمحددة بستة أشهر - رصدت اللجنة (٩٨) حالة زراعة الغام فردية، وأنهت التحقيق في (٢٤) حالة زرع ألغام نتج عنها سقوط (١٩) قتيلا، بينهم امرأتان وطفل واحد، إضافة إلى سقوط (٥٥) جريح من بينهم امرأتان وطفل.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة في وقائع زراعة الألغام الفردية:

١- واقعة إصابة عفاف محمد احمد ودليله عبده احمد بسبب انفجار الغام مزروعة في منطقة الشقب صبر الموادم في محافظة تعز

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في شهادة الشهود، وهم: (ع.م.أ.س)، و(م.س.ف)، و(ع.م.أ)، بأنه في حوالي الساعة (٩:٠٠) صباحا، بتاريخ ٢٠١٧/٧/٧م خرجت الضحيتان عفاف محمد احمد، ودليلة عبده احمد من منزلهما في منطقة الشقب مديرية صبر الموادم لجلب الماء من خزان الماء الخاص بالقرية، وفي الطريق المؤدية إلى الخزان، دهست دليله على لغم انفجر فيها وأصابها في رجليها، فأرادت عفاف أن تسعفها. وأثناء ذلك دهست هي الأخرى على لغم آخر انفجر بها وأصابها برجلها اليمنى، وتم إسعاف الضحيتين من قبل الأهالي إلى مستشفى البريهي بمديرية المظفر بمدينة تعز. وقد أفاد الشهود بأن من قام بزراعة تلك الألغام بجوار الخزانات هو جماعة الحوثي عندما كانت تسيطر على المنطقة قبل انسحابهم منها.

أسماء الجرحى:			
الرقم	الاسم	العمر	نوع الإصابة
١	دليله عبده احمد محمد	٢٥ سنة	بتر للرجلين من الساق بسبب انفجار اللغم
٢	عفاف محمد احمد مقبل	٢٢ سنة	بتر للقدم اليمنى بسبب الألغام

٢- واقعة انفجار لغم فردي في قرية عيال غفير بمديرية نهم – محافظة صنعاء

تتلخص الواقعة، حسبما ورد في إفادة المبلغين، وهم: (م.أ.ع.ع)، و(ن.ع.ص.ع)، و(ي.أ.أ.ع)، بأنه في صباح يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢١م في قرية عيال غفير بمديرية نهم

محافظة صنعاء، وأثناء خروج الأطفال الضحايا: أحمد محسن أحمد عايض (١٠ سنوات)، و(ع.ن.ع.ص) (٢٤ سنة)، و(ح.ي.ا.ع) (١٣ سنة) للعب في القرية، بعد استعادة السيطرة عليها من جماعة الحوثي، وجد الأطفال شيئاً مزروعاً في الأرض على شكل كرة صغيرة لم يعرفون ما هي. فقام الضحية / أحمد محسن بطرقها بواسطة قطعة حديد كانت معه، فانفجر اللغم على الفور، وأدى إلى إصابة الأطفال بإصابات مختلفة، وتم إسعافهم إلى مستشفى مأرب وتوفي الطفل / احمد محسن بعد ثلاثة أيام وظل الطفلين الآخرين يتلقيان العلاج.

وقد أفاد الشاهدان (هـ.ع.ع)، و(م.هـ.ص.ع)، بأنهما سمعا انفجارا شديدا في قريتهم، وذهبا لرؤية مكان الانفجار فوجدا الضحايا - وهم الأطفال المذكورين سابقا - قد أصيبوا بعدة إصابات مختلفة كان أشدها إصابة الطفل/ احمد محسن أحمد عايض، وتم إسعافهم إلى مستشفى مأرب. وتوفي الطفل احمد بعدها بثلاثة أيام، بينما ظل الآخرين في المستشفى لتلقي العلاج، وأن من قام بزراعة تلك الألغام هو جماعة الحوثي أثناء سيطرتها على القرية، حيث أن القرية زرع فيها ألغام كثيرة أدت إلى مقتل وإصابة العديد من أبناء القرية.

٣- واقعة انفجار لغم فردي مديرية صرواح – محافظة مأرب

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنته ملفات اللجنة، أنه في تمام الساعة (٨:٠٠) صباحا، بتاريخ ٤/٧/٢٠١٧م، انفجر لغم فردي في منطقة سنومه بالمحجزة مديرية صرواح محافظة مأرب أدى إلى مقتل حمدة محمد المشرعي (٦٧) سنة وإصابة أمينة محمد جابر المشرعي (٢٠ سنة).

وبحسب ما جاء في إفادة ذوي الضحيتين، وما جاء في شهادة الشهود وهم: (ح.ع.ص.ش)، و(ظ.ن.ي.أ)، والذين استمعت لهم اللجنة، بأنه في الساعة (٨:٠٠) صباحا، بتاريخ ٤/٧/٢٠١٧م، وأثناء ذهاب الضحيتين لرعي الأغنام في منطقة سنومه بالمحجزة مديرية صرواح محافظة مأرب، حيث كانتا تبعدان عن منزلهما بمسافة (٥٠٠) مترا تقريبا انفجر لغم فردي زرعته جماعة الحوثي والقوات الموالية لها في المنطقة التي هي أصلا بعيدة عن مناطق المواجهات، وأدى ذلك الانفجار إلى مقتل حمدة محمد جابر المشرعي (٦٧ سنة)، وإصابة أمينة عامر صالح المشرعي (٢٠ سنة) بشظايا في الرأس.

٤- انفجار لغم فردي – منطقة دماج – محافظة صعدة:

تتلخص الواقعة، وبحسب ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة المبلغ، وما تضمنته التقارير المرفقة، وما جاء في شهادة الشهود، ومنهم: (ي.ع.م.ق.و)، و(إ.ح.م.ص.م)، الذي

تم سماع إفادتهم من قبل اللجنة، بأنه وفي يوم الأحد الموافق ٢٠١٥/٢/١٥م، انفجر لغم أرضي فردي تم زراعته من قبل جماعة الحوثي أثناء حصارها لمنطقة دماج في محافظة صعدة بالضحية نبيل مهدي مانع مهدي عندما كان ذاهب لقضاء بعض حوائجه، نقل على إثرها إلى مستشفى دماج، حيث تم إسعافه ، واستمر بالمستشفى لفترة تزيد عن الأسبوعين، حيث تسبب انفجار اللغم في بتر رجله اليسرى، وأصبح معاقاً، وعلى نحو ما تحكيه الصور والتقارير الطبية المرفقة بملف الواقعة.

النتيجة

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الوقائع المذكورة أعلاه، وفي غيرها من الوقائع المتعلقة بزراعة الألغام الفردية، تبين للجنة بأن المسؤول عن هذه الانتهاكات هي جماعة الحوثي وقوات صالح التي تنفرد بممارسة هذا النوع من الانتهاك عن باقي الأطراف الأخرى المشتركة في النزاع المسلح في اليمن، وتمارسه بمنهجية في كافة المواقع العسكرية التي تسيطر عليها والمناطق والطرقات التي تنسحب منها، كما تبين للجنة من خلال العديد من الأدلة، وما تضمنته إفادات خبراء نزع الألغام الذي تم سماع إفاداتهم من قبل اللجنة في العديد من المناطق بأن جماعة الحوثي تقوم بتصنيع الألغام الفردية بخبرات محلية، وفي مصانع أنشأتها، مستخدمة معدات ومقرات الجيش في المناطق التي سيطرت عليها. وتقوم بتوزيع هذه الألغام وتخزينها في كافة المناطق مخالفة بذلك للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل اليمن، والتي تحظر صناعة وتخزين واستخدام هذا النوع من الألغام.

رابعاً : ألغام المركبات

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، رصدت اللجنة (١٩) حالة، وأنهت التحقيق في عدد (٨) حالات منها، حيث سقط من جرّائها (٢٤) قتيلا من المدنيين، بينهم (١٥) رجلا و(٥) نساء، و(٤) أطفال، إضافة إلى سقوط (٣) جرحى من المدنيين، من بينهم طفل واحد.

نماذج من التحقيقات التي أجرتها اللجنة في وقائع زراعة ألغام المركبات:

١- واقعة انفجار لغم مركبات بمنطقة طياب / مديرية (البيضاء)

تتلخص الواقعة، بحسب ما ورد في إفادة أقارب الضحايا، بأنه بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/٩/١٦م، وأثناء عودة الضحايا على متن سيارة نقل متجهين إلى منازلهم يحملون معهم مواد غذائية وأغراض شخصية، وذلك على الطريق العام الرابط بين قرى مرود بمنطقة طياب بمديرية ذي ناعم – محافظة البيضاء، انفجر بالسيارة لغم أرضي مزروع

على الطريق العام أدى إلى انقلابها ووفاة جميع من كانوا على متن السيارة وعددهم ثمانية أشخاص وهم:

أسماء القتلى:		
الرقم	الاسم	العمر
١	حسين سعيد حسين الوحيشي	٥٩ سنه
٢	جبل صالح علي الملاحي	٦٠ سنه
٣	عبدالرب علي احمد الملاحي	٣٢ سنه
٤	صالح محمد صالح الملاحي	٣٨ سنه
٥	صالح حسين محمد شيبات	٥١ سنه
٦	حسين عمر حسين السلمي	٦٧ سنه
٧	علي عبدالله سالم الوحيشي	٣٧ سنه
٨	جلال صالح علي هادي الفقير	١٤ سنه

ووفقا لما جاء في شهادة الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، وهم: (ع.أ.ع.ه)، و(م.م.م.ط.)، و(س.ح.س.و.)، و(ص.ع.ع.ش)، و(م.ص.ع.م)، أفادوا بأنه عند سماعهم صوت الانفجار حضروا إلى مكان الواقعة، واتضح لهم انفجار لغم كان مزروعا على الطريق العام بمنطقة مرود طياب، والتي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي وقوات صالح، والتي تقوم عادة بزراعة الألغام في الطرق القريبة من مواقعها لغرض تأمين المواقع التي يسيطرون عليها، كما أفادوا أن الانفجار أدى إلى وفاة جميع الضحايا الذين كانوا على متن السيارة، وشاهدوا جثثهم ملقيه على الأرض بعد تحطم السيارة واحتراقها جراء الانفجار.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما تضمنته التقارير المرفقة بملف

القضيــة، ومــا ورد في إفــادات أقــارب الضحايــا وأقــوال الشــهود، تبــين أن الجهــة المســؤولة عــن هــذا الانتهــاك هــي جماعــة الحــوثي وقــوات صالــح المتمركــزة في نفــس المنطقــة محــل الانفجــار وهــي منطقــة طيــاب بمديريــة ذي ناعــم.

٢- واقعة انفجار لغم بباص ركاب في منطقة الربيعي – التعزية – محافظة تعز

تتلخــص الواقعــة بحســب مــا جــاء في إفــادة المبلــغ (م.أ.م.ن)، أنــه في يــوم الســبت الموافــق ٢٠١٥/٤/٢٦م في حــوالي الســاعة (١:٠٠) ظهــرا، وأثنــاء مــرور حافلــة ركاب تنقــل مســافرين مــن التربــة إلى محافظتــي اب وصنعــاء، يقودهــا الســائق حســيب يوســف، ولأن طريــق الضبــاب تعــز مغلــق مــن قبــل جماعــة الحــوثي وقــوات صالــح، والخــط الوحيــد للمــرور إلى شــارع الســتين شــمال مدينــة تعــز باتجــاه الجنــد خــط صنعــاء – تعــز هــو خــط الربيعــي، وفي منطقــة الربيعــي غــرب تعــز، وأثنــاء مــرور الحافلــة التــي كانــت تقــل قرابــة (٢٠) راكبــا متجهــين إلى مناطــق مختلفــة ولأغــراض مختلفــة كالدراســة والعــلاج والعمــل، وبســبب ضيــق الطريــق الوعــر وزحمــة الســيارات، تراجــع الســائق قليــلا عــن الطريــق كي يفســح المجــال لمــرور ســيارة أمامــه قادمــة مــن الحجريــة، وفجــأة انفجــر لغــم ضخــم في المــكان أدى إلى تحطــم واحــتراق الحافلــة بمــن فيهــا وســقوط الضحايــا التاليــة أســماؤهم:

أسماء القتلى:		
الرقم	الاسم	العمر
١	محمد خالد سلطان نعمان	١٨ سنة
٢	منير عبدالله محمد عبدالله	٦٦ سنة
٣	نعم ثابت احمد صالح	٦٥ سنة
٤	أمين عبده شاكر	٥٢ سنة
٥	حواب احمد علي فارع	-
٦	مهدي سلطان سلام	٣٥ سنة
٧	محمد أمين الأصبحي	٨ سنوات
٨	إبراهيم حسين عبدالله	سنة و ٨ أشهر
٩	صلاح عمر محمد النجاشي	٢٢ سنة
١٠	داليا عبدالله ناصر	٢٥ سنة

أسماء الجرحى:		
الرقم	الاسم	العمر
١	ملاك ماهر احمد شرف	سنة واحدة
٢	حسن عبدالجليل احمد عبدالله	١٨ سنة
٣	عامر عبدالله سعيد مقبل	٤٠ سنة
٤	حسيب يوسف محمد سعيد	٢٠ سنة
٥	رحمة عبدالرحمن قاسم	٣٢ سنة
٦	عبدالعزيز محمد عبده نعمان	١١ سنة
٧	أيوب محمد عبده نعمان	سنتين
٨	محمد عبده نعمان غالب	٤٥ سنة
٩	حلمي نبيل هزاع	١٩ سنة

ووفقا لما جاء في شهادة شهود الواقعة وهم: (ر.ع.ق.د)، و(م.ع.ن)، وهما ممن كانوا في الحافلة، أنهما سافرا من قريتهما بالتربة على متن الحافلة متجهين إلى مدينة إب لعلاج طفلهما المعاق، وبسبب إغلاق طريق الضباب سلك سائق الحافلة طريق الربيعي الترابي، ومع وجود ازدحام للسيارات، رجع سائق الحافلة بالخط قليلا إلى الوراء للسماح لبقية السيارات بالخط الأيمن بالمرور، وحينها حدث الانفجار. وأفادا بأنهما أصيبا بشظايا بسيطة لأنهما كانا بالكراسي الأمامية بالحافلة، وتوفي جميع من كان في الكراسي الخلفية للحافلة، لأن اللغم انفجر بالخلف. وأضاف الشاهد (م.ع.م)، وهو شاهد عيان كان متواجدا بحافلة أخرى خلف الحافلة التي انفجرت، أنه كان في حافلته (الباص الذي يمتلكه)، خلف الحافلة التي انفجرت، وعند دخوله خط الربيعي - وهو الخط الوحيد الذي لا يزال مفتوحاً - شاهد انفجار الحافلة بسبب انفجار لغم بإطارها الخلفي، مما أدى إلى احتراق الحافلة، وأنه شاهد جثث مقطعة تطايرت خارج الباص. وأضاف أن المنطقة التي انفجر فيها اللغم كان يسيطر عليها جماعة الحوثي. وأنهم انسحبوا منها قبل فترة بسيطة إلى منطقة يطلون منها على الممر، وأن الجرحى تم إسعافهم إلى مستشفى النشمة الريفي الواقع في مديرية المعافر.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود وذوي الضحايا، وما تضمنته التقارير المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن

هـذا الانتهـاك هـي جماعـة الحـوثي وقـوات صالـح التـي كانـت تسـيطر عـلى منطقـة الربيعـي، وانسـحبت بعـد ذلـك لمنطقـة قريبـة مـن الـوادي محـل انفجـار الحافلـة، كـما تبـين للجنـة أن قيـام جماعـة الحـوثي بتلغيـم الطرقـات التـي تـؤدي إلى المواقـع العسـكرية التـي تسـيطر عليهـا أو تنسـحب منهـا، هـو إجـراء يتـم بمنهجيـة وبشـكل دائـم وفي جميـع المناطـق.

٣- واقعة انفجار لغم مركبات -مديرية زنجبار - محافظة أبين

وتتلخـص هـذه الواقعـة، بحسـب مـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، ومـا بينتـه التقاريـر المرفقـة، ومـا ورد في إفـادة المبلـغ، وهـو الضحيـة المصـاب / معتـز عبـود سـالم سـلطان، ومـا جـاء في شـهادة الشـهود وهـم: (ن.ع.م.ش)، و(ح.م.ع.س)، بأنـه وفي وقـت العـصر وبتاريـخ ٢٠١٦/١/٢٥م، وعنـد ذهـاب الضحيـة / عبـود سـالم سـلطان عبداللـه وأولاده جـلال ومتعـب ومعتـز إلى مزرعتهـم الكائنـة في وادي حسـان مديريـة زنجبـار محافظـة أبـين، وعندمـا نزلـوا مـن الخـط الرئيـسي إلى الفـرع المـؤدي إلى المزرعـة انفجـر بهـم لغـم ارضي مـن الألغـام التـي زرعتهـا جماعـة الحـوثي وقـوات صالـح في محافظـة أبـين أثنـاء سـيطرتها عـلى المنطقـة، وأدت تلـك الألغـام إلى مقتـل عـدد مـن الأشـخاص. وقـد أدى هـذا الانفجـار إلى سـقوط الضحايـا عـلى التاليـة أسـمائهم:

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	عبود سالم سلطان عبدالله	٤٧ سنة
٢	متعب عبود سالم سلطان عبدالله	٤ سنوات
٣	جلال عبود سالم سلطان عبدالله	٧ سنوات
أسماء الجرحى:		
العدد	الاسم	العمر
١	معتز عبود سالم سلطان عبدالله	٢٠ سنة

النتيجة

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة في هـذه الواقعـة، ومـا ورد في شـهادة الشـهود وذوي الضحايـا، ومـا تضمنتـه التقاريـر المرفقـة بملـف القضيـة، تبـين للجنـة أن الجهـة المسـؤولة عـن هـذا الانتهـاك هـي جماعـة الحـوثي وقـوات صالـح التـي كانـت تسـيطر عـلى منطقـة وادي حسـان بمديريـة زنجبـار محافظـة ابـين وانسـحبت بعـد ذلـك مـن المنطقـة، كـما تبـين للجنـة أن قيـام جماعـة الحـوثي بتلغيـم الطرقـات التـي تـؤدي إلى المواقـع العسـكرية التـي تسـيطر عليهـا أو تنسـحب منهـا، هـو إجـراء يتـم بمنهجيـة وبشـكل دائـم وفي جميـع المناطـق.

٤- واقعة انفجار لغم مركبات – قرية المنادي – محافظة الضالع

تتلخص الواقعة، بحسب ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في إفادات المبلغين، وما تضمنته شهاد الشهود الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم: (م.أ.م.ن)، و(أ.م.ع)، و(م.ح.ص)، و(ص.س.ع.أ)، بأنه في تاريخ ٢٠١٥/٨/٨م، انفجر لغم أرضي في الخط العام في قرية المنادى محافظة الضالع، أثناء مرور السيارة التي كانت تقل كلا من: فهد أحمد مثنى ناصر، وتوفيق أحمد مثنى ناصر، ومحمود أحمد محمود علي مما أدى إلى مقتلهم جميعا، وتدمير السيارة بسبب لغم أرضي في قرية المنادي الخط العام محافظة الضالع، كما أفادوا أن من وضع تلك الألغام هي جماعة الحوثي وقوات صالح عندما كانت تسيطر على بعض المواقع المطلة على الطريق العام، حيث حدث انفجار اللغم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود وذوي الضحايا، وما تضمنته التقارير المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح التي كانت تسيطر على قرية المنادى والخط العام بمحافظة الضالع، والتي انسحبت بعد ذلك من المنطقة، كما تبين للجنة أن قيام جماعة الحوثي بتلغيم الطرقات التي تؤدي إلى المواقع العسكرية التي تسيطر عليها أو تنسحب منها إجراء يتم بمنهجية وبشكل دائم وفي جميع المناطق التي تقع تحت سيطرتها.

خامسا: الاعتداء على الأعيان الثقافية

أولت اللجنة اهتماما كبيرا برصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال الأعيان الثقافية المتمثلة بالآثار التاريخية والممتلكات الثقافية النفيسة التي تشكل مخزونا تاريخيا لتراث الشعب اليمني. ويعد الاعتداء أو الإضرار بها جريمة وفقا للتشريعات الوطنية، كما يعتبر مخالفة جسيمة للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية لاهاي المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، فضلا عن مخالفة ذلك لأحكام المادة (١٦) من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف والخاص بالنزاع المسلح الغير دولي والتي حظرت ارتكاب أي أعمال عدائية ضد الآثار التاريخية والأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب.

وفي هذا الإطار، فقد قامت اللجنة خلال الفترة الماضية من عملها برصد وتوثيق عدد (٥) حالات ادعاء بالاعتداء والإضرار بأعيان وممتلكات ثقافية وتاريخيه في عدد من المناطق منها عدن وتعز ومأرب وحجة، والبيضاء، تم التحقيق فيها جميعا، منها (٣) ثبت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي وقوات صالح، فيما ثبتت المسؤولية المشتركة لقوات الجيش الوطني

التابع للحكومة وطيران التحالف العربي وجماعة الحوثي وقوات صالح عن حالتين منها.

نماذج من التحقيقات التي أجرتها اللجنة في وقائع الاعتداء على الأعيان الثقافية.

أ. جماعة الحوثي وقوات صالح

١- الاعتداء على مسجد ومدرسة العامرية – مديرية رداع – محافظة البيضاء

نبذه عن مدرسة وقلعة العامرية:

تقع مسجد ومدرسة العامرية في مدينة رداع محافظة البيضاء. وتعد المدرسة والمسجد أحد أهم المعالم التاريخية اليمنية في العصر الإسلامي. فقد تم بناؤه في العام ١٥٠٤م، في عهد الملك عامر بن عبدالوهاب أحد ملوك الدولة الطاهرية التي عاصرت الدولة العباسية، وسميت باسم الملك الذي أنشأها، وتشتهر المدرسة والمسجد بالبناء المعماري الإسلامي المتميز، ونظرا لأهمية الحفاظ عليها فقد تم ترميم المدرسة والمسجد في عام ١٩٧٨م، وظل الترميم لمدة (٢٢) عاما. ويتكون المبنى من طابقين إضافة إلى المحراب والفناء، حيث يحوي الدور الأرضي غرف للتعليم، ويقيم فيه الطلاب والحمامات التابعة للفصول الدراسية، أما الجزء العلوي فهو عبارة عن غرفة كبيرة مستطيلة خصصت للصلاة والعبادة، تغطيها ست قباب مقامة على عقود مدببة ومحمولة بعمودين. وكل أوجه العقود والعمدان وبواطن القباب مزينة بزخارف جصية ملونة عبارة عن أشكال هندسية ونباتية وكتابات قرآنية، إضافة لشريط كتابي ملون كتب عليه ألقاب السلطان عامر بن عبدالوهاب.

ملخص الواقعة

تتلخص الواقعة، بحسب ملف القضية لدى اللجنة، وما تضمنته الصور والفيديوهات المرفقة، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، وهم: (م.ص.م)، و(ع.أ.م.ش)، و(ع.م.ع.ع)، وما أثبته الباحث الميداني التابع للجنة عند نزوله إلى مكان الانتهاك، بأنه في تاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٤م، اقتحم عشرات المسلحين من جماعة الحوثي مسجد ومدرسة العامرية في مدينة رداع محافظة البيضاء، وقاموا بتحويلها إلى ثكنه عسكرية ومخازن أسلحة، وتخصيص جزء منها كمعتقل يحتجزون فيه أبناء المنطقة أو أي شخص مار بالطريق عبر مديرية رداع محافظة البيضاء، كما أنهم قاموا بتغيير الكثير من ملامح المسجد والمدرسة، وعمل متارس داخلها، وإزالة الكثير من الزخارف والكتابات بالرغم من محاولة الأهالي نصحهم بالتوقف كون المدرسة والمسجد معالم تاريخيه قديمة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد من إفادات المبلغ، وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، وتقرير الباحث المكلف بالنزول والتصوير، فإن الجهة المسؤولة

عن هذا الانتهاك - وهو استخدام مدرسة ومسجد العامرية التاريخيان كثكنة عسكرية في أعمال المجهود الحربي وتغيير ملامح المعلم - هي جماعة الحوثي في مديرية رداع محافظة البيضاء، وهو ما يعد اعتداء على عين تاريخية قديمة هي ملك للشعوب، وجزء أصيل من تاريخ اليمن في العصر الإسلامي، يعود تاريخه لأكثر من (٦٠٠) عام، وهو الانتهاك المحظور في المادة (١٦) من البرتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الخاصة بالنزاع المسلح غير الدولي التي ألزمت أطراف النزاع بعدم ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب، أو استخدامها في دعم المجهود الحربي. وألزمت المادة (١٩) من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية الصادرة في ١٤ مايو ١٩٥٤م جميع أطراف النزاع المسلح غير الدولي باحترام الممتلكات الثقافية الواردة في الاتفاقية.

٢- تدمير إذاعة تعز بعبوات ناسفة، وإتلاف الأرشيف التاريخي والفني - مديرية صالة محافظة تعز بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٢م

نبذه عن إذاعة تعز:

تأسست إذاعة تعز في العام ١٩٦٣م، بعد انطلاق ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م كإذاعة رسمية على جهاز إرسال يغطي اليمن كاملا، خصوصا جنوب اليمن، لإيصال صوت الثورة. وكان إنشاء الإذاعة في بدايتها قرار سياسي من الجمهورية الفتية وجمال عبدالناصر لبث (٨) ساعات يوميا كبديل لإذاعة صنعاء في حال سقوطها بيد الملكيين، إضافة إلى دعم ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٤م التي اندلعت في جنوب اليمن. وكانت تقوم ببث برامج بالاشتراك مع إذاعة صوت العرب بالقاهرة. وقد رفدت الإذاعة منذ بداية تأسيسها، إضافة لكونها كانت إذاعة مؤقته قبل ١٩٦٠م، بمخزون ثقافي من الأسطوانات والكتب لكبار المطربين والشعراء، والخطب السياسية لقيادة ثورتي سبتمبر وأكتوبر تجاوز الـ (٧,٠٠٠) أسطوانة تسجيل وشريط ريل، وآلاف الكتب والسجلات التاريخية والفنية والشعرية.

ملخص الواقعة:

تتلخص واقعة الانتهاك، بحسب ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في فجر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/١٢/٢٢م، قامت مجموعة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح بتفجير مبنى الإذاعة في حي ثعبات مديرية صالة محافظة تعز المكون من طابقين، وعدد (١٢) غرفة، والذي يحوي أقسام المكتبة والأرشيف الإذاعي، والمخازن وإدارات الأخبار والمالية، وأدى ذلك لتهدمه تماما، وإتلاف كافة محتوياته الفنية والفكرية والتاريخية.

وبحسب إفادة المسؤولين في إذاعة تعز، وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة وهم:

(ف.ع.ح.ن) و(ع.ب.م.ص)، و(م.ع.م.ق) و(ص.ا.أ.ع)، حيث أفادوا بأنهم يسكنون بجوار مبنى إذاعة تعز في ثعبات الذي سيطرت عليه جماعة الحوثي وقوات صالح منذ مارس ٢٠١٥م وحتى نهاية أغسطس ٢٠١٥م، وشهدوا أنه في تمام الساعة الواحدة صباح يوم الثلاثاء ٢٠١٥/١٢/٢٢م، تسللت مجموعة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح كانت تتمركز في مبنى الهلال الأحمر المقابل لمبنى الإذاعة، وقاموا بتلغيم مبنى الإذاعة بعبوات ناسفة، وتفجيره بعد هروبهم، مما أدى لتدمير المبنى المكون من (١٢) غرفه موزعة على دورين وفيها الأرشيف والمكتبة والأخبار، وكان صوت التفجير قوياً هز كل المنازل المجاورة للإذاعة، وتشققت جدرانها، وتكسرت نوافذها، وسبب الرعب والذعر. وجاء في أقوال الشهود: أنه قبل التفجير بساعتين كان الحي والإذاعة يتعرضان للقصف بالقذائف من تبة السلال التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، وهو القصف اليومي منذ اقتراب المقاومة والجيش من حي ثعبات، كما أن هذا القصف طال مبنى الإرسال التلفزيوني المكون من (٣) أدوار. وكان الحوثيون يستخدمون المبنى سجناً لأبناء الجحملية وثعبات المعارضين لهم. وأدى قصفهم لهذا المبنى إلى تدمير المبنى كاملا، وأصبح غير صالح للاستخدام. وقد قام أعضاء اللجنة - بمعية الخبير العسكري بمعاينة مبنى إذاعة تعز، وتبين أنه لم يعد فيه سوى أكوام من الأحجار المتجمعة، وبجوارها كتب وسجلات منتهية، وأجزاء من جهاز إرسال وريلات واسطوانات مدونة بتواريخ تعود لمنتصف القرن الماضي مما يدل على قيمتها التاريخية والفنية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد من إفادات المبلغين، وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، ونتائج تقرير المعاينة الذي قام بها أعضاء اللجنة والخبير العسكري، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك - وهو استهداف وتدمير إذاعة تعز التي تحوي المكتبة والأرشيف والاستديوهات بكلوالاستديوهات بكل محتوياتها - هي جماعة الحوثي وقوات صالح. والإذاعة هي عين ثقافي وتاريخي وفني من الأعيان المحمية في القانون اليمني رقم ٢١ لسنة ١٩٩٤م، حيث كانت تحوي مخزون تاريخي من الأسطوانات الفنية والتاريخية والسياسية والثقافية لليمن، كما أن المادة (١٦) من البرتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الخاصة بالنزاع المسلح غير الدولي تجرم ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب أو استخدامها في دعم المجهود الحربي، وألزمت المادة (١٩) من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية الصادرة في ١٤ مايو ١٩٥٤م جميع أطراف النزاع المسلح غير الدولي باحترام الممتلكات الثقافية الواردة في الاتفاقية.

ب. قوات الحكومة والتحالف العربي:

١- واقعة قصف المدرسة المحسنية - مديرية الحوطة – محافظة لحج – بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩م

نبذه عن المدرسة:

تأسست المدرسة المحسنية العبدلية في عام ١٩٣١م. وسميت بهذا الاسم نسبة للسلطان محسن بن فضل العبدلي. وقبل ذلك كانت تسمى مدرسة الترقي العبدلية والمدرسة الجعفرية. وكانت في بداية تأسيسها تعتمد على معلمين محليين. وفي العام ١٩٤٧م، وصلت أول بعثة تعليمية للمدرسة وهي البعثة المصرية. وتتكون المدرسة المحسنية من دورين مبنية من الطين، ملبسة بالجص تتضمن عدد من الفصول الدراسية، إضافة إلى مسرح ومسجد، فضلا عن الفناء الواسع الواقع أمام المدرسة، والمخصص للأنشطة المدرسية. ويتبع المدرسة عدد من الأوقاف التي خصصها السلطان محسن بن فضل كوقف خيري مخصص للإنفاق على المدرسة والطلاب. وهي عبارة عن أرض زراعية تصل مساحتها إلى ما يقارب الـ (١,٠٠٠) تقع في محافظتي لحج وأبين.

ملخص الواقعة

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في تقرير المعاينة من قبل الفريق المكلف بالنزول، وما جاء في إفادة أهالي المنطقة، وشهادة الشهود، ومنهم: (ع.ع.ق)، و(م.ع.م)، بأنه في تاريخ ٢٠١٥/٧/٩م الموافق ٢٢ رمضان ١٤٣٦هـ تم قصف مدرسة المحسنية الواقعة أمام ملعب معاوية الرياضي بالقرب من الشارع العام بمدينة الحوطة عاصمة محافظة لحج بصاروخ جو أرض من قبل طيران التحالف العربي المسيطر على الأجواء اليمنية، مما أدى إلى انهيار المدرسة بشكل كامل، وتحويلها إلى أثر بعد عين، كما أفاد عدد من الشهود من أهالي الحي أن مجاميع من مسلحي جماعة الحوثي وقوات صالح تمركزوا في داخل المدرسة عند اقتحامهم لمدينة الحوطة، وأنه تم استخدامها كثكنة عسكرية، وأنه عند قصف المدرسة من قبل طيران التحالف كان يوجد في المدرسة مجموعه من المسلحين التابعين لجماعة الحوثي وقوات صالح لازالت جثثهم مطمورة تحت انقاض المدرسة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد من إفادات المبلغ، وشهادة الشهود، الذين استمعت لهم اللجنة، وتقرير الباحث المكلف بالنزول، فإن المسؤولية الرئيسية عن هذا الانتهاك - وهو قصف مدرسة الحسينية واستخدامها كثكنه عسكرية - تقع على

جماعة الحوثي وقوات صالح، حيث ثبت قيام جماعة الحوثي وقوات صالح باتخاذ العين الأثرية - وهي مدرسة المحسنية - كثكنه عسكرية، واستعمالها في المجهود الحربي، في مخالفة صريحة لنص المادة (١٦) من البرتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الخاصة بالنزاع المسلح غير الدولي التي ألزمت أطراف النزاع بعدم ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب، أو استخدامها في دعم المجهود الحربي. وقد ألزمت المادة (١٩) من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية الصادرة في ١٤ مايو ١٩٥٤م جميع أطراف النزاع المسلح غير الدولي باحترام الممتلكات الثقافية الواردة في الاتفاقية. وحيث ثبت قيام القوات الحكومية وطيران التحالف بقصف المدرسة بصاروخ جو أرض، وبالرغم أنه وبمجرد استخدام مدرسة الحسينية كثكنه عسكرية، يفقد بند الممتلكات الثقافية وضعه الخاص، ويمكن أن يصبح هدفا مشروعا، إلا أن الحكومة الشرعية والتحالف العربي يظل ملزما بموجب اتفاقية لاهاي، والقانون الدولي العرفي بعدم الاستهداف إلا لضرورة عسكرية حتمية، وعدم التسبب في أضرار جسيمة لمبنى المدرسة أو لضواحيها لا تتناسب وتلك الضرورة.

٢- واقعة قصف المتحف الحربي – مديرية كريتر - محافظة عدن

نبذه تاريخية عن المتحف:

يقع المتحف في حي كريتر (مركز مدينة عدن)، وأهم أحيائها التاريخية، وقد تم تشييده في العام ١٩١٨م، من قبل السلطات البريطانية ليكون مدرسة ابتدائية (Residency School)، ثم أصبح مكانا لإقامة الحاكم الإنجليزي (المقيم) قبل أن تحوله الحكومة بعد الاستقلال إلى متحف للموروث العسكري اليمني، وتحديدا في ٢٢ مايو ١٩٧١م، في عهد الرئيس الراحل علي سالم ربيع الذي قام بافتتاحه في حينه.

وقد مر المتحف بمراحل عدة، حيث كان في البداية عبارة عن مجموعة من الغرف والقاعات الموزعة على ثلاث أقسام رئيسية (المقاومة – الاستقلال – الأسلحة)، ثم شهد تطورا بعد إغلاقه لعدة سنوات بعد حرب ١٩٩٤م، وأعيد ترميمه وتشكيله من جديد. وأُضيفت له تصاميم جديدة في العام ١٩٩٨م. وافتتح مرة أخرى في العام ٢٠٠١م، ثم أعيد تأهيله مجددا في عام ٢٠٠٧م. ويتكون المتحف من أربعة أجنحة، حيث يحوي الجناح الأول على مقتنيات من العصور التاريخية القديمة وصولا للعصر الإسلامي، والتواجد العثماني، وفترة الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن، وعهد المملكة المتوكلية في شماله، بينما يوجد في الجناح الثاني كل ما هو متعلق بالثورتين اليمنيتين ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و ١٤ أكتوبر ١٩٦٧م ضد الإمامة في شمال اليمن، والاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، وما تلاها من أحداث شهدتها اليمن

حتى تحقيق الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م. أما الجناح الثالث فيتضمن توثيق لتاريخ القوات المسلحة اليمنية. وخصص الجناح الرابع لوثائق واتفاقيات وصور مسيرة الوحدة اليمنية منذ الاتفاقات التي أبرمت بين حكومتي الشمال والجنوب، وأهم ما كان يحويه المتحف من المقتنيات هي الأسلحة القديمة التي كان يستخدمها الثوار أبان الكفاح المسلح، بالإضافة إلى صور ملابس ووثائق مختلفة من تاريخ اليمن العسكري، ووثائق تُشير إلى المراحل التاريخية التي مر بها الجيش اليمني في شمال اليمن وجنوبه.

ملخص الواقعة:

بحسب تقرير فريق النزول المكلف من قبل اللجنة، ومحضر وصور المعاينة، ووفقا لما جاء في شهادة الشهود وإفادات أهالي الحي ومنهم: (م.ع.ع.)، و(م. ا.م.ح)، و(م.س.ي)، و(م.ش.ع)، و(ف.م.ص)، و(ع.ع.م)، و(م.س.ذ)، الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، فإنه وفي تمام الساعة (١١:٤٥) ظهرا بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥م، الموافق ٢٩ رمضان ١٤٣٦هـ تعرض المتحف الوطني الحربي الكائن بمديرية كريتر إلى قصف صاروخي من قبل طيران التحالف العربي، وسقط الصاروخ على ركن المتحف، وامتلأ المكان بالدخان الكثيف، وكان القصف بسبب وجود عدد قليل من المقاتلين التابعين لجماعة الحوثي وقوات صالح بمدخل المتحف دون وجود سلاح ثقيل، لكنهم كانوا يقومون بأعمال القنص ضد المقاومة الشعبية والمواطنين بمنطقة كريتر. وقد أدى القصف الذي سبق سيطرة المقاومة على المنطقة بساعتين إلى تدمير الأجزاء الأمامية، والنوافذ الزجاجية من المتحف، كما قامت جماعة الحوثي وقوات صالح قبل خروجهم بعمل فتحات داخل المتحف استخدمها القناصة ضد المقاومة والمواطنين في المنطقة. وبعد قصف الصاروخ بساعتين وانسحاب المقاتلين التابعين لجماعة الحوثي وقوات صالح من المنطقة مباشرة سيطرت المقاومة الشعبية على المتحف ومنطقة كريتر بالكامل. وقام حينها عدد من المواطنين بنهب محتويات المتحف من المقتنيات والأوسمة والأثار والأسلحة القديمة، وبعد فترة بسيطة من تحرير مدينة عدن تم سرقة ما تبقى من محتويات بسيطة في المتحف بسبب الانفلات الأمني والفوضى التي أعقبت التحرير آنذاك.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد من إفادات المبلغ وشهادة الشهود الذين استمعت لهم ، وتقرير الباحث المكلف بالنزول، فإن المسؤولية الرئيسية عن هذا الانتهاك – وهو قصف المتحف الوطني الحربي في عدن، واستخدامه كثكنه عسكرية – تقع على جماعة الحوثي وقوات صالح، حيث ثبت قيام جماعة الحوثي وقوات صالح باتخاذ العين

الأثرية وهو المتحف الوطني الحربي كثكنه عسكرية واستعمالها في المجهود الحربي، في مخالفة صريحة لنص المادة (١٦) من البرتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الخاصة بالنزاع المسلح غير الدولي التي ألزمت أطراف النزاع بعدم ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب، أو استخدامها في دعم المجهود الحربي. وقد ألزمت المادة (١٩) من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية الصادرة في ١٤ مايو ١٩٥٤م جميع أطراف النزاع المسلح غير الدولي باحترام الممتلكات الثقافية الواردة في الاتفاقية. وحيث ثبت قيام القوات الحكومية وطيران التحالف بقصف المتحف بصاروخ جو أرض، وبالرغم أنه وبمجرد استخدام العين الأثرية وهو المتحف الوطني الحربي كثكنه عسكرية واستعمالها في المجهود الحربي، يفقد بند الممتلكات الثقافية وضعه الخاص، ويمكن أن يصبح هدفا مشروعا، إلا أن الحكومة الشرعية والتحالف العربي يظل ملزما بموجب اتفاقية لاهاي، والقانون الدولي العرفي بعدم الاستهداف إلا لضرورة عسكرية حتمية، وعدم التسبب في أضرار جسيمة لمبنى المدرسة أو لضواحيها لا تتناسب وتلك الضرورة.

سادساً: استهداف الطواقم الطبية والمنشئات الصحية:

تعتبر المرافق الطبية والعيادات والمستشفيات الميدانية والعيادات المتنقلة وجميع المرافق الطبية ووحدات النقل الطبي من الأعيان التي يحظر الاعتداء عليها أو استهدافها أو الإضرار بالعاملين فيها وفقا لنصوص القوانين والتشريعات الوطنية، وكذا نصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني، والمواد (٩,١٠,١١,١٢) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف. ومن خلال عمل اللجنة في الفترة الماضية، تم رصد وتوثيق عدد (٥) حالة ادعاء بالاعتداء على الطواقم الطبية والمنشئات الصحية، أنهت اللجنة التحقيق في عدد (٥) وقائع اعتداء واستهداف للمستشفيات والمرافق الطبية.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة في وقائع استهداف الطواقم الطبية والمنشئات الصحية :

أ. جماعة الحوثي وقوات صالح:

١- استهداف المستشفى الجمهوري في مديرية صالة - محافظة تعز

نبذه عن المستشفى الجمهوري ووصف المكان:

أنشئ المستشفى الجمهوري بتعز في منتصف خمسينات القرن الماضي. ويعتبر من أقدم وأكبر المستشفيات العامة في الجمهورية اليمنية، ويتكون من (٤) مبان مستقلة، و(٣) مبان مكونه من دور واحد، مستقلة عن المباني الكبيرة، وتحوي أقسام الباطنية والقلب والصدر

والعيون والولادة والجراحة. ويقع المستشفى في مديرية القاهرة بحي يتكون من مبان سكنية قديمة متلاصقة، وبجواره عيادات طبية مختلفة للأطباء، و(٩) صيدليات، إضافة إلى مدرسة ثانوية تعز الكبرى. ويبعد سور المستشفى حوالي (٦) أمتار عن محكمة غرب تعز (المجمع القضائي سابقا). والمستشفى الجمهوري إلى جانب مستشفى الثورة، هما المستشفيان الحكوميان الوحيدان في مدينة تعز اللذان يقدمان الخدمات الطبية الحكومية لقرابة (٣) مليون نسمة، هم إجمالي سكان محافظة تعز. وكان يصل إليه قبل مارس ٢٠١٥م في اليوم الواحد ما لا يقل عن (٤٠٠) حالة مرضية مختلفة. ويعد استهداف هذا المستشفى استهداف لحق جميع المواطنين في محافظة تعز في الرعاية والخدمات الصحية. تتلخص الواقعة، من واقع ملف القضية لدى اللجنة، أنه منذ بداية شهر مايو ٢٠١٥م، وحتى منتصف شهر أغسطس ٢٠١٥م، قامت الثكنات العسكرية في تبتي سوفتيل والسلال، ومقر المؤتمر الشعبي العام، وقلعة القاهرة التي كان يتمركز بها مسلحي جماعة الحوثي وقوات صالح، باستهداف المستشفى الجمهوري بقذائف الدبابات ومضاد الطيران وقذائف الهاون. واستمرت بقصف المستشفى بشكل متقطع من سبتمبر ٢٠١٥م وحتى نهاية العام ٢٠١٦م، وأدى القصف والاستهداف لإصابة (٤) من طاقم المستشفى وتدمير أغلب المباني والأقسام، وإتلاف المعدات الخاصة بتلك الأقسام، إضافة إلى إغلاق المستشفى لفترات متقطعة وصلت إلى أسابيع في كل فترة، كما تعرض المستشفى لمصادرة محتويات الشحنات الخاصة به من المحاليل والأدوية، ومنع وصولها إلى المستشفى، وذلك من قبل النقاط العسكرية التابعة لجماعة الحوثي والمتواجدة في الحوبان، وهو الأمر الذي أدى إلى تعطل خدمات المستشفى ووفاة عدد من مرضى الفشل الكلوي بسبب عدم توفر الأدوية الخاصة بالغسيل.

وبحسب إفادة المبلغين، وشهادة الشهود الذين استمع لهم أعضاء اللجنة أُثناء عملية النزول والمعاينة للمستشفى بكل مبانيه وأقسامه، فإن جماعة الحوثي وقوات صالح التي كانت متمركزه في قلعة القاهرة التي تبعد عن المستشفى حوالي (٤٠٠) متراً ومقر المؤتمر الشعبي العام وفرن الكدم بالجحملية، والتي لازالت متمركزة في تبة السلال، قامت باستهداف كافة أقسام ومباني وساحات وغرف المستشفى الجمهوري العام في محافظة تعز بالقذائف المختلفة ومضاد الطيران والمعدلات بشكل مكثف، وذلك منذ بداية شهر مايو ٢٠١٥م وحتى سبتمبر ٢٠١٥م، ثم استمر استهدافه حتى نهاية ٢٠١٦م، ونتج عنه إصابة (٣) من الطواقم الطبية للمستشفى، وتدمير كبير لأقسام الولادة والعيون والباطنية وصالة الاجتماعات والمبنى الجديد الخاص بالقلب، كما تسبب القصف في تقلص متوسط عدد الحالات التي يستقبلها المستشفى من (٤٠٠) حالة باليوم إلى (٤) حالات فقط، كما تسبب

في إثارة الخوف لدى المرضى والمرافقين، ووفاة امرأة مريضه بقسم الولادة نتيجة لذلك، بالرغم من معرفة الجميع بالمستشفى وبنائه واسمه وشعاره، وأنه مستشفى طبي عام يقدم الخدمات لكل المرضى ولا توجد بجواره أو بداخله أي ثكنة عسكرية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، ومحاضر المعاينة لآثار القصف والاستهداف، وأقوال الشهود، وما ورد في إفادات (٣) من قيادات المستشفى، وإفادة الخبير العسكري، وما احتوته التقارير الطبية والصور ومقاطع الفيديو المرفقة بملف القضية لدى اللجنة، تبين أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح المتمركزة في مناطق قلعة القاهرة وتبة السلال والجعشة ومقر المؤتمر الشعبي.

٢- واقعة نهب مستوصف الزوبة – القريشية – محافظة البيضاء

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تحكيه الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، أنه بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٧م، قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح باقتحام مستوصف الزوبة في قرية الزوب مديرية القريشية محافظة البيضاء، ونهبه والاستيلاء على كافة معداته من الأجهزة والمحاليل والأدوية.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة وهم: (أ.ع.ز)، و(ع،ص،أ،ب)، و(م،ع،أ)، ومن خلال ما تضمنه تقرير المعاينة المقدم من قبل الباحث المكلف بالنزول الميداني، فقد قامت مجموعة مسلحة بالسيطرة على قرية الزوب مديرية القريشية محافظة البيضاء بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٧م، واقتحام مبنى مستوصف الزوبة الذي يعتبر المرفق الصحي الوحيد لأبناء المنطقة، كما قامت بترويع المرضى والموظفين من الأطباء والممرضين، ونهب كافة محتويات المستوصف، والاستيلاء على المعدات الطبية والأجهزة الخاصة بأقسام المستوصف دون مراعاة لحاجة المواطنين في القرية للرعاية الطبية، كما قامت تلك المجموعة المسلحة التابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح باستخدام المستوصف كثكنة عسكرية ومقر لإقامة المسلحين التابعين للجماعة، الأمر الذي حرم المواطنين من الحق في الرعاية الطبية والحصول على العناية الصحية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في التقارير المرفقة، فإن الجهة المسؤولة عن الانتهاك والمتمثل بالاستيلاء على المعدات والأجهزة وكافة مستلزمات الرعاية الطبية التابعة لمستوصف الزوبة بمديرية القريشية محافظة البيضاء، وتحويل المستوصف إلى ثكنه عسكرية، ومنع حصول المواطنين على الرعاية الطبية هي جماعة الحوثي وقوات صالح بقيادة مشرف الجماعة بالمديرية.

١- واقعة تضرر مستشفى السبعين للأمومة والطفولة

تتلخص الواقعة، وفقا لملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنه تقرير الفريق المكلف بالنزول، وبحسب إفادة المبلغين، وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم: (ن.ع.م.ن)، و(هـ.م.م. أ)، و(م.ص.أ.أ)، و(م.ز.أ.أ)، فإنه:

أولا: بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٠م تعرض مستشفى السبعين للأمومة والطفولة الكائن في حي السبعين بأمانة العاصمة صنعاء لعدد من شظايا القذائف التي وصلت إليه من جبل نقم الذي يبعد عن المستشفى أكثر من (٥) كيلو متر، وذلك بسبب قصف المخازن الموجودة في جبل نقم من قبل طيران التحالف، وأدى انفجار المخازن إلى حصول انفجارات كبيرة في الجبل وتطاير الشظايا التي وصلت إلى عدد من أحياء أمانة العاصمة، ومنها مستشفى السبعين للأمومة والطفولة، مما أدى إلى احتراق مخازن المستشفى وحدوث عدد من الأضرار في بعض الأقسام، كما تسبب في إصابة المرضى والكادر الطبي بالذعر.

ثانيا: بتاريخ ٨ /٢٠١٦/٦م، وصلت إلى المستشفى عدد من الشظايا الناتجة عن قصف طيران التحالف لمقر قوات الأمن المركزي، والذي يقع السور الخاص به في الشارع المقابل للمستشفى، مما تسبب في تكسر النوافذ والقواطع الزجاجية لقسم العمليات وبعض الأضرار الأخرى، كما تسبب في إثارة الرعب والفزع بين المرضى والكادر الطبي العامل في المستشفى.

النتيجة:

من خلال الإفادات الموثقة في ملف الواقعة، والتقارير الصادرة عن إدارة المستشفى، والمسلم نسخه منها إلى اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، وإفادة إدارة المستشفى، فقد ثبت لدى اللجنة أن مستشفى السبعين للأمومة والطفولة لم يتعرض لأي استهداف مباشر من قبل طيران التحالف في كلا الواقعتين محل التحقيق، وأن ما لحق به من أضرار كانت ناتجة جميعها عن استهداف أهداف عسكرية، أحدها كان مجاور لمبنى المستشفى. واللجنة تنبّه إلى خطورة الإبقاء على المعسكرات ومخازن الأسلحة في داخل المدن وقريبا من الأحياء السكنية والمرافق والأعيان المدنية، كما يلزم التأكيد على ضرورة التزام قوات الحكومة وطيران التحالف بمبدأ التناسب المقرر والمتعارف عليه في قواعد القانون الدولي الإنساني خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمرافق الصحية والأعيان المدنية والأسواق والأحياء السكنية، حيث ينبغي أخذ جميع الاحتياطات لضمان عدم إلحاق أي أضرار بالمدنيين عند استهداف أي هدف عسكري.

٢- استهداف المركز الصحي في عزلة العطن مديرية بكيل المير محافظة حجة

تتلخص الواقعة بأنه في تاريخ ٢٠١٥/٥/٢٦م، قام طيران التحالف بقصف المركز الصحي في عزلة العطن مديرية بكيل المير مما أدى إلى تسويته بالأرض. وبحسب التحقيقيات التي قامت بها اللجنة، وما جاء في إفادة المبلغين وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، ومنهم: (ع.ع.م.ن)، و(ج.م.ش)، و(ع.م.أ.ع.ح)، فإنه وبتاريخ ٢٦ /٥/ ٢٠١٥م، تم استهداف المركز الصحي بعزلة العطن مديرية بكيل المير محافظة حجة بغارة جوية شنها طيران التحالف، أدت إلى تسوية المركز بالأرض، وبحسب إفادة الشهود، فإن المركز الصحي المستهدف كان خارج الخدمة ومقفل في وجه المواطنين، وذلك بسبب سيطرة جماعة الحوثي عليه، وتحويله إلى مخزن وثكنة عسكرية تابعة للجماعة، كما افأد أهالي المنطقة أنه لم يسقط أي ضحية مدني عند قصف التحالف للمركز، كما لم يكن فيه أحد من الكادر الطبي، لأن جميع العاملين قد تركوا المركز، وجميع الضحايا الذين سقطوا في القصف هم من المسلحين الذين كانوا في المعسكر التدريبي التابع لجماعة الحوثي المجاور للمركز الصحي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة في هذه الواقعة، وما جاء في شهادة الشهود، وإفادة أهالي المنطقة التي يقع فيها المركز، تبين للجنة عدم ثبوت الانتهاك محل التحقيق، كون المركز الصحي الذي تم قصفه من قبل طيران التحالف، قد تم إقفاله من قبل جماعة الحوثي بعد سيطرتهم على المنطقة وتحويلة إلى ثكنة عسكرية، واستخدام المبنى في المجهود الحربي التابع للجماعة.

سابعاً: التهجير القسري

يعد التهجير القسري للمدنيين ضمن الجرائم المعاقب عليها في التشريعات الوطنية والمحظورة وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني، والمادة (١٧) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف. ولخطورة هذا النوع من الانتهاكات وارتباطه بالنزاعات المسلحة فقد عممت اللجنة على راصديها بإعطاء الأولوية لرصد وتوثيق هذا الانتهاك في أي مكان يحدث، وذلك نظرا لخطورة أثرة واتساع أضراره. وانطلاقا من ذلك فقد تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من رصد وتوثيق حالات تهجير قسري لعدد (٤١٧) أسرة، أي ما يقارب (٢,٥٠٢) نسمة تم تهجيرهم من منازلهم. وقد أنهت اللجنة التحقيق في عدد (٢٤٩) حالة، وجميع حالات التهجير التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة انفردت بها جماعة الحوثي. وفيما يأتي بعض من نماذج التحقيقيات التي قامت بها اللجنة في هذا النوع من الانتهاكات.

١- التهجير القسري لسكان منطقة القوز- قرية الاشروح -مديرية جبل حبشي – محافظة تعز

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة أنه بتاريخ ٢٠١٧/١١/١م، قامت جماعة الحوثي وقوات صالح باقتحام منطقة القوز بقرية الاشروح بمديرية جبل حبشي، والتي يسكنها قرابة (٣٠٠) نسمة، والاعتداء على السكان وإجبارهم على الخروج من منازلهم وقريتهم، ومنعهم من حمل أمتعتهم، وإجبارهم على مغادرة القرية بقوة السلاح، ثم تلغيم طرق القرية وممراتها ومنع ملاك المنازل من العودة إليها.

وبحسب إفادات الضحايا وشهادة الشهود الذين التقت واستمعت لهم اللجنة أثناء زيارتها للمديرية، وهم: (م.م.ع)، و(ي.ع.ع.ط)، و(د.أ.ب)، و(م.ام.ص)، و(ص.خ.هـ)، و(م.س.ا)، و(أ.ف.ع.أ)، والذين شهدوا أن مجموعة كبيرة من مسلحي جماعة الحوثي هجموا على قريتهم الساعة الواحدة (١:٠٠) ليلا بتاريخ ٢٠١٧/١١/١م، وعندما وصلوا إلى منازل القرية قاموا برمي الرصاص على أقفال المنازل والغرف والنوافذ، وهم ينادون بأن على الجميع الخروج من القرية، وكان إطلاق الرصاص يتم بكثافة. وأثناء خروج الأهالي من المنازل قاموا بتهديدهم وتفتيش منازلهم للتأكد أنه لم يعد فيها أحد، ولم يسمحوا لأحد بأخذ شيء من ممتلكاتهم واحتياجاتهم معهم، ونهبوا عدداً كبيراً من المواشي، وأخذوها فوق أطقمهم العسكرية، وهي كل ما يملكه الأهالي ويعتمدون عليه في حياتهم، كون أهل القرية يعتمدون على الزراعة والرعي. وبعد رحيل السكان اضطر العديد منهم للنوم في العراء، وبعضهم لجأ إلى القرى القريبة، وكانوا يشاهدون الحوثيين يقومون بحرق بعض المنازل. وبعد أسبوعين حاول البعض العودة للمنازل لأخذ احتياجاتهم، وتفاجأوا أن ممرات القرية مزروعة بالألغام التي سقط بسببها عدد من الضحايا أثناء محاولتهم العودة لأخذ بعض أمتعتهم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود وإفادة الضحايا، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح المتمركزة في جبل حبشي محافظة تعز.

٢- واقعة تهجير عدد من أهالي منطقة كرش – محافظة لحج

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أن عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح قامت خلال الفترة من أكتوبر إلى نوفمبر ٢٠١٥م بتهجير العشرات من الأسر من سكان قرى منطقة كرش في مديرية القبيطة محافظة لحج، وأجبرت المواطنين على ترك منازلهم ومغادرة المنطقة، وهددت من سيبقى في القرى

بقصف منازلهم وتفجيرها، مما اضطر السكان للرحيل إلى منطقة العند وحبيل المنصورة. وبحسب إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم: (م.س.ا)، و(ع.م.ص)، أن مجاميع مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح اقتحمت منطقة كرش مديرية القبيطة بمحافظة لحج، وقامت خلال الفترة من أكتوبر إلى نوفمبر ٢٠١٥م بترويع الأهالي والدخول إلى المنازل بعد اقتحام المنطقة، وتهديد الأهالي، ومطالبتهم بالخروج من المنطقة، وأن من سيبقى سيتعرض للقتل، كما قامت المجاميع بتفجير منازل عدد من الأهالي، مما اضطر العديد من السكان إلى الرحيل من مساكنهم إلى منطقة العند وحبيل المنصورة بمحافظة لحج، وتحتفظ اللجنة بأسماء الضحايا بكشوفات موثقة.

النتيجة: من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود وإفادات الضحايا، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية القبيطة محافظة لحج.

القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

طبقا لما نص علية قرار إنشاء اللجنة، تعتبر الاتفاقيات السبع الأساسية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية وهي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل والبرتوكولات الملحقة بها، واتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على التميز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب التشريعات الوطنية المرتبطة بتلك الحقوق، هي الأساس القانوني الذي تستند إليه اللجنة فيما يتعلق بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي تقوم بها في الانتهاكات المتعلقة بقانون حقوق الإنسان. وبناء على ذلك فقد تعددت أنواع الانتهاكات التي تقوم اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها والتي من أهمها الآتي:

أولا: القتل خارج إطار القانون:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير والمحددة بستة أشهر، قامت اللجنة برصد حوالي (٢٥٥) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون قامت بها بعض الأطراف والجماعات المسلحة في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، انتهت اللجنة من التحقيق في (١٨٣) حالة، وثبتت مسؤولية جماعة الحوثي وقوات صالح عن (١٦٢) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن (٢١) حالة. ولايزال التحقيق جارٍ في الحالات الأخرى،

كما أن اللجنة لازالت تقوم برصد العديد من الانتهاكات من هذا النوع، سواء التي سبق وأن حدثت قبل العام ٢٠١٥م، أو التي لازالت تحدث حتى الآن.

نماذج من وقائع القتل خارج إطار القانون التي حققت فيها اللجنة:

أ. جماعة الحوثي وقوات صالح:

١- واقعة قتل أسرة طه حسن فارع حسن – قرية الجيرات - عزلة عبدان – مديرية المسراخ – محافظة تعز.

تتلخص الواقعة، وفقا لإفادة ذوي الضحايا وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، والتقارير والكشوفات والصور ومقاطع الفيديو المرفقة بملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٦م، قام طقمان عسكريان عليهما مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بمحاصرة منزل الأستاذ طه حسن فارع حسن في قرية الجيرات عزلة عبدان مديرية المسراخ أثناء غيابه عن المنزل، وقتل زوجته اتحاد قاسم محمد، وابنه الطفل أنس طه حسن، وإصابة أخيه محمد حسن فارع.

وبحسب إفادة ذوي الضحية، وشهادة شهود الواقعة، وبعض أهالي الحي ومنهم: (م.ح.ص)، و(ي.م.ن)، و(ح.ق.ع.م)، فإنه في الساعة (٨:٣٠) من مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠١٧/١٠/٦م، قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي تستقل أطقم عسكرية بمحاصرة منزل المواطن طه حسن فارع، وكان الطفل أنس طه جوار باب المنزل، وقاموا بالاعتداء عليه، ودعسه بأحذيته وبنادقهم، وإطلاق الرصاص على أرجله بعد سبه بأن والده مرتزق مع العدوان. وعندما شاهدت الأم حالة طفلها صرخت وطالبتهم بالتوقف. وحينها قام المسلحون بإطلاق الرصاص عليها، وعلى طفلها بالرأس والبطن، وكانت بقية بناتها نفيسة طه (١٢) سنة، رابعة طه (٨) سنوات، طيبة طه (٦) سنوات، يقفن بجوار الباب مفزوعات ويصرخن وهن يشاهدن منظر أمهن وأخيهن مضرجين بالدماء. وقد منع المسلحون أي شخص من أبناء القرية من التدخل، وقاموا بإطلاق الرصاص على كل محيط المنزل والمنازل المجاورة. وعندما حاول عم الأطفال الحضور إلى مكان الواقعة والتدخل أطلقوا عليه الرصاص، وتركوه ينزف معتقدين أنه أيضا قد قتل. ولم يتمكن أهالي القرية من إسعاف الضحايا بسبب منعهم، وإطلاق النار الكثيف. ولم يتم إسعاف الضحايا إلا بعد مرور نصف ساعة. ثم إن عناصر تابعة لجماعة الحوثي أوقفوهم بنقطة الصديق بمنطقة عبدان، ونقطة الزيلعي لكي يتأكدوا أن الضحايا قد توفوا. وعند وصول المسعفين لمستشفى الدمنه قامت قوة من الحوثيين باعتقال المسعفين الأربعة وهم: محمد علي محمد، وعلي أحمد محمد،

وريـاض عـلي احمـد، وعبدالحكيـم محمـد عبدالله، واحتجازهـم في مدينـة الصالـح بالحوبـان لمـدة أربـع أيـام. وفي يـوم السـبت ٢٠١٧/١٠/٧م أخـذت جماعـة الحـوثي جثـث الضحايـا مـن المستشـفى إلى جامـع الكـدرة جـوار محطـة الشـوافي في صـبر، وقامـوا بإلقـاء الجثـث بجـوار المسـجد، وطلبـوا مـن الإمـام دفنهـم في مقـبرة الكـدرة. وبعـد وسـاطة بـين الحوثيـين وأهـالي القريـة، تـم السـماح بدفنهـم في القريـة، شريطـة منـع طـه فـارع حسـن مـن حضـور الدفـن، كـما تـم إطـلاق الرصـاص عـلى أهـالي القريـة لمنعهـم مـن المشـاركة بالدفـن.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا ورد في شـهادة الشـهود، وإفـادات أقـارب الضحايـا، ومـا احتوتـه التقاريـر والصـور المرفقـة بملـف القضيـة، تبـين للجنـة أن الجهـة المسـؤولة عـن هـذا الانتهـاك هـي جماعـة الحـوثي وقـوات صالـح المتواجـدة في مديريـة المسـراخ منطقـة عبـدان. وهـو الأمـر الـذي يعـد جريمـة قتـل وإزهـاق روح معصومـة، وفقـا لقانـون الجرائـم والعقوبـات اليمنـي، واعتـداء عـلى الحـق في الحيـاة المكفـول بموجـب نصـوص الدسـتور والتشريعـات الوطنيـة، وأحـكام القانـون الـدولي لحقـوق الإنسـان، وبالتحديـد نصـوص العهـد الـدولي للحقـوق المدنيـة والسياسـية.

٢- واقعـة قتـل الضحيـة محمـد عبدالله ناجـي الحجاجـي – مديريـة مريـس – محافظـة الضالـع بتاريـخ ٢٠١٧/٨/١٧م.

تتلخـص الواقعـة، وفقـا لمـا ورد في ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، أنـه بتاريـخ ٢٠١٧/٨/١٧م، قامت مجموعـة تابعـة لجماعـة الحـوثي بقتـل المواطـن محمـد عبدالله ناجـي الحجاجـي في الخـط العـام الرابـط بـين عـدن وصنعـاء حـي يعيـس مديريـة مريـس محافظـة الضالـع.

وبحسـب مـا ورد في إفـادة ذوي الضحيـة، وشـهادة الشـهود الذيـن اسـتمعت لهـم اللجنـة، ومنهم: (ي.هـ.ح)، و(ب.ح.هـ)، ومـا تحكيـه التقاريـر المرفقـة، فإنـه في تمام السـاعة الخامسـة مسـاءً بتاريـخ ٢٠١٧/٨/١٧م، وأثنـاء توقيـف المواطـن محمـد عبدالله ناجـي الحجاجـي (٧٠ عامـا) لسـيارته بسـبب تعطلهـا في الطريـق العـام الـذي تمـر بـه السـيارات وشـاحنات نقـل البضائـع الرابـط بـين صنعـاء وعـدن، حيـث كان متوجهـا مـن دمـت إلى مريـس، قامـت النقطـة العسـكرية المتمركـزة في موقـع التهامـي حـي يعيـس مديريـة مريـس التابعـة لجماعـة الحـوثي وقـوات صالح بإطـلاق الرصـاص مبـاشرة عـلى الضحيـة الـذي كان بجـواره صديقـه (أ.ي)، والـذي هـرب مبـاشرة خوفـا مـن إطـلاق النـار عليـه هـو أيضـا، وظـل الضحيـة ينـزف في مكانـه حتـى المـوت بسـبب منـع النقطـة المواطنـين مـن إسـعافه، كـما لم يسـمحوا لأحـد بأخـذ الجثـة حتـى السـاعة التاسـعة مسـاء بعـد التواصـل مـع الصليـب الأحمـر الـذي وصـل طاقمـه وأخـذ الجثـة. وأفـاد الشـهود أن

هـذه النقطـة العسـكرية تقـوم دائمـا بالاعتـداء عـلى المسـافرين وترويعهـم وإطـلاق الرصـاص عليهـم.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا ورد في شـهادة الشـهود وأقـارب الضحيـة، ومـا احتوتـه التقاريـر والصـور، تبـين للجنـة أن الجهـة المسـؤولة عـن هـذا الانتهـاك جماعـة الحـوثي وقـوات صالـح المتمركـزة في موقـع التهامـي قريـة يعيـس مديريـة مريـس، وهـو الأمـر الـذي يعد جريمـة قتـل وإزهـاق روح معصومـة وفقـا لقانـون الجرائـم والعقوبـات اليمنـي، واعتـداء عـلى الحـق في الحيـاة المكفـول بموجـب نصـوص الدسـتور والتشريعـات الوطنيـة، وأحـكام القانـون الـدولي لحقـوق الإنسـان، وبالتحديـد نصـوص العهـد الـدولي للحقـوق المدنيـة والسياسـية.

٣- واقعة قتل الضحية فاطمة أحمد أحمد القاعدي - مديرية الشاهل – محافظة حجة

تتلخـص الواقعـة، وفقـا لمـا ورد في ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، أنـه بتاريـخ ٢٠١٣/٨/٢١م، قامـت مجموعـة مسـلحة تابعـة لجماعـة الحـوثي بقتـل المواطنـة الضحيـة فاطمـة احمـد أحمـد القاعـدي، وذلـك في قريـة القاعـدي مديريـة الشـاهل محافظـة حجـة.

وبحسـب مـا ورد في إفـادة ذوي الضحيـة، وشـهادة الشـهود الذيـن اسـتمعت لهـم اللجنـة ومنهـم: (م.س.أ)، و(خ.د.ع)، أنـه في صبـاح يـوم ٢٠١٣/٨/٢١م، (وهـو ثالـث أيـام عيـد الفطـر المبـارك)، قـام سـتة مسـلحين يتبعـون مقـر جماعـة الحـوثي الكائـن جـوار منـزل المواطـن حسـن عـلي القاعـدي (٦٥ عـام)، بالاعتـداء عـلى الحـاج حسـن عـلي القاعـدي جـوار منزلـه أثنـاء قيامـه بشـفط المـاء مـن البركـة، وقامـوا بضربـه بأعقـاب البنـادق. فخرجـت زوجتـه فاطمـة أحمـد احمـد القاعـدي لإنقـاذ زوجهـا، وكانـت تـصرخ وتطلـب توقفهـم، إلا انهـم أطلقـوا عليهـا أعـيرة ناريـة وتوفيـت عـلى إثرهـا مبـاشرة.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا ورد في شـهادة الشـهود، ومـا تضمنتـه التقارير المرفقـة، ومـا جـاء في إفـادة ذوي الضحيـة، فـإن الجهـة المسـؤولة عـن هـذا الانتهـاك هـي جماعة الحـوثي المتمركـزة في قريـة القاعـدي مديريـة الشـاهل محافظـة حجـة، وهـو الأمـر الـذي يعـد جريمـة قتـل وإزهـاق روح معصومـة، وفقـا لقانـون الجرائـم والعقوبـات اليمنـي، واعتـداء عـلى الحـق في الحيـاة المكفـول بموجـب نصـوص الدسـتور والتشريعـات الوطنيـة، وأحـكام القانـون الـدولي لحقـوق الإنسـان، وبالتحديـد نصـوص العهـد الـدولي للحقـوق المدنيـة والسياسـية.

٤- واقعة قتل الضحية محمد عبدالله القادري ومحمد علي زعيل - منطقة الجرابح - مديرية الضحى - محافظة الحديدة

تتلخص الواقعة، وفقا لما ورد في ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في الساعة (٥:٠٠) مساء يوم الإثنين الموافق ٢٠١٥/٤/١٣م، قامت مجاميع مسلحة بقتل المواطنين محمد عبدالله عبدالله القادري، ومحمد علي يحي زعيل في منطقة الجرابح العلياء مديرية الضحى بمحافظة الحديدة.

وبحسب إفادة ذوي الضحايا، وشهادة شهود الواقعة الذين استمعت لهم اللجنة، وهم: (ق.أ.ع)، و(م.ب.ي.ع)، ووفقا لما تحكيه الصور والتقارير الطبية المرفقة بملف القضية، فإنه وفي تمام الساعة (٥:٠٠) مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠١٥/٤/١٣م، حاصرت مجاميع مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بقيادة المدعو علي القديمي، منزل عاقل قرية الجرابح الضحية محمد علي يحي زعيل لغرض إلقاء القبض على الأستاذ محمد عبدالله القادري، والمعروف بمعارضته لجماعة الحوثي. وعندما رفض العاقل محمد علي زعيل تسليم المواطن الأستاذ محمد القادري إلا بأمر من الجهات المختصة، قام المسلحون باقتحام المنزل وإطلاق الرصاص عليهما مما أدى إلى مقتلهما.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك ومقتل الضحيتين: محمد علي زعيل، ومحمد القادري، هي جماعة الحوثي المتواجدة في مديرية الضحى محافظة الحديدة، الأمر الذي يعد جريمة قتل، وإزهاق روح معصومة، وفقا لقانون الجرائم والعقوبات اليمني، واعتداء على الحق في الحياة المكفول بموجب نصوص الدستور، والتشريعات الوطنية، وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتحديد نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ب- الجيش الوطني والجهات الأمنية التابعة للحكومة

١- واقعة قتل المعتقل محمد ثابت العميسي - مديرية الخوخة - محافظة الحديدة.

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٨م قامت مجموعة مسلحة تابعة للجيش الوطني والمقاومة الشعبية المتواجدة في مدينة الخوخة بقتل الضحية محمد ثابت العميسي بعد اعتقاله على خلفية دعمه لجماعة الحوثي وقوات صالح.

وبحسب إفادة ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، وهم: (ف.س.ع)، و(ع.ح.أ.هـ)، فإنه وبتاريخ ٢٠١٧/١٢/٨م، وبعد استعادة قوات الجيش الوطني والمقاومة

الشعبية لمدينة الخوخة من سيطرة جماعة الحوثي وقوات صالح قام الشيخ محمد ثابت العميسي المنتمي لجماعة الحوثي بتسليم نفسه للمقاومة وقوات الجيش باعتباره أحد القيادات الموالية لجماعة الحوثي في المنطق، وينسب إليه أبناء المنطقة القيام بالكثير من الانتهاكات منها التهجير للعديد من أبناء المنطقة، وتفجير عدد من المنازل التابعة للمواطنين، إلا أن قيادة المقاومة الشعبية التي سلم نفسه لها قامت بنقله إلى مكان مجهول، ومن ثم إعدامه انتقاما منه لما فعله بأهالي المنطقة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود وأقارب الضحية، وما احتواه الملف من الصور والتقارير والإفادات، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن قتل الضحية محمد ثابت العميسي هي قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية التي سيطرت على مدينة الخوخة بعد دخولها إليها، الأمر الذي يعد جريمة قتل وإزهاق روح معصومة وفقا لقانون الجرائم والعقوبات اليمني، واعتداء على الحق في الحياة المكفول بموجب نصوص الدستور، والتشريعات الوطنية، وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان وبالتحديد نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وقد وجهت اللجنة مذكرة بهذا الشأن إلى قيادة القوات المسلحة، وقيادة المنطقة الرابعة، متضمنة طلب الإفادة عن الواقعة والقبض على المتهمين بارتكابها تمهيدا للتحقيق معهم وإحالتهم إلى القضاء.

٢- واقعة قتل الضحية عصام عبدالله مهيوب سعيد – شارع ٢٦ سبتمبر – محافظة تعز

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٣م، نزلت مجموعة مسلحة تابعة للمقاومة الشعبية في سوق الصميل إلى شارع (٢٦) سبتمبر مديرية القاهرة محافظة تعز في وقت المغرب، وقامت بقتل الضحية عصام عبدالله مهيوب سعيد، وذلك بإطلاق الرصاص عليه في الرأس والصدر ثم قيامهم بالفرار لمقر تمركزها بحي سوق الصميل.

وبحسب إفادة ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين التقت واستمعت لهم اللجنة، وهم: (س.ع.م.ح) و(ر.ع.ع)، أنه بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٣م، وأثناء خروج الضحية عصام عبدالله مهيوب سعيد من منزله في شارع (٢٦) سبتمبر مديرية القاهرة لأداء صلاة المغرب، قامت مجموعة مسلحة تتبع المقاومة الشعبية المتمركزة في حي سوق الصميل بإطلاق وابل من الرصاص على الضحية، فأصابته في الرأس والصدر، ثم لاذوا بالفرار على متن سيارة صالون نوع تويوتا باتجاه سوق الصميل. وقد قام الأهالي المتواجدون بالمكان بإسعاف الضحية للمستشفى، إلا أنه فارق الحياة فور وصوله للمستشفى.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود وأقارب الضحية، وما احتوته التقارير والصور، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي القوات المسلحة وقوات المقاومة الشعبية المتمركزة في حي سوق الصميل مديرية القاهرة محافظة تعز، الأمر الذي يعد جريمة قتل وإزهاق روح معصومة، وفقا لقانون الجرائم والعقوبات اليمني، واعتداء على الحق في الحياة المكفول بموجب نصوص الدستور والتشريعات الوطنية وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتحديد نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وقد وجّهت اللجنة مذكرة بهذا الشأن إلى قيادة القوات المسلحة وقيادة المنطقة الرابعة متضمنة طلب الإفادة عن الواقعة والقبض على المتهمين بارتكابها تمهيدا للتحقيق معهم وإحالتهم إلى القضاء.

٣- واقعة قتل الضحية محمد فيصل محمد علي – عتق – محافظة شبوة.

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٤م، قام طقم عسكري تابع للجيش والأمن العام والنجدة بمدينة عتق، بقتل الضحية محمد فيصل محمد علي الذي كان يوثق بتلفونه اعتداء الأطقم العسكرية بالرصاص الحي على مسيرة سلمية تابعة للحراك الجنوبي في مدينة عتق محافظة شبوة.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة وهم: (ص.ع.ف)، و(أ.م.ب)، أنه بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٤م، شاهدوا أطقم عسكرية قريبة من ساحة الربان مدينة عتق محافظة شبوة تطلق الرصاص الحي على مظاهرة سلمية تابعة للحراك الجنوبي. وأثناء قيام الضحية محمد فيصل محمد علي بتصوير وتوثيق ذلك بهاتفه المحمول، قام أحد أفراد الأطقم التابعة للنجدة بإطلاق النار المباشر عليه مما أدى إلى مقتله على أثر ذلك مباشرة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وشهادة الشهود، وإفادة ذوي الضحية، وما احتوته التقارير والصور، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك قوات النجدة في محافظة شبوة التابعة للحكومة، الأمر الذي يعد جريمة قتل وإزهاق روح معصومة، وفقا لقانون الجرائم والعقوبات اليمني، واعتداء على الحق في الحياة المكفول بموجب نصوص الدستور والتشريعات الوطنية، وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتحديد نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

٤- واقعة قتل أحمد مطلوب محمد سالم الحارثي – مديرية المعلا- فندق تاج أوسان

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في ظهر يوم ٢٠١٧/١٢/١٠م،

قامت مجموعة مسلحة مكونة من طقم عسكري، وسيارة سوناتا رمادي، وسيارة تابعة للأمن نوع(FG)، بالانتشار بمداخل فندق أوسان بالشارع الخلفي في حي المعلا – مديرية المعلا – محافظة عدن، واقتحام شقة الضحية أحمد مطلوب محمد سالم الحارثي في الدور الخامس مما أدى إلى مقتلة، وإصابة زوجته إصابات بالغة.

وبحسب إفادة ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، وهم: (ن.ن.ع)، و(ع.خ.ح) و(ف.ج.ع)، و(ع.م.ع)، و(ف.أ.س)، و(ع.خ.ع)، الذين شهدوا لدى اللجنة أنه ما بين الساعة (١٢:٠٠) والساعة (١:٠٠) ظهراً من يوم ٢٠١٧/١٢/١٠م، انتشرت مجموعة من المسلحين مكونة من طقم عسكري، وسيارة سوناتا رمادي، وسيارة نوع (FG) تابعة لأمن عدن بمداخل فندق أوسان، والذي تحول لعمارة يسكنها النازحين الذين تدمرت منازلهم بسبب حرب ٢٠١٥م في عدن. وصعد مجموعة من رجال الأمن إلى المبنى، وقاموا باقتحام ومداهمة شقة الضحية أحمد مطلوب محمد سالم الحارثي بالدور الخامس من المبنى، وإطلاق الرصاص داخل الشقة، مما أدى إلى مقتل الضحية، وإصابة زوجته، وإثارة الرعب والفزع لدى ابنته التي كانت في الشقة، وإخافة كل سكان الشقق الأخرى المجاورة، كما تم منع الجيران بعد ذلك من الدخول إلى الشقة لإسعاف الضحايا. وأفاد الشهود أن من بين العناصر المسلحة امرأتين ملثمتين بلباس عسكري ومسلحتين هما من قام بطرق الباب الذي فتحته زوجة أحمد مطلوب، بعدها قامت المرأتان وأحد العسكر بالاعتداء وضرب زوجة الضحية أحمد مطلوب مما أدى إلى إصابتها، ثم قاموا بإطلاق الرصاص العشوائي بداخل الشقة، إضافة للاعتداء على الطفلة العنود (١٥ سنة) ابنة أحمد مطلوب الحارثي التي كانت تصرخ لطلب مساعدة والدها الذي تم اطلاق النار عليه عندما كان يحاول منع المسلحين من الاعتداء على أسرته، ويطلب منهم الخروج من الشقة، وتم تركه لينزف، ومنع السكان من محاولة إسعافه بعد إصابته مباشرة. بعد ذلك تم إسعاف الضحية وزوجته المصابة، لكنّه فارق الحياة بعد وصوله مباشرة إلى مستشفى الجمهورية. وقد رفضت شرطة المعلا تحرير بلاغ بالواقعة أو استلام الشكوى المقدمة إليها من ذوي الضحايا، وطلبت عدم تحديد المتهمين بأنهم تابعين لأمن محافظة عدن كشرط لاستلام الشكوى.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وإفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود، وما احتوته التقارير الطبية والصور، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك، وهو قتل المواطن أحمد مطلوب محمد سالم الحارثي، وإصابة زوجته، هم مسلحون يتبعون إدارة أمن محافظة عدن، الأمر الذي يعد جريمة قتل، وإزهاق روح معصومة، وفقا لقانون

الجرائم والعقوبات اليمني، واعتداء على الحق في الحياة المكفول بموجب نصوص الدستور والتشريعات الوطنية، وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتحديد نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وقد وجهت اللجنة مذكرة بهذا الشأن إلى قيادة وزارة الداخلية وقيادة السلطة المحلية بمحافظة عدن متضمنة طلب الإفادة عن الواقعة، وتحديد المتسببين في الانتهاك والقبض عليهم تمهيدا للتحقيق معهم وإحالتهم إلى القضاء.

ثانيا: الاعتقال والاختفاء القسري

تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من رصد وتوثيق عدد (١,١٩٤) حالة ادعاء بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق الجمهورية اليمنية، أنهت اللجنة التحقيق في عدد (٥٩٦) حالة، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي وقوات صالح عن عدد (٥١٨) حالة انتهاك، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (٧٨) حالة. وفيما يأتي نماذج لعدد من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

أ- جماعة الحوثي وقوات صالح

١-واقعة اعتقال الضحية (من ذوي الإعاقة) وليد بخيت خادم الربوعي (١٨ سنة) – حي بيت الربوعي – مديرية بني قيس – محافظة حجة

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٠١٧/٦/٥م، قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بقيادة مشرفهم عبدالله الشريف، مشرف جماعة الحوثي بمديرية بني قيس محافظة حجة، باقتحام منزل الضحية وليد بخيت خادم الربوعي (١٨ عام) واعتقاله، ونقله إلى جهة غير معلومة.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة: وهم: (ع.م.ش.ر)، و(ع.م.ب): والذين أفادوا بأنهم شاهدوا مجموعة مسلحة بقيادة مشرف الحوثيين في مديرية بني قيس في حجة عبدالله الشريف وهي تقتحم منزل جارهم بحي بيت الربوعي الشاب وليد بخيت خادم الربوعي، (وهو من ذوي الإعاقة، وغير قادر على المشي)، وقاموا باعتقاله بشكل تعسفي، واقتياده إلى جهة غير معروفة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، وأقارب الضحية، وما احتوته التقارير والصور، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بمديرية بني قيس محافظة حجة بقيادة المدعو (عبدالله الشريف)، مشرف جماعة الحوثي في المديرية.

٢- واقعة اعتقال (٢٠) شخصاً من أبناء عزلة الشعابية – مديرية الزهرة – محافظة الحديدة

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦م، أقدمت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح بمديرية الزهرة مكونة من أكثر عشرة أطقم عسكرية باعتقال (٢٠) مواطناً من أبناء عزلة الشعابية بمديرية الزهرة محافظة الحديدة والضحايا هم:

م	اسم الضحية	العمر
١	احمد بن احمد يحيى عسر	١٦ عام
٢	احمد احمد علي شار	٦٠ عام
٣	احمد تركي محسن شار	٥٥ عام
٤	احمد محمد شوعي جوادي الشعبي	٢٤ عام
٥	احمد يحيى عسر شار الشعبي	٦٤ عام
٦	حسن احمد محمد الشعبي	١٥ عام
٧	حسن علي غالب شار	١٥ عام
٨	زايد احمد محمد شار	٥٨ عام
٩	سامي محمد جربوش احمد	٢٨ عام
١٠	شار محمد احمد الشعبي	٤٢ عام
١١	عادل احمد احمد علي الشعبي	١٦ عام
١٢	عبده احمد يحيى عسر	٢٧ عام
١٣	علي احمد احمد علي الشعبي	٢٨ عام
١٤	علي احمد علي شار الشعبي	٦٥ عام
١٥	علي احمد تركي محسن	٣٨ عام
١٦	علي جبران شوعي بريط	٣٥ عام
١٧	علي حسن غالب شار	٤٨ عام
١٨	محمد احمد نعيمي الشعبي	٢٥ عام
١٩	محمد علي احمد شار الشعبي	٤٠ عام
٢٠	محمد علي يحيى غالب شار	٢٧ عام

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحايا، وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، ومنهم: (ع،ج،ش)، و(ح.ي.ع.أ)، أنه في صباح يوم الأحد الموافق ٢٠١٦/٣/٦م، شاهدوا مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي وقوات صالح بمديرية الزهرة بقيادة المدعو/ صادق عبده احمد، ومعه أكثر من عشرة أطقم عسكرية، تقوم باعتقال أشخاص من أبناء عزلة الشعابية من داخل منازلهم، ومن بينهم الطفل حسن علي حسن غالب، الذي أفرج عنه بعد شهرين، بعد أن

قامت والدته بدفع مبلغ مائتي الف ريال يمني، وأخرين معظمهم لايزال معتقلاً حتى الآن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود وذوي الضحايا، وما احتوته التقارير والأوراق المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية الزهرة عزلة الشعايبة بقيادة المدعو/ صادق عبده احمد.

٣-واقعة اعتقال الضحية / منذر حسين محمد احمد الروحاني (٢٤ سنة) – قرية روحان – مديرية الطويلة – محافظة المحويت

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٧م، قامت مجموعة مسلحة باعتقال الضحية منذر حسين محمد أحمد الروحاني من منزله بقرية روحان مديرية الطويلة محافظة المحويت وأخذه إلى مكان مجهول.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة وهم: (ح.م.ي) العمر (٣٩) سنة، و(س.م.ع.أ) العمر (٣٦) سنة، أنه وفي تمام الساعة (١٢:٠٠) ظهرا بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٧م، شاهدوا طقماً عسكرياً تابع لجماعة الحوثي بقيادة المشرف الأمني لمديرية الطويلة، وهو نفسه مدير أمن المديرية، يدخل إلى قرية روحان بمديرية الطويلة. وعند وصولهم إلى منزل الضحية منذر حسين الروحاني قاموا باستدعائه، وعندما خرج عليهم من المنزل قاموا باعتقاله، وأخذه معهم إلى مكان مجهول. ولايزال الضحية غير معروف مكان اعتقاله حتى الآن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، وما احتواه التقرير، تبين للجنة أن الجهة المسؤول عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بمديرية الطويلة – محافظة المحويت بقيادة مدير المديرية.

٤. واقعة اعتقال الضحية/ رفاد صالح عامر ابو شايع – مديرية الحدأ – محافظة ذمار.

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أن مجموعة تابعة لجماعة الحوثي بمديرية الحدا محافظة ذمار، قامت باعتقال الضحية رفاد صالح عامر أبو شايع وحبسه في مكان مجهول.

وبحسب إفادة الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، وهم: (ب.س.ح.ر)،

و(ن،ص،م،أ)، أن مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي، بقيادة أبو علي السلامي، مشرف أمن المنطقة الغربية بمدينة ذمار، والمدعو أبو نصر طيران، مشرف الجماعة في إدارة البحث الجنائي، وكذا المدعو أبو زكريا الغرباني، قاموا باعتقال الضحية رفاد صالح عامر، والذي يعمل إمام وخطيب جامع الإيمان في حي كلية التربية في ذمار، ورئيس فرع جمعية الأقصى بمحافظة ذمار، وأن الضحية لم يتم الإفراج عنه إلا بوساطة قبلية، وبتعهد وضمانة تم تحريرها من قبله ومن الضمين عليه، وبدون أن تكون هناك أي جريمة منسوبة إليه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، وما احتواه ملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بمديرية الحدأ مدينة ذمار بقيادة من تم ذكرهم آنفا، وهم (أبو علي السلامي مشرف أمن المنطقة الغربية بمدينة ذمار، وأبو نصر طيران مشرف البحث الجنائي، وأبو زكريا الغرباني).

ب- الجيش الوطني والجهات الأمنية التابعة للحكومة

١- واقعة الاختفاء القسري للضحية نائف مبارك سعيد باحميش – العمر (١٥ سنة) – مديرية الشحر – محافظة حضرموت

تتلخص الواقعة، وفقا لملف القضية لدى اللجنة، أنه في يوم الخميس الموافق ٢٠١٧/٢/٩م، قامت قوة عسكرية تابعة لقوات النخبة الحضرمية بمحاصرة البقالة التي يعمل بها الضحية في مدينة الشحر بمحافظة حضرموت، والتي كان يتواجد فيها الطفل نائف مبارك سعيد باحميش، ثم قاموا باعتقاله ونقله إلى جهة غير معروفة.

وبحسب إفادة ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، وهم: (ر.م.ب) العمر (٢٥ سنة)، (ج.أ.س.أ) العمر (٢٣ سنة)، والذين أفادوا بأنه في يوم الخميس ٢٠١٧/٢/٩م، شاهدوا قوة عسكرية تابعة لقوات النخبة الحضرمية مكونة من (١٢) جندياً ملثمين، ويحملون أسلحة رشاشة كانوا على متن سيارتين (أطقم عسكرية)، وهم ينتشرون في محطة المحروقات التي يتواجد فيها الطفل نائف مبارك سعيد باحميش، ثم قاموا بتطويق البقالة التي في المحطة، وكانوا يصوبوا أسلحتهم إلى كل من يحاول أن يقترب من البقالة أو يسأل عن السبب، ثم قاموا باعتقال الضحية نائف مبارك سعيد باحميش (١٥ سنة)، وأخذوه على متن أحد الأطقم إلى جهة غير معروفة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في شهادة الشهود، وما احتواه ملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن اعتقال الطفل نائف مبارك سعيد باحميش هي قوات (النخبة الحضرمية) التابعة للحكومة الشرعية.

٢-واقعة الاختفاء القسري للضحية (مروان احمد محسن علي العواضي) (٣٥ سنة) شارع الكلية – مدينة مأرب – محافظة مأرب

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة (٧:٣٠) مساءً بتاريخ ٢٠١٧/٣/٦م، قام جنود تابعين لإدارة أمن مدينة مأرب، باقتحام المحل الذي يعمل به الضحية مروان أحمد محسن علي العواضي، واعتقاله ونقله إلى مكان مجهول. وبحسب إفادة ذوي الضحية، وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم: (ي.ح.ي.ع)، و(ع.م.ح.ز)، بأنه في الساعة (٧:٣٠) مساءً بتاريخ ٢٠١٧/٣/٦م، قام جنود ملثمين، يلبسون زي الأمن العام، تابعين لإدارة أمن مدينة مأرب، باقتحام المحل التجاري الذي يعمل به الضحية مروان أحمد محسن علي العواضي وتفتيشه، والبحث عن حاسوبه الشخصي، ثم طلبوا من الضحية الذهاب معهم إلى قسم الشرطة الكائن بالشارع العام بمدينة مأرب، وتم أخذه على متن طقم عسكري تابع لإدارة أمن مأرب، وظل في القسم مدة أربع أيام تم فيها منع أسرته من زيارته. وبعد ذلك نقل الضحية إلى مكان مجهول. وأفاد الشهود أن أسرة الضحية قامت بالاستنجاد بعدد من الوسطاء، من بينهم مدير الأمن ووكيل وزارة الداخلية لمعرفة مكان ومصير ابنهم، ولكن دون جدوى، وحتى اللحظة لم يعرف مكان اعتقاله، وإن كان لايزال على قيد الحياة أم تم تصفيته.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في شهادة الشهود، وما احتواه ملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن اعتقال الضحية مروان أحمد محسن علي العواضي، وإخفاؤه هي إدارة امن محافظة مأرب التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة الشرعية.

٣- واقعة اعتقال تعسفي للضحية بلال محمد حسن احمد – نقطة العريش مديرية المنصورة – محافظة عدن

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة (١:٠٠)

ظهـرا بتاريـخ ٢٠١٦/٦/٢٨م، قامـت نقطـة العريـش في مديريـة خـور مكـسر محافظـة عـدن باعتقـال الضحيـة بـلال محمـد حسـن أحمـد (٢٥ سـنة) واقتيـاده إلى جهـة مجهولـة.

وبحسـب إفـادة ذوي الضحيـة، ومـا جـاء في شـهادة الشـهود الذيـن اسـتمعت لهـم اللجنـة ومنهـم: (م.ع.ي.ك)، و(ح.ح.ع.ع)، بأنـه في تمـام السـاعة الواحـدة ظهـرا يـوم ٢٠١٦/٦/٢٨م، قامـت نقطـة العريـش، والكائنـة في جولـة الرحـاب مديريـة خـور مكـسر، بإنـزال الضحيـة بـلال محمـد حسـن مـن البـاص الـذي كان يسـتقله، واعتقالـه أثنـاء مـروه بالنقطـة، واقتيـاده إلى جهـة مجهولـة، وأن أسرة الضحيـة اسـتمرت في البحـث عنـه مـن أجـل معرفـة مكانـه، إلا أنهـا لم تصـل إلى أي نتيجـة إلا بعـد مـرور عـام وأربعـة أشـهر، حيـث عرفـت أن الضحيـة تـم نقلـه إلى سـجن بـير أحمـد التابـع للتحالـف العـربي بمحافظـة عـدن. -

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا جـاء في شـهادة الشـهود، ومـا احتـواه ملـف القضيـة، تبـين للجنـة أن المسـؤولية عـن هـذا الانتهـاك مشـتركة مـا بـين أفـراد نقطـة العريـش في مديريـة خـور مكـسر في محافظـة عـدن، وقـوات التحالـف العـربي في مدينـة عـدن.

ثالثا: التعذيب وسوء المعاملة

خـلال الفـترة التـي يغطيهـا التحقيـق قامـت اللجنـة برصـد حـوالي (١٢٨) حالـة ادعـاء بالتعذيـب والمعاملـة الـلا إنسـانية والمهينـة قامـت بهـا بعـض مختلـف الأطـراف في عـدد مـن مناطـق الجمهوريـة اليمنيـة. وقـد حققـت اللجنـة في عـدد (٧١) حالـة، ثبتـت مسـؤولية جماعـة الحـوثي وقـوات صالـح عـن (٦١) حالـة، فيـما ثبتـت مسـؤولية قـوات الجيـش والجهـات الأمنيـة التابعـة للحكومـة عـن عـدد (١٠) حـالات، وفيـما يـأتي نمـاذج لبعـض الوقائـع التـي تـم التحقيـق فيهـا مـن قبـل اللجنـة:

أ- جماعة الحوثي وقوات صالح

١- واقعـة تعذيـب أفضـت إلى مـوت الضحيـة/ محمـد عبداللـه محمـد أبـو زيـد – منطقة الحشـابرة – المحـال – مديريـة الزيديـة - محافظـة الحديدة

تتلخـص الواقعـة وفقـا لمـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، أنـه في فجـر يـوم ٢٠١٦/١/٣م قامـت مجموعـة مسـلحة تابعـة لجماعـة الحـوثي وقـوات صالـح بمداهمـة منـزل الضحيـة محمد عبداللـه محمـد أبـو محمـد أبـو زيـد بمنطقـة الحشـابرة مديريـة الزيديـة محافظـة الحديـدة واعتقالـه ونقلـه إلى مـكان مجهـول.

وبحسـب مـا ورد في إفـادة ذوي الضحايـا، ومـا جـاء في شـهادة الشـهود الذيـن تـم سـماعهم

من قبل اللجنة، وهم: (هـ.ع.ز.ع)، و(أ.ش.م.أ)، واللذين أفادا بأنهما كانا معتقلين لدى جماعة الحوثي وشاهدا الضحية / محمد عبدالله محمد أبو زيد يُودع المعتقل، وتم تقييده بالسلاسل، وقام مجموعة من جماعة الحوثي وقوات صالح المتواجدين بالسجن بتعذيبه أمامهما، وضربه، وحرق جسده بالنار، وضربه على كليتيه لفترة طويله، مما أدى إلى إصابته بالفشل الكلوي، ورفضوا إسعافه حتى توفي في المعتقل أمامهما.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود وذوي الضحايا، وما احتوته التقارير والأوراق المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية الزيدية بمحافظة الحديدة.

٢- واقعة تعذيب الضحية / خليل سيف قاسم الشرعبي - مديرية الحالي - حي البيضاء - محافظة الحديدة

تتلخص الواقعة، لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في يوم الأحد الموافق ٢٠١٦/٢/٧م قامت مجموعة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح بمحاصرة منزل الضحية خليل سيف قاسم الشرعبي الكائن في حي البيضاء مديرية الحالي محافظة الحديدة ثم اقتحامه، حيث قاموا بالاعتداء على الضحية وضربه بأعقاب البنادق.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية، وشهادة الشهود الذين تم سماعهم، وهم: (م.ج.أ.س.أ)، و(ف.م.ي.أ.أ)، واللذين أفادا بأنهما شاهدا مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح تقتحم منزل جارهم خليل سيف قاسم الشرعبي، وقامت بضربه بكل قسوة، والاعتداء عليه بأعقاب البنادق، ثم سحبوه إلى سيارتهم وأخذوه إلى الكورنيش، وبعد عودته شاهدوا آثار التعذيب الكبيرة على جسده. ولدى اللجنة صور لآثار التعذيب الشديد الذي تعرض له الضحية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود، وإفادة ذوي الضحية، وما احتوته التقارير والصور، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية الحالي بمحافظة الحديدة.

٣- واقعة تعذيب الضحية أنور عبدالله الصبري وماجد عبدالله محمد وآخرون - مديرية صالة - محافظة تعز

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٧م،

قامت مجموعة تابعة لجماعة الحوثي بحي الجحملية مديرية صالة، باعتقال أنور عبدالله الصبري، وماجد عبدالله محمد من منزلهما بالجحملية، وسجنهما بمنزل المدعو محمد ناجي في نفس الحي، وتعذيبهما مع عدد آخر من الذين تم سجنهم بالمنزل الذي تم تحويله لمعتقل.

وبحسب ما ورد في إفادة الضحية، وشهادة الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، وهم: (أ.ع.م.ع) (٦٩) سنة، و(م.ع) (٦٥) سنة، أن الضحيتين أنور عبدالله الصبري، وماجد عبدالله محمد كانا محبوسين في منزل جارنا محمد ناجي الذي حوله الحوثيون، بقيادة أكرم عبدالغني الجنيد مسؤول الحوثيين في الجحملية، إلى سجن للمواطنين وتعرضا للتعذيب اليومي. وكانا يسمعان صياحهم وأصواتهم في كل ليلة، ويشاهدان خروج ودخول مجموعات إليهم تقوم بأعمال الضرب والتعذيب.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد من إفادات الضحايا وشهادة الشهود وما احتواه التقرير، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هاذين الانتهاكين هي جماعة الحوثي وقوات صالح في منطقة الجحملية بقيادة أكرم عبدالغني الجنيد.

ب- نماذج من وقائع التعذيب المنسوبة إلى قوات الجيش الوطني والأجهزة التابعة للحكومة الشرعية:

١- واقعة تعذيب الضحية نوح عبده سويدان مهيوب (١٥) سنة - مدينة مأرب- محافظة مأرب

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ ٢٠١٧/١١/٥م، تم اعتقال الضحية نوح عبده سويدان من قبل إدارة أمن مدينة مأرب، بناء على شكوى من والده. وبعد (٦) أيام من اعتقاله تم استدعاء أسرته إلى المستشفى لاستلام جثته بعد قيامه بالانتحار.

وبحسب ما تضمنته التقارير المرفقة بملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة ذوي الضحية، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (د.م.ن)، و(ع.م.س)، فإنه بتاريخ ٢٠١٧/١١/٥م، قامت مجموعة تابعة لإدارة أمن مدينة مأرب بأخذ الضحية نوح عبده سويدان، وهو من مواليد مديرية السياني محافظة إب، بناء على شكوى ضده من والده وقاموا باعتقاله بتهمة إخفاء أموال خاصه بوالده، وبقي لديهم (٦) أيام. وبعد ذلك اتصلت إدارة أمن مدينة مأرب بأسرة الضحية تطالبهم بالحضور للمستشفى لأخذ جثة ابنهم نوح الذي زعموا أنه قام بالانتحار شنقا داخل المحتجز.

وعندما حضرت أسرة الضحية وجدو الطفل نوح ميت، وعلية آثار التعذيب التي تعرض لها في محل اعتقاله. وقد قام بعد ذلك والد وأخو الضحية برفع شكوى ضد إدارة الأمن إلى النيابة العامة. وبحسب تقرير الطبيب الشرعي، فإن الضحية قد توفي بسبب قيامه بشنق نفسه مع ثبوت تعرضه للتعذيب، ووجود بعض من آثار التعذيب على جسده، مما يوضح تعرضه للتعذيب في مكان احتجازه، إلا أن التعذيب لم يكن هو السبب في الوفاة، مع إمكانية أن تكون الآثار النفسية للتعذيب والضغوط التي تعرض لها الضحية - وهو طفل لا يتعدى (١٥) سنة - هي السبب في لجوء الضحية للانتحار، خصوصا مع ثبوت تقديم الشكوى ضده من والده، كما أنه من خلال تواصل اللجنة مع الجهات المعنية في وزارة الداخلية وإدارة أمن مأرب، تبين للجنة أن الضابط المسؤول عن الاعتقال والمتهم بالتعذيب قد تم إحالته إلى النيابة العامة التي بدورها قامت بالتحقيق معه، وإحالته إلى القضاء للمحاكمة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، ثبت لدى اللجنة مسؤولية أحد ضباط إدارة أمن مدينة مأرب عن واقعة اعتقال وتعذيب الضحية الطفل نوح عبده سويدان مهيوب، مما تسبب في إقدام الضحية على الانتحار. وحيث أن المتهم في هذه الواقعة قد تم إحالته إلى القضاء، فإن اللجنة توصي بضرورة التزام الجهات الأمنية باحترام الحقوق والضمانات المكفولة للمواطنين في التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص التشريعات والاتفاقيات التي تجرم الاعتقال التعسفي والتعذيب

٢- واقعة تعذيب الضحية (م. ك. م. أ) – مديرية المنصورة – محافظة عدن بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٦م

تتلخص الواقعة وفقا لما ورد في ملف القضية لدى اللجنة بانه بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٦ م الساعة ٢:٣٠ صباحا في منطقة المنصورة قامت مجموعه مسلحة تابعه لأمن عدن بالتهجم على منزل الضحية وكسر باب منزله وقاموا بسحبه من المنزل واقتياده الى معسكر في منطقة التواهي – جولد مور تابع لأمن عدن.

وبحسب افادة الضحية و ما جاء ي شهادة الشهود الذي استمعت لهم اللجنة وهم (م. ث.ح) (٢٣ عاما) و (م, أ, ص) (٤٥ عام) انه بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٦ م الساعة ٢:٣٠ صباحا بمنطقة المنصورة , صحو على اصوات صراخ بشكل كبير في الحي فخرجوا وشاهدوا مجموعه مسلحه بجانب منزل الضحية ومجموعه داخل منزله , وباب المنزل مكسور , وفجأة تم اخراجه وهم يسحبوه بقوه بأعقاب البنادق وهو يصيح واطلعوه سيارة شاص تابعه لهم وكانت اسرته تبكي ووالده كان متمسك بالسيارة الذي اخذوا ولده عليها وابعدوه بالقوة

عنها وتحركوا من الحي وكانت هذه المجموعة المسلحة على متن شاص وسيارة اخرى كورولا بيضاء وتم اقتياده الى معسكر في جولد مور – التواهي تابع ليسران المقطري , وهناك تعرض للتعذيب لمدة شهر بحجة اشتباهه بالعمل مع القاعدة وبعدها تم نقله الى سجن المنصورة وبقى فيه شهر وتم نقله الى مدينة الشعب داخل معسكر وبقى فيه سنه وبعدها تم نقله الى سجن بير احمد وتم الافراج عنه بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٣ م .

النتيجة: -

من خلال التحقيقات التي اجرتها اللجنة ومتضمنته الافادات والتقارير المرفقة بملف الواقعة وماجاء بشهادة الشهود تبين للجنة ان الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي ادارة امن عدن التي يقع عليها المسئولية باتخاذ اجراءات التحقيق واحالة المتهمين الى النيابة العامة كما ان اللجنة من. جانبها استكملت اجراءات التحقيق لهذه الواقعة وستكون ضمن الملفات التي ستسلمها الى النائب العام لاستكمال احالة المتهمين الى القضاء.

٣- واقعة تعذيب الضحية (ع.س.ع) مديرية المنصورة محافظة عدن بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٥م

تتخلص الواقعة، وفقا لما ورد في ملف القضية لدى اللجنة، أنه في الساعة (١٠:٠٠) مساءا بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٥م، قامت قوات تابعة للحزام الأمني في منطقة وديع حداد مديرية المنصورة محافظة عدن باعتقال المواطن (ع.س.ع)، من مقر عمله، ومن ثم قامت باقتياده إلى مقر معسكر الحزام الأمني في إنشاءات المنصورة خلف منازل الجيش.

وبحسب إفادة الضحية، وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، ومنهم: (ع،ي،م)، و(ق،س،م)، وكذا التقارير الطبية المرفقة بملف القضية، فإنه في تمام الساعة (١٠:٠٠) مساءا بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٥م، قامت القوات التابعة للحزام الأمني بمديرية المنصورة - بقيادة المدعو أبو علي - بالدخول إلى مقر عمل الضحية، ثم قاموا باستجوابه داخل مقر عمله لعدة ساعات، وعندما نفى معرفته بالمعلومات التي طلبوها منه، قاموا باعتقاله، ونقله إلى سجن معسكر الحزام الأمني، حيث تم فيه تعذيب الضحية عن طريق ضربه بالأسلاك الكهربائية، وصعقة بالكهرباء ذات الضغط العالي، وهو معصب العينين، كما تمت الإساءة إليه عن طريق السب والشتم، ووصفة بالألفاظ والعبارات البذيئة، ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد أن تم تهديده بعدم الإبلاغ أو الحديث عما حصل له.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما تضمنته الإفادات والتقارير المرفقة بملف الواقعة، وما جاء في شهادة الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات الحزام الأمني في مديرية المنصورة محافظة عدن بقيادة المدعو أبو علي.

رابعا: تفجير المنازل:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة برصد حوالي (٥٤) حالة ادعاء بتفجير المنازل. أنهت اللجنة التحقيق في عدد (٤٨) حالة من هذه الحالات. ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي وقوات صالح فقط، وعلى نحو ما هو مبين في نتيجة التحقيقيات الخاصة بالنماذج التي أوردتها اللجنة في هذا التقرير، مع الأخذ بالاعتبار، وجود ادعاءات عن حدوث أكثر من حالة تفجير منازل منسوبة إلى جهات تابعة للحكومة الشرعية لازالت تتحقق اللجنة من صحتها، ومن ثم القيام برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها في حال ثبت صحة وقوعها. وفيما يأتي نماذج لعدد من وقائع تفجير المنازل التي تم الانتهاء من التحقيق فيها من قبل اللجنة:

١- واقعة تفجير ثمانية منازل – مديرية عتمة – محافظة ذمار:

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تاريخ ٢٠١٥/٨/١٤م، قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح بمداهمة قرية رحمة في مديرية عتمة محافظة ذمار وقامت بتفجير ونسف ثمانية منازل وهي كالتالي:

الرقم	اسم صاحب المنزل	الوصف
١	عبدالله محمد سنان علي معوضه	مكون من دور واحد
٢	قحطان محمد محمد سعيد معوضه	مكون من دور واحد
٣	ردفان عبده محمد سعيد معوضه	مكون من دور واحد
٤	عبدالله عامر شولة	مكون من دور واحد
٥	منصور محمد حسين شولة	مكون من دور واحد
٦	بسام شايع عبدالحميد معوضه	مكون من دور واحد
٧	فواز شايع عبدالحميد معوضه	مكون من دور واحد
٨	حصن لكام الأثري	

وبحسب ما ورد في أقوال الضحايا، وما جاء في شهادة الشهود، الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ص.ح.ف.م)، و(م.ع.م.أ.ع)، فإن مسلحين تابعين لجماعة الحوثي وقوات صالح، بقيادة مشرف جماعة الحوثي وقوات صالح بمديرية عتمة، دخلوا قرية رحمة بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٤م، وفجروا في البداية ثلاثة منازل وهي: منزل/ عبدالله محمد سنان معوضه، ومنزل/ قحطان محمد محمد سعيد معوضه، ومنزل/ ردفان عبده محمد سعيد معوضه، وتم ذلك في يوم واحد، ثم بعد ذلك، وفي تاريخ لاحق، قاموا بتفجير خمسة منازل أخرى وهي: منزل/ بسام معوضة، ومنزل/ فواز شايع معوضه، ومنزل/

حصن لكام في الشرم العالي، ومنزل/ عبدالله عامر شولة، ومنزل/ منصور شولة، وتم نهب المنازل قبل تفجيرها، كما تم اعتقال عدد من أبناء القرية بحجة أنهم مرتزقة مع السعودية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود وذوي الضحايا، وما احتوته التقارير والأوراق المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية عتمة محافظة ذمار.

٢- واقعة تفجير أربعة منازل في قرية العيوف – مديرية البيضاء – محافظة البيضاء

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تاريخ ٢٠١٥/٨/٢١م، قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح باقتحام وادي الحلق آل مشدل، والذي يقع فيه مزرعة وثلاثة منازل تابعة للمواطن/ قاسم حسين المشدلي، وذلك تحت مبرر تعاون الضحية مع المقاومة وقوات الجيش الوطني في مديرية البيضاء. وبعد أن تم الاشتباك مع مسلحي جماعة الحوثي من قبل أبناء المنطقة، تمكنت جماعة الحوثي وقوات صالح من السيطرة على وادي الحلق بما في ذلك المزرعة والمنازل.

ومن خلال ما ورد في أقوال ابن الضحية/ عبدالله قاسم المشدلي وإفادة الشهود: (ص.أ.م.م.أ) و(أ.ع.ع.أ)، وبحسب ما تحكيه الصور والوثائق المرفقة بملف القضية، والمسلمة إلى اللجنة، فإن جماعة الحوثي وقوات صالح، بقيادة مشرف الجماعة في محافظة البيضاء،، قاموا بتفخيخ المنازل التابعة للضحية في وادي الحلق، وعددها ثلاثة منازل مع ملحقاتها، ثم قاموا بتفجيرها بعد أن قاموا بنهب محتوياتها والاستيلاء على حراثة زراعية كانت في المزرعة وسيارة شاص واثنين مواطير كهرباء، كما قاموا بتعطيل الآبار وإتلاف منظومة الري والمزروعات في وادي الحلق، ثم في تاريخ لاحق، وبالتحديد في ٢٠١٥/١٠/٢٥م، قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وقوات صالح باقتحام قرية العيوف، والدخول إلى منزل الضحية قاسم حسين المشدلي في قرية العيوف، والمكون من ثلاثة أدوار وملحق، وبعد نهب محتوياته وما فيه من أثاث وأمتعه، قاموا بتفخيخ المنزل بالمتفجرات، وتفجيره، ثم قاموا بالانسحاب إلى مدينة البيضاء.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود وذوي الضحايا، وما احتوته التقارير والأوراق المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية البيضاء محافظة البيضاء.

٣- واقعة تفجير منزل/ يحيى صالح تقي المكروب ومنازل أولاده – مديرية أرحب المكاريب (اللوزة) – محافظة صنعاء

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٨م قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي وقوات علي عبدالله صالح باقتحام منطقة المكاريب في مديرية أرحب محافظة صنعاء، وذلك بعدد من الأطقم والأليات المسلحة، وداهمت عددا من المنازل، ومن بينها أربع منازل وقاعة أفراح تابعة للضحية/ يحيى صالح تقي المكروب وأبنائه، إضافة إلى منزل/ محمد يحيى عبدالله ناصر الجاربي، وقامت بنهب محتوياتها ثم تفجيرها، وتفاصيل المنازل هي:

الرقم	اسم صاحب المنزل	الوصف
١	يحيى صالح تقي المكروب	مكون من دورين
٢	عبدالله يحيى صالح تقي المكروب	مكون من دورين
٣	محمد يحيى صالح تقي المكروب	مكون من دور أرضي
٤	يحيى صالح تقي المكروب	قاعة مجهزة للأعراس
٥	محمد يحيى عبدالله ناصر الجاربي	دور مكون من البلك

وبحسب ما ورد في أقوال الضحايا، وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة وهم: (ع.ح.ع.أ)، و(ع.ي.س.أ)، و(ع.ي.ص.ت.أ)، بأنه بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٨م، شاهدوا مسلحين تابعين لجماعة الحوثي وقوات صالح، بقيادة مشرف جماعة الحوثي وقوات صالح بمديرية أرحب، معززين بأطقم وآليات مسلحة، يقتحمون منطقة المكاريب ويقومون بنهب ممتلكات منازل يحيى صالح تقي المكروب وأولاده عبدالله ومحمد، إضافة إلى قاعة أفراح تابعة للضحية يحيى صالح تقي المكروب، ومنزل محمد يحيى عبدالاله ناصر الجاربي، ومن ثم فجروا المنازل، والقاعة وتم تسويتها بالأرض وتحويلها إلى أكوام من الحجارة، على نحو ما تحكيه الوثائق والصور المحفوظة في ملف القضية لدى اللجنة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود وذوي الضحايا، وما احتوته التقارير والأوراق المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقوات صالح في مديرية أرحب محافظة صنعاء.

خامسا: الاعتداء على حرية الحركة والتنقل:

تلقت اللجنة بشكل مباشر خلال الأشهر من سبتمبر وحتى ديسمبر ٢٠١٧, العديد من البلاغات عن الانتهاكات التي تطال الحق في الحركة والتنقل من قبل بعض النقاط الأمنية التي تقع على الطرق المؤدية إلى عدن وعلى وجه الخصوص نقطة الحبيلين على طريق لحج عدن ونقطة مصنع الحديد على طريق تعز طور الباحة عدن. وقد وثّقت اللجنة ما يزيد على (١٦٠) حالة ادعاء بالاعتداء على حرية التنقل، وسيتطرق إليها التقرير القادم للجنة.

الإجراءات التي قامت بها اللجنة:

- قامت اللجنة بتكليف الراصدين في المحافظات المعنية بالجلوس مع الضحايا ورصد وتوثيق هذا النوع من الانتهاك وفتح ملف خاص بكل واقعة.
- تم تكليف الراصدين بمحافظة تعز، وعددهم (٤) من المحامين والباحثين بالنزول إلى نقطة حديد للمعاينة ورفع تقرير بالوقائع والإجراءات التي تتم تجاه المواطنين في تلك النقطة.
- بناء على ما توصلت اليه تحقيقات اللجنة عُقد اجتماع بين رئيس وأعضاء اللجنة مع نائب وزير الداخلية اللواء الركن ناصر لخشع وعدد من وكلاء الوزارة المعنيين، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٩م، وذلك لطلب الإيضاح من الوزارة عن موقفها من الانتهاكات الذي تطال الضحايا في مداخل عدن، والإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية لوقف الانتهاك ومحاسبة المسؤولين عنها. وخلال الاجتماع أوضح نائب وزير الداخلية للجنة عن تلقي الوزارة لعدد من الشكاوى بهذا الخصوص، كما افأد عن قيام الوازرة بتكليف لجنة للنزول والتحقيق في الشكاوى تجاه النقاط الأمنية المشار إليها، ووعد بموافاة اللجنة بنتيجة التحقيق في أقرب وقت.
- بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢م، قامت اللجنة بتحرير مذكرة إلى وزارة الداخلية، سلمت للأخ نائب وزير الداخلية، وتضمنت طلب موافاة اللجنة بالمعلومات المتعلقة بالانتهاكات محل التحقيق، والإجراءات التي قامت بها الوزارة لوقف الانتهاك ومحاسبة المسؤولين عنه.

النتيجة:

بالرغم من أن اللجنة لازالت مستمرة في الرصد والتحقيق في الادعاءات التي تصل إليها، والمتعلقة بهذا النوع من الانتهاك، إلا انه تبين أن نقاط تابعة لقوات الحزام الأمني هي المسؤولة عن هذا النوع من الانتهاكات.

سادسا: وقائع قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم رصد حوالي (٤) وقائع ادعاء بانتهاك تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار، باستهداف مدنيين، تم توثيقها وجمع المعلومات بشأنها، والتحقيق فيها من قبل اللجنة، حيث تشير الإحصاءات إلى سقوط عدد (٢٥) ضحية، جميعهم من المدنيين، بينهم حوالي (٨) أطفال. وفيما يأتي نماذج لعدد من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

١- واقعة قصف الدرونز لمواطنين أحدهما طفل على متن دراجة نارية في منطقة الأحماص مديرية ولد ربيع – قيفة – رداع البيضاء

تتلخص الواقعة في أنه وفي صباح يوم ٢٣/١١/٢٠١٧م، قامت طائرة أمريكية بدون طيار باستهداف ضحيتين في مديرية ولد ربيع محافظة البيضاء مما أدى إلى مقتلهما.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	احمد سالم مبخوث العامري	٣٠ سنة
٢	محمد مسعد عباد الخبزي	١٤ سنة

ووفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما أفاد به ذوي الضحايا، وما جاء في شهادة الشهود، ومنهم: (ع.ز.أ)، و(أ.ع.م.أ)، فإنه وبتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٧م، وعندما كان الضحيتان أحمد سالم العامري ومحمد مسعد عباد الخبزي على متن دراجة نارية متجهين إلى قريتهما، تم استهدافهما بصاروخ أطلقته طائرة أمريكية بدون طيار، مما أدى إلى مقتلهما في الحال، كما افأد الشهود وأهالي المنطقة أن الضحيتين هما مواطنين عاديين من أهالي القرية، وأن الضحية أحمد سالم مبخوت يعمل في الزراعة، في حين أن الضحية محمد مسعد عباد لايزال طفلاً، ولم يتجاوز عمره (١٤) سنة، وأن الضحيتين كلاهما من الأشخاص المسالمين، ولا تربطهما أي علاقة بأي تنظيم أو جماعة إرهابيه أو مسلحة على الأطلاق. وقد أكد الشهود، أنهم شاهدوا الطائرة بدون طيار وهي تحوم في سماء القرية، وأنهم كانوا أول الحاضرين لمكان الواقعة لمحاولة إسعاف الضحيتين، إلا أنهم وجدوهم قد تحولوا إلى أشلاء مما صعب على أهاليهم حتى القيام بدفنهم.

٢- واقعة قصف الدرونز لثلاثة أطفال في منطقة يكلا مديرية ولد ربيع – قيفة – رداع البيضاء بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٧م

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تاريخ ٢٦/١١/٢٠١٧م،

قامت طائرة بدون طيار باستهداف ثلاثة ضحايا في منطقة يكلا مديرية ولد ربيع محافظة البيضاء مما أدى إلى مقتلهم جميعا.

أسماء القتلى:		
م	الاسم	العمر
١	سلمان سالم مبخوث العامري	١٤ سنة
٢	فاضل علي محمد التيسي	١٤ سنة
٣	دحان صالح ناجي العامري	١٣ سنة

ووفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما أفاد به ذوي الضحايا، وما جاء في شهادة الشهود ومنهم: (إ.ع.ز.أ)، و(أ.ع.م.أ)، أنه بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٧م، قامت طائرة أمريكية بدون طيارة باستهداف دراجة نارية يستقلها ثلاثة أطفال كانوا في اتجاههم إلى المرعى في قريتهم، لرعي أغنامهم، مما أدى إلى مقتلهم جميعا، كما افاد الشهود وأهالي المنطقة أن الضحايا جميعهم أطفال يرعون أغنام أسرهم، ولا تربطهم أي علاقة بأي تنظيم أو جماعة إرهابيه أو مسلحة على الإطلاق، وقد أكد الشهود أنهم شاهدوا الطائرة بدون طيار، وهي تحوم في سماء القرية. وحضروا مباشرة بعد سقوط الصاروخ لإسعاف الضحايا، إلا أنهم وجدوهم جميعا قد تحولوا إلى أشلاء.

٣- واقعة قصف الدرونز لمدنيين في قرية صرار الجشم مديرية ولد ربيع - بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٧م

تتلخص الواقعة بأنه وفي مساء يوم ٢٩/١١/٢٠١٧م، قامت طائرة أمريكية بدون طيار باستهداف سيارة يستقلها (٨) مواطنين في قرية صرار الجشم مديرية ولد ربيع مما أدى إلى مقتلهم جميعا.

أسماء القتلى:	
الرقم	الاسم
١	صادق محمد احمد الصراري
٢	صالح عبدربه عبدالعزيز الصراري
٣	مبروك علاء ناجي الصراري
٤	عامر عبدربه الشاهري
٥	حزام احمد حسن الشاهري
٦	عبدربه احمد احمد الشاهري
٧	صالح علي عبدربه الشاهري
٨	احمد عبدربه الزبيري

ووفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما أفاد به ذوي الضحايا، وما جاء في شهادة الشهود، ومنهم: (ع.ص.ع)، و(ص.أ.ح)، أنه وفي مساء يوم ٢٠١٧/١١/٢٩م، قامت طائرة أمريكية بدون طيارة باستهداف سيارة كان يستقلها الضحايا الذين يعملون بالزراعة أثناء عودتهم من مزارعهم إلى منازلهم في قرية صرار الجشم مديرية ولد ربيع، مما أدى إلى مقتلهم جميعا، كما افأد الشهود وأهالي المنطقة، أن الضحايا جميعهم مواطنون عاديون من أهالي القرية، ويعملون في زراعة وتجارة القات، وليس لديهم أي ارتباط بأي تنظيم أو جماعة إرهابيه أو مسلحة. وقد تسببت الواقعة في إثارة الفزع في أوساط أهالي القرية، لأنها الواقعة الثالثة التي تحدث في المديرية خلال (٩) أيام.

النتيجة:

من خلال ما قامت به اللجنة من أعمال التحقيق في حالات الادعاءات المشار إليها أعلاه، وبالإضافة إلى عدد من الوقائع الأخرى المتعلقة بقصف الطائرات الأمريكية لمواطنين يمنيين، ومع تأكيد اللجنة على استمرارها في التحقيق في هذه الوقائع، إلا أن اللجنة ترى أنه من المهم الإشارة هنا إلى ثبوت مسؤولية القوات الأمريكية بالشراكة مع الحكومة اليمنية - التي سمحت بمثل هذه التدخلات - عن هذه الانتهاكات التي تطال المواطنين اليمنيين. ولهذا تنبه اللجنة إلى ضرورة التزام الحكومة اليمنية بنصوص الدستور والقوانين الوطنية والتي تؤكد على حماية المواطنين من كل اعتداء، وتوجب تقديم المتهمين بأي اتهامات إلى القضاء، وعدم معاقبتهم إلا بموجب أحكام قضائية، كما ترى اللجنة أنه يتعين على الحكومة المبادرة إلى دفع التعويضات العادلة للمتضررين من هذه الانتهاكات، ووضع حد للتجاوزات التي تقوم بها الطائرات الأمريكية، وتفعيل دور القضاء الوطني، والقيام بكل ما من شأنه أن يكفل متابعة المتهمين والمطلوبين أمنيا، وتقديمهم إلى القضاء لمحاكمتهم في محاكمات عادلة.

التحديات والصعوبات:

لم تقف التحديات التي تواجهها اللجنة حائلا دون قيامها بمهامها التي كلفت بها بموجب قرار إنشاء اللجنة رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢م، وتعديلاته، وصولا إلى التحقيق في كافة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من كافة الأطراف.

ومن خلال هذا التقرير تشير اللجنة إلى بعض التحديات العامة التي تواجهها في عملها، والتي تراها مؤثرة على وضع حقوق الإنسان بشكل عام، وتحتاج إلى تكثيف الجهود من قبل الجميع من أجل تخطّيها، والتغلب عليها، وتحسين بيئة العمل، ووضع حقوق الإنسان في اليمن، وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يأتي:

١. اتساع دائرة الحرب والأعمال العسكرية وزيادة عدد الانتهاكات وتنوعها.

٢. عدم التزام أطراف النزاع بمبادئ القانون الدولي الإنساني الخاصة بالتمييز، والضرورة العسكرية، ومبدأ التناسب أثناء تنفيذ الهجمات العسكرية، والاستمرار في تعريض التجمعات السكنية والمدنيين للخطر.

٣. عدم تعاون بعض أطراف النزاع مع اللجنة الوطنية للتحقيق، مما أدى إلى صعوبة نزول أعضائها إلى الأماكن التي تحت سيطرة تلك الأطراف، والاكتفاء بالاعتماد على الراصدين والباحثين الميدانيين.

٤. صعوبة الحصول على بعض الوثائق والمحررات الطبية والجنائية والكشوفات الرسمية الخاصة بالضحايا بسبب توقف عمل الكثير من المؤسسات الرسمية وخاصة في مناطق النزاع المسلح.

٥. صعوبة التنسيق مع بعض الأجهزة الأمنية في المحافظات المحررة نظرا لتعدد الجهات المشرفة عليها، وعدم خضوع بعضها لوزارة الداخلية.

٦. صعوبة تحديد الجهة المسؤولة عن بعض الانتهاكات بسبب تعدد الجهات التي تمارس المهام والأعمال الأمنية والعسكرية.

٧. صعوبة رصد الانتهاكات المتعلقة بالأمراض والأوبئة وسوء التغذية، إما لقلة مصادر المعلومة، أو لعدم القدرة على الوصول إلى بعض المناطق لتحديد الأضرار.

٨. نزوح الكثير من الضحايا وأسرهم وانتقال الشهود بسبب استمرار الحرب، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التمكن من استكمال ملفات بعض الوقائع.

٩. صعوبة التنقل في جميع المديريات التي تشتعل فيها الحرب بسبب قطع الطرقات الرئيسية وزراعتها بالألغام ووعورة الطرق الفرعية.

١٠. ضعف قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الرصد والتوثيق، وبالتالي قلة العمل الرصدي المهني ذي الجودة الذي من الممكن الاستفادة منه في أعمال التحقيق.

١١. ضعف قدرات بعض القائمين على إنفاذ القانون في المؤسسات الضبطية والقضائية وحداثة عمل بعض المنتمين إليها.

١٢. صعوبة تحديد طبيعة ودرجة الانتهاكات التي تحتاج أنواع معينة من الخبرات خاصة الطب الشرعي، والأسلحة، ووسائل الاتصال.

التوصيات:

عملت اللجنة الوطنية على تقديم التوصيات من قبلها إلى كافة أطراف النزاع والجهات، سواء ضمن تقاريرها العامة أو بياناتها الصحفية الشهرية حول أنشطتها ومستجدات وضع حقوق الإنسان، أو برفع مذكرات إحاطة بتوصيات بقضايا محددة إلى الجهات المعنيّة.

وتهدف اللجنة من تقديم التوصيات التنبيه لخطورة ما توصلت إليه من نتائج خاصه بانتهاكات حقوق الإنسان، وتحميل الأطراف والجهات لمسؤوليتها تجاه حماية حقوق الإنسان، والالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان:

أولا: توصيات عامة لجميع أطراف النزاع:

توصي اللجنة أطراف النزاع بالآتي:

١. الكف عن الهجمات العشوائية على المناطق السكنية للمدنيين والنازحين، والالتزام بمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين لتجنب إلحاق الأضرار بالسكان والممتلكات، والبنى التحتية والمنشآت التعليمية.

٢. احترام حق المدنيين بضرورة الحصول على الضروريات الأساسية من الغذاء والماء والعلاج والخدمات، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى جميع المحافظات باعتبار ذلك يمثل حقا أساسيا للمواطنين.

٣. إيقاف أعمال الاعتقال غير القانوني والإخفاء القسري، وسرعة الإفراج الفوري وغير المشروط على جميع المعتقلين والمخفيين قسرا.

٤. احترام كرامة المحتجزين والموقوفين والمحرومين من حريتهم، ومعاملتهم معاملة إنسانية كريمة، والحفاظ على حياتهم وحقوقهم الشخصية، ومعتقداتهم الدينية والسياسية، وضمان تواصلهم مع ذويهم لمعرفة أخبارهم.

٥. عدم التذرع بالظروف الأمنية والاستثنائية وظروف الحرب للقيام بأعمال المداهمات وتقييد الحريات والتهجير القسري ومنع الحركة والتنقل، وإغلاق مواقع التواصل الاجتماعي في كافة المناطق التي تشهد هذه الأشكال من الانتهاكات.

٦. تسهيل عمل اللجنة، وإتاحة الفرصة لوصول أعضائها وفريق التحقيق المساعد والراصدين إلى جميع الأماكن والأشخاص والجهات وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة.

ثانيا: توصي اللجنة جماعة الحوثي بالآتي:

١. الالتزام بقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني، ووقف استهداف الأحياء السكنية والأضرار بالمدنيين.

٢. إيقاف عمليات الإعدامات خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري للمواطنين.

٣. إطلاق سراح كافة المحتجزين، والحد من الإجراءات المقيدة لحرية الرأي والتعبير، لاسيما ضد المعارضين السياسيين والنشطاء ومنظمات المجتمع المدني.

٤. التوقف عن صناعة وزراعة الألغام المضادة للأفراد، والتي تسببت في الحاق الضرر العمدي بالمدنيين، وعرضت حياتهم للخطر، وتدمير مخزون الألغام التي تحت سيطرتهم.

٥. التوقف عن تفجير المنازل، بأي شكل من الأشكال وتحت أي ذريعة من الذرائع.

٦. التوقف عن تجنيد الأطفال والزج بهم في جبهات القتال، وتسريح كافة الأطفال المجندين لديهم فورا.

٧. التوقف عن التدخل في أعمال القضاء، خاصة من خلال التوجيه بإصدار أحكام قضائية ضد الخصوم على غرار حجز ممتلكات، الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وممتلكات حزب المؤتمر الشعبي العام.

٨. الرد على مراسلات اللجنة الوطنية وتوفير المعلومات المطلوبة بصورة عاجلة.

ثالثا: توصي اللجنة قيادة التحالف العربي بالآتي:

١. التأكيد على المراجعة الشاملة لقواعد الاشتباك، وآلية الاستهداف، لضمان التقيد بالقانون الدولي الإنساني، والتمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية.

٢. عدم التأخر في الرد على مذكرات اللجنة الوطنية المتعلقة بالاستفسارات حول بعض وقائع قصف الطيران التي يتم التحقيق فيها من قبل اللجنة.

٣. التحديث المستمر لقائمة المرافق الطبية والأعيان المدنية والثقافية والبنى التحتية التي يمنع قصفها واستهدافها بموجب القانون الدولي الإنساني، وإشراك الهيئات والمنظمات العاملة في تقديم المساعدات الإنسانية في تحديث تلك القوائم.

٤. تنفيذ توصيات اللجنة الواردة في التقرير الثالث، خصوصا المتعلقة بإجراء تقييم شامل للأضرار الناتجة عن وقائع قصف الطيران وتفعيل «اللجنة المشتركة للنظر في منح التعويضات للمتضررين في اليمن».

٥. استمرار الفريق المشترك لتقييم الحوادث في إجراء تحقيقات داخلية في كافة ادعاءات إلحاق الضرر بالمدنيين من جراء قصف طيران التحالف، والإجابة - في أجل معقول - على استفسارات اللجنة في كافة ادعاءات إلحاق الضرر بالمدنيين الواردة منها.

رابعا: توصي اللجنة الوطنية للتحقيق الحكومة اليمنية بالآتي:

١. رفع مستوى التعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق، والتجارب مع توصياتها الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة.

٢. سرعة التفاعل مع مراسلات اللجنة، وتوفير المعلومات والمعطيات المطلوبة في أجل معقول.

٣. ٣- تسهيل حق المواطنين في التنقل الداخلي بين المدن وإزالة كافة العقبات التي تعرقل ممارسة هذا الحق في أسرع وقت.

٤. الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني أثناء العمليات العسكرية، وعقد الدورات وورش العمل لتوعية منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٥. إطلاق سراح كافة المحتجزين بصفة غير قانونية في كافة المعتقلات والسجون التي تقع ضمن المناطق التي تسيطر عليها الشرعية.

٦. توفير آلية إنصاف قضائي نوعية ومتخصصة، تقوم بالبت في كافة الانتهاكات التي تحال من اللجنة إلى القضاء، بما يعزز من مبدأ المحاسبة، وعدم الإفلات من العقاب، ويضمن للضحايا حقهم في الإنصاف وجبر الضرر.

٧. إنشاء صندوق خاص بدفع التعويضات لضحايا الانتهاكات، واعتماد قوائم الضحايا التي سترفع من اللجنة الوطنية للتحقيق.

٨. تحسين مستوى الحقوق الاجتماعية والخدمات للمواطنين خصوصا في قطاعات الكهرباء والمياه والنظافة والتعليم والأمن، ودفع المرتبات للموظفين في كافة المحافظات وكذا توفير المشتقات النفطية.

٩. تنفيذ خطط وبرامج الإعمار للمناطق المتضررة لمساعدة النازحين في العودة إلى مناطقهم.

خامسا: توصي اللجنة المجتمع الدولي بالآتي:

١. التشديد على أطراف النزاع في اليمن بضرورة مراعاة مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان باعتبارها قواعد قانونية ملزمة، وبما يكفل عدم تعريض المدنيين للخطر، وإيقاف الهجمات العشوائية.

٢. المساهمة في تمويل عمليات الإغاثة الإنسانية، وفتح الممرات الآمنة لتحرك المواطنين وتنقلهم ووصول المساعدات إليهم.

٣. الضغط على أطراف النزاع من أجل استئناف مفاوضات السلام، بما يكفل تحقيق سلام دائم يضمن بسط الدولة سلطتها على كافة تراب الجمهورية اليمنية، ومساءلة المتسببين في الانتهاكات، وإنصاف الضحايا.

سادسا: توصي اللجنة مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بما يأتي:

١. **الاستمرار في دعم عمل اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بما يكفل وفاءها بالتزاماتها بإجراء تحقيقات مهنية وشفافة.**

٢. **دعم ومساندة توصيات اللجنة الوطنية للتحقيق بشأن نتائج التحقيق ومسؤولية الأطراف والتزاماتها الواردة في هذا التقرير.**

٣. **توفير الدعم الفني اللازم لأعضاء اللجنة ومساعديها وبناء قدراتهم وفقا لتوصيات قرارات مجلس حقوق الإنسان حول اليمن.**

٤. **تنفيذ تفاصيل برنامج العمل المشترك بين اللجنة والمفوضية.**